

٦٧

فتح رب البرية  
على  
الدرة الهمية نظم الآجرومية  
( الشيخ الاسلام )  
الشيخ ابراهيم البيجورى  
رحمه الله آمين

( ربهامنه نظم الآجرومية للشيخ العربيطى )

طبع مطبعة

مطبعة البشائر الجليلية واؤلاده بمصر

رمضان سنة ١٣٤٣ هـ

تعالوا العربية وعلوها الناس

بسم الله الرحمن الرحيم

(بسم الله الرحمن الرحيم)

أحمدك اللهم - من رفع نفسه إلى المعالي ونصب ذاته لطاعتك على التوالي وأصلى وأسلم على من خفف جناحه لامته وعلى آله وأصحابه الذين جزموا ضميرهم ببعثته (وبعد) فيقول إبراهيم البيهقوري ذو التقصير غفر له مولاه الخبير البصير قد التمس مني بعض الاخوان أصلح الله لي وله الحال والشان شرحا لطيفا على نظم الآجرومية في علم العربية لشرف الدين يحيى العمر بطل رحمة الله تعالى فأجبتني إلى ذلك وإن لم أكن أهلا لما هنالك - فناء بحمد الله شرحا يحل ألفاظه ويمين مراده ويتم مفاده ويذل صعبه ويكشف نقابه \* سميته \* فتح رب البرية على الليرة البهية نظم الآجرومية \* والله أسأل أن ينفع به النفع العميم انه جواد كريم \* مقدمة \* ينبغي لسلك شارح في فن من الفنون أن يعرف حده وحكمه وموضوعه وفائدته إلى آخر المبادئ العشرة المشهورة \* فلهذا الفن علم بأصول يعرف بها أحوال وأسر السكمان اعرابا وبناء \* وحكمه الوجوب السكفائي كما قاله النوروي وغيره \* فان قيل كيف يكون فرض كفاية مع أن الصحابة رضي الله عنهم ما قالوه اذ لو كان فرض كفاية لما تركوه \* أجيب بمنع أنهم ما قالوه وعلى تسليم أنهم ما قالوه نقول كان مركزنا في طبائعهم ففاتهم الاجمرد الاصطلاحات \* وموضوعه السكيات العربية \* وفائدته صون اللسان عن الخطأ في الكلام والاستعانة به على فهم كلام الله تعالى وكلام رسوله \* وما أنا أنشر في المقصود بعون الملك المعبود فأقول والله التوفيق \* قد افتح الناظر رحمه الله تعالى بالبسملة حيث قال ( بسم الله الرحمن الرحيم ) اقتداء بالكتاب العزيز وعمل بالخبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بسم الله الرحمن الرحيم فهو أقر وفي رواية فهو أقطع وفي رواية فهو أجند والمعنى على كل أنه ناقص وقليل البركة لانه وإن تم حسالا يتم معنى ولا يعارض ذلك خبر كل أمر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله الخ لان الابتداء نوعان حقيقي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود ولم يسبقه شيء وإضافي وهو الابتداء بما تقدم أمام المقصود وإن سبقه شيء وعلى الاول جل حديث البسملة وعلى الثاني جل حديث الحمد ولم يعكس عملا بالاجماع \* والجار والمجرور متعلق بمحذوف والاولى تقديره فعلا خاصا مؤخر وهذا على ما هو الصحيح من أن الباء حرف جر أصلي وقيل زائدة لاتعاقب شيئا وعلى الاول فامم مجرور بالباء وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره وعلى الثاني فامم مبتدأ مرفوع بضمه مقدره على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اجتلبها حرف الجر الزائد والخبر محذوف تقديره مبدوء به

ولفظ الجلالة مجرور بالضاف على الراجح وقيل بالاضافة وقيل بحرف الجر المقدر وعلامة جره كسرة ظاهرة في آخره وللرحمن الرحيم يجوز جرهما وهو متعين قراءة ويجوز أيضا رفعهما ونصبهما لرفع الاول مع نصب الثاني والعكس وجر الاول مع رفع الثاني أو نصبه فهذه سبعة أوجه وتبقى وجهان آخران وهما رفع الاول أو نصبه مع جر الثاني فليل يمتنعان لما فيهما من القطع ثم الاتباع ولذلك قال بعضهم

لن ينصب الرحمن أو يرتفع \* فالجر في الرحيم قطعاً منه

وان يجر فأجز في الثاني \* ثلاثة الأوجه خلد يأتى

فهذه تضمنت تعامع \* وجهان منها فادركنا واستمع

لكن الصحيح جوازهما فكان على الناظم أن يقول في الشطر الثاني من البيت الاول \* فالجر في الرحيم وجهان منها \* (الجدلة) أي مختص أو مستحق أو ملوك فاللام للاختصاص أو للاستحقاق أو للملك وعلى كل فالأما الجنس أو للاستغراق أو للعهد فالاحتمالات سبعة قائمة من ضرب ثلاثة في ثلاثة لكن الاولى جعل اللام للاختصاص وأل للجنس وانما عدل عن الجملة الفعلية الى الجملة الاسمية لانها تدل على الدوام والاستمرار ووجه العدول أن الاصل جدلته أي حدث جدلته فدخلت أ على المصدر ورفع فصار الجدلة (الذي قسوفها) بألف الاشباع وقد هنا للتحقيق ويحتمل أنها للتقليل لما اشتهر من أن التوفيق عزيز والتوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد وتسهيل سبيل الخير اليه ومن القواعد المقررة أن الموصول وصلته في قوة المشتق فكانه قال للوفيق (للعلم) للشرعي كعلم التفسير والحديث ونحوهما (خير) بالنصب على المفعولية وهو أفعال تفضيل فأصله أخير حذف منه الهمزة للتخفيف وتقلت حركة الياء للسكون قبلها فصار خير (خلقه) أي مخلوقه فالمصدر بمعنى امم المفعول مجازاً بحسب الاصطلاح لكن صار حقيقة عرفية ولا يخفى أن قوله خير خلقه فاصل بين المتعاطفين أعني قوله للعلم (وللتقى) امم من التقوى وهي امتثال المأمورات واجتناب المنهيات ثم فرع على ذلك ما ذكره بقوله (حتى تحت) أي قصدت (قلوبهم) أي قلوب خلقه والقلوب جمع قلب وهو لحم صنوبري الشكل وسمى قلباً لتقلبه (لنحوه) أي لجهته فن معاني النحو الوجهة وقد نظمها بعضهم في بيت فقال

قصد ومثل جهة مقدار \* قسم وبعض قاله الاخيل

والضمير لله تعالى وكذلك الضمير في قوله (فن عظيم شأنه) والاضافة في ذلك من اضافة الصفة للموصوف والاصل فن شأنه العظيم (لمنحوه) أي لم يخطبه وفي ذلك تقديم العلة على المعلول وعلم من ذلك أن من هنا للتعليل (ق) بسبب توفيقهم للعلم وللتقى (أعربت) بالبناء للمفعول الذي هو ضمير القلوب أي أدخل فيها وتداخلها حب (معنى ضمير الشأن) كما تدخل الثوب الصبغ وكما يمزج اللون باللون يقال يابض مشرب بحمرة اذا امتزج البياض بها واختلط وضمير الشأن هو المذكر كور في قوله تعالى فاعلم أنه لا اله الا الله فان الضمير في ذلك ضمير الشأن معناه كلمة التوحيد (ق) بسبب ذلك الانشراح (أعربت) أي ينبت ضميرها (في الحان) أي الحانة وهي حاتوت الحار (بالحان) وهي نغمات الاوتار والمراد بالحان هنا مقام المحبة أو حضرة الرب التي يسبق من دخلها من الرحيق المختوم فيدرك كل سرفى الكون مكتوم وقد عطف الناظم على جملة الجدلة جملة الصلاة والسلام ثم المفيدة للترتيب والتراخي اشارة الى أن رتبة ما يتعلق بالمخلوق متراخية عن رتبة ما يتعلق بالخالق فقال (ثم الصلاة) أي الرحمة المقرونة بالتعظيم (مع سلام) أي تحية واعظام (لاتق) بمجانبه صلى الله عليه وسلم لان ما يعطيه الله لنبيه يزيد على جميع ما يعطيه لاهل عنايته والصلاة امم مصدر لملى والمصدر التصليية ولم يعبر بها لايهاما العذاب والسلام امم مصدر سلم والمصدر التسليم ولم يعبر به لمجانبية الصلاة وانما قرن بينهما لكرامة افراداً أحدهما عن الآخر عند المتأخرين (على النبي) بالتشديد ويجوز تركه مع الهمز

الجدلة التي قد وفقا

للعلم خير خلقه وللتقى

حتى تحت قلوبهم لنحوه

فن عظيم شأنه لم ينحوه

فأعربت معنى ضمير

الشان

فأعربت في الحان

بالحان

ثم صلاة مع سلام لاتق

على النبي



وهو فعيل اما بمعنى فاعل أو مفعول وغيره دون الرسول لانه أكثر ورودا في القرآن وبعضهم يختار التعبير  
 بالرسول دون النبي لان الرسالة أفضل من النبوة خلافا للعز بن عبد السلام (أفصح التلخيص) أي أشتم  
 فصاحة لقوله صلى الله عليه وسلم أنا أفصح من نطق بالغللو الفصاحة بوصفها المتكلم والكلام والكلمة  
 فيقال متكلم فصيح وكلام فصيح وكلمة فصيحة بخلاف البلاغة فتصاير بوصفها المتكلم والكلام دون  
 الكلمة فيقال متكلم بليغ وكلام بليغ ولا يقل كلمة بليغة ومعنى فصاحة للمتكلم قدرته على الاتيان بكلام  
 فصيح ومعنى فصاحة كل من الكلام والكلمة خلوه من التنافر والحشو والتعقيد ومعنى بلاغة المتكلم  
 قدرته على الاتيان بكلام بليغ ومعنى بلاغة الكلام مطابقته لقتضى الخلق مع فصاحته (محمد) يجوز فيه  
 أوجه الاعراب الثلاثة لكن الرسم لا يساعد النصب الاعلى طريقة من يرسم المنسوب بصورة المرفوع  
 والمجرور وأولى الثلاثة الجريد لا وأعطف بيان لانعتالانه علم والعلم لا يعتبه نعم يصح أن يكون نقابا للنظر  
 لاصله لانه في الاصل اسم مفعول الفعل المصغوف هو وحده بتشديد الميم ومحل قولهم العلم لا يعتبه اذا كان  
 جامدا أو مستقاولا ينظر لاصله (و) على (الآل) هو اسم جمع لا واحله من لفظه وأصله أول كجمل  
 بدليل تصغيره على أول (و) على (الاصحاب) هو جمع لصاحب بكسر الحاء مخفف محب بسكونها أو  
 مخفف صاحب بخفف الالف وليس جعا لصاحب بسكون الحاء لانه لم يطرده جمع فعل بسكون العين على  
 أفعال الا اذا كان معتل العين كشوب وأتواب وباب وأبواب والاصحاب بالالف لانه لم يطرده جمع فاعل  
 بالالف على أفعال وقنأ بدل الناظم من الآل والاصحاب قوله (من) أي الذين (أقنوا) أي أحكموا  
 (القرآن) من القرء وهو الجمع ومعناه الكلام المنزل على سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم المتعبد بتلاوته  
 المتحدى بأقصر سورة منه (ب) سبب (الاعراب) اذ لولا الاعراب لم يعلم المراد وقد احكى أن سبب  
 وضع النحوان اعرابا قدم في زمن عمر فقال من يقرئني مما أنزل الله على محمد فأقرأه رجل براءة فقال ان  
 الله بريء من المشركين ورسوله بالجر فقال الاعرابي أو قسري من رسوله ان يكن الله بريء من رسوله  
 فانا أبرأ منه فبلغ عمر مقال الاعرابي فدعاه وقال يا اعرابي أتبرأ من رسول الله صلى الله عليه وسلم فقص  
 عليه القصة فقال عمر ليس هكنا يا اعرابي فقال كيف هي يا أمير المؤمنين فقال ان الله بريء من المشركين  
 ورسوله بالرفع فقال الاعرابي وأنا والله أبرأ مما برىء الله ورسوله منه فأمر عمر أن لا يقرئ القرآن الا عالم  
 بطلاقة وأمر بأبا الاسود القزولي بوضع النحو ولا يخفى ما في ذكر النحو وضمير الشأن والاعراب من براءة  
 الاستهلال وهي أن يأتي المتكلم في طاعة كلامه بما يشعر بمقصوده (و بعد) البناء على الضم لخفف  
 للمضاف اليه ونية معناه فلان الاصل وبعثا تقدم والمراد بمعناه النسبة التقييدية التي بين المضاف والمضاف  
 اليه وانما سميت معنات مع انها بينهما لانها لا تتحقق الا به وليس المراد بمعناه ملو له كما وهم فيه بعضهم  
 ويصح قراءته بالنصب بناء على أنه حنف المضاف اليه ونوى لفظه لكن الاول هو المشهور وعلى الألسنة  
 والواو اما أن تكون لعطف ما بعدها على ما قبلها اعطف قصة على قصتها ما أن تكون نائية عن أملاهي نائية  
 عن مهمالواو على ههنا نائية التائبو بعد تقيض قبل وتكون ظرف زمان كثيرا و مكان قليلا وهي ههنا  
 صالحة للزمان باعتبار اللفظ وللمكان باعتبار الرقم والعامل فيها على أن الواو عاطفة مخفوفة تقديره أقول  
 أو نحو و على أنها نائية عن أما الثانية عن مهما اما فعل الشرط فتكون من متعلقات الشرط ولما جواب  
 الشرط فتكون من متعلقات الجزاء فان قلت أيها أولى قلت الثاني لانه صريح في المقصود ويستحب  
 الاتيان بها في أول الكتب لانه صلى الله عليه وسلم كان يأتي بها في كتبه ومراسلاته وصح أنه خطب  
 فقال أما بعد والتحقيق أنها فصل التحطبل فهي المرادة به في قوله تعالى وأتينا الحكمة وفصل الخطاب  
 قبل المراد به الفرق بين الحق والباطل (فاعلم) بزيادة الغاء على جعل الواو عاطفة لتوهم أما فيكون قد

أفصح التلخيص محمد  
 والآل والاصحاب  
 من أقنوا القرآن  
 بالاعراب  
 وبعد فاعلم أنه

نزل المتوهم منزلة المحقق وأما على جعلها ثابتة عن أصل التثنية عن مهماتها لقرى بط (أنه) أي الحال والشان  
 (لما) سيأتي جوابها بعسمة آيات في قوله ونظمها الخ (اقتصر) من الاقتصار (جل الوري) بضم الجيم  
 أي معظم الخلق (على الكلام المختصر) دون الكلام المطول لقصورهم والمختصر هو ما قل لفظه  
 وإن لم يكن معناه خلافا لمن اشترط ذلك (وكان) معطوف على مدخول لما (مطلوبا) بالنصب على أنه خبر  
 مقدم لكان وقوله (أشد الطلب) صفة لمصدر محذوف والتقدير طلبا أشد الطلب (من الوري) أي من  
 الخلق والجرور متعلق بقوله مطوبا (حفظا) بالرفع على أنه اسم مؤخر لكان وحفظ مضاف  
 و (اللسان) مضاف إليه والمراد باللسان اللغة مجاز الان اللسان اسم للجراحة المختصة وهي آلة للكلام  
 (العربي) أي المنسوب للعرب وهو صفة للسان وانما طلب منهم ذلك أشد انطلب (لكني يفهموا) فكي  
 مصدرية بتقدير اللام قبلها ويحتمل أنها تعليلية فلا تقدر اللام قبلها وعلى الأول فالفعل منصوب بكي نفسها  
 وعلى الثاني فهو منصوب بأن مضمر بعدها والتقدير كي أن يفهموا (معاني القرآن و) معاني (السنة  
 الدقيقة المعاني) أي خفية المعاني ويقال دق الشيء إذا خفي والمعاني جمع معنى وهو اسم مفعول من عني يعني إذا  
 قصدو يقال له مفهوم ومطلوب (والنحو) أي والحال أن النحو (أولى) أي أحق (أولا) منصوب على أنه  
 ظرف مقدم لقوله (أن يعلم) بالف الاشباع فينبغي تقديمه على غيره من العلوم (إذا الكلام) حال كونه  
 (دونه) أي دون النحو (لن يفهما) بالف الاشباع أي لن يفهم معناه ولهذا اتفق العلماء على أن علم النحو  
 وسيلة لسائر العلوم لاسيما علم التفسير والحديث فإنه لا يجوز لاحدا أن يتكلم في كلام الله ورسوله حتى يكون  
 مليا بالعربية فقد قال الأصمعي إن أخوف مما أخاف على طالب العلم إذا لم يعرف النحو أن يدخل في قول النبي  
 صلى الله عليه وسلم من كتب على متعملا فليقبوا مقعده من النار لأنه لم يكن يلحن فيما روى عنه فاذا نحن  
 فيه فقد كتب عليه (وكان) معطوف على ما تقدم (خبر) بالرفع على أنه اسم لكان (كتبه) بسكون والتاء  
 أي كتب النحو (الصغيرة) أي صغيرة الحجم (كراسة) بالنصب على أنه خبر لكان والكراسة واحدة  
 الكراريس وهو أجزاء الصحيفة وقوله (لطيفة) صفة لكراسة وكذا قوله (شبهه) أي مشهورة فهي  
 فعيلة بمعنى مفعولة والمراد بكونها لطيفة أنها صغيرة الحجم لأن اللطافة رقة القوام (في عربها) بضم أوله وسكون  
 ثانيه (و) في (عجمها) بضم أوله وسكون ثانيه (و) في (الروم) الجار المجرور في ذلك متعلق بقوله شهيرة  
 (أنفها) أي جمعها على وجه الافة بضم الهمزة (الخبر) بفتح الحاء أي العلم ويجوز كسرهما ويكون المعنى  
 على التشبيه أي الذي هو كالخبر وهو المدد في الاتقاع به (ابن آجروم) بهززة مفتوحة بعدها ألف جيم  
 مضمومة ثم راء مشددة فواو فيم ومعناه بلسان البربر الفقير الصوفي وهو أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود  
 الصنهاجي نسبة لصنهاجة وهي قبيلة بالمغرب (و) قد (اتفتت أجلة) جمع جليل كعظيم وزنا ومعنى (يعلمها)  
 أي بالعلم الذي فيها (مع) بسكون العين للضرورة وهو مضاف (ما) مضاف إليه وجه (تراه) أما صلة وصفة  
 وقوله (من لطيف حجمها) بيان لما تولى هنا بصريه فلذلك تعدت إلى واحد (نظمها) أي جمعها  
 على وجه التقفية والوزن وقوله (نظما) مفعول مطلق وقوله (بديعا) صفة له والبديع هو الذي ليس على مثال  
 سبق حال كوني (مقتدى) في هذا النظم (بالأصل) لهذا النظم والمراد بالأصل الكراسة السابقة (في  
 تقريره) فهم (اللبتدي) وهو من ابتدأ في العلم ولم يقصر على تصوير السألة فان قدر على تصويرها دون إقامة  
 الدليل عليها فتوسط فان قدر على إقامة الدليل عليها أيضا فنته \* ثم استأنف الناظم فقال (وقد حذفت منه)  
 أي من الأصل (ما عن غنى) بالكسر والقصر والجار والمجرور خبر مقدم وغنى مبتدأ مؤخر والجملة مفعلة وصفة  
 (وزدته) أي الأصل (فوا هذا) بالتنوين للضرورة (بها) أي بهذه الفوا (الغنى) عما عداها والقوا جميع  
 فائدة وهي لغة المستغنى من علم أو مال أو غيره وأصطلاحا المصلحة المترتبة على الفعل من حيث هي ثمرة

لما اقتصر  
 جل الوري على الكلام  
 المختصر  
 وكان مطلوبا أشد  
 الطلب  
 من الوري حفظ اللسان  
 العربي  
 كي يفهموا معاني  
 القرآن  
 والسنة الدقيقة المعاني  
 والنحو أولى أولا أن  
 يعلم  
 إذا الكلام دونه لن  
 يفهما  
 وكان خبر كتيبه الصغيرة  
 كراسة لطيفة شهيرة  
 في عربها وعجمها والروم  
 ألفها الخبر ابن آجروم  
 واتفتت أجلة بعلمها  
 مع ما تراه من لطيف  
 حجمها  
 نظمها نظما بديعا  
 مقتدى  
 بالأصل في تقريره  
 للبتدي  
 وقد حذفت منه ما عن غنى  
 وزدته فوا هذا الغنى

وتبين منه وخرج بهذه الحلية الغاية فانها المصلحة من حيث هي في طرف الفعل والعلية الغائية فانها تلك  
 المصلحة من حيث هي باعثة للفاعل على الفعل والغرض فانه تلك المصلحة من حيث هي مقصودة للفاعل  
 من الفعل فالأمر بعمدة متحدة ذاتا مختلفة اعتبارا ولا يخفى أنه لا يطلع في هذه القافية لاختلاف آخر الشطر الاول  
 وآخر الشطر الثاني تعرفا وتكيرا فان من شروط الايطاعة أن يتحد تعريفها وتكبيرها وما هنا ليس كذلك  
 حال كوني (متعملا) ما ذكره الاصل في (غالب الابواب) بذ كرماتركه منها (ف) بسبب ذلك (جاء) أي  
 تحقق وثبت هذا النظم حال كونه (مثل الشرح) الموضوع (للكتاب) أي على الكتاب الذي هو الاصل  
 ومعنى الشرح لغة الكشف واصطلاحا ألفاظ مخصوصة وضعت على ألفاظ مخصوصة على وجه مخصوص  
 (مثلت) بالبناء للفعل (فيه) أي في هذا النظم سواء اصادرا (من صديق) بفتح الصاد وتخفيف الدال وهو  
 من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وضده العدو والتحليل من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخلت محبته  
 في أعضائك والحبيب من يفرح لفرحك ويحزن لحزنك وتخلت محبته في أعضائك وتقديه بمالك وأما  
 صاحب فهو من طالت عشرتك به فهو أعم جميعها (صادق) في صداقته بحيث تكون عن صميم القلب  
 وفي نسخة أخرى حاذق وهو مأخوذ من الخدق وهو قوة الفهم وجملة (يفهم) صفة لصديق فهو من باب  
 للوصف بالجملة بعد الوصف بالفرادى (قولي) أي معناه (الاعتقاد) منه أي أهل لذلك (واثق) أي أقوى فالاعتقاد  
 نافع لاحتماله ولو كان في الاحجار كما تشير اليه الآثار والاخبار وبه يحصل الانتفاع والارتفاع كما أشار اليه بقوله  
 (إذا لفتي) أي لان الفتى (حسب اعتقاده) أي على حسب اعتقاده وبمقداره (رفع) بالبناء للفعل أي رفعه  
 الله الى المرتبة العليا فكل من اعتقد انتفع (وكل من لم يعتد لم ينتفع) أي ولم يرتفع فايك وعدم الاعتقاد  
 (فنسأل) الكريم (المنان) أي كثير المن وهو الانعام أو تعداد النعم وهو بهذا المعنى صفة مدح في حقه  
 تعالى صفة مذم في حق غيره الاما استثنى (أن يجبرنا) أي يحفظنا (من الرياء) وهو أن يعمل ليراها الناس حال  
 كونه (مضاعفا أجورنا) على هذا النظم وعلى غيره من سائر الاعمال أو أي النظم بنون للتكلم المعظم نفسه  
 اظهارا لتعظيم الله له تأهله للعلم ويحتمل انه قصد نفسه وغيره فتكون للتكلم ومعه غيره لا للتكلم المعظم  
 نفسه ويكون على الأول عاملا بقوله تعالى وأما بنعمة ربك فحدث وعلى الثاني عاملا بقوله تعالى فلا تزكوا  
 أنفسكم ثم عطف على السؤال الاول قوله (وأن يكون) سبحانه وتعالى (نافعا بعلمه) أي العلم الذي فيه  
 (من) أي الذي (اعتنى بحفظ) ألفاظ (مفهم) معاني (ه) وقيد بفهم معانيه لان مجرد حفظ ألفاظه  
 لا يجدي نفعا

### ﴿ باب الكلام ﴾

الاصل هنا باب الكلام بناء على انه خبر لمبتدأ محذوف أو باب الكلام هذا موضعه بناء على انه مبتدأ محذوف  
 محذوف واذا دار الامر بين كون المحذوف المبتدأ وكونه الخبر في الاولى خلاف فليل الاول كونه المبتدأ  
 لان الخبر محط القائسة وقيل الاول كونه الخبر لان المبتدأ مقصود لذاته بخلاف الخبر وأيضا الخلف بالاعجاز  
 أليق منه بالصورة هنا كله على الرفع وهو الاول ويليها نصب على انه مفعول لفعل محذوف والتقدير مثلا  
 اقرأ باب الكلام واما الجر فضعيف لانه على حذف حرف الجر والتقدير انظر في باب الكلام والجار لا يعمل  
 محذوفا الا شذوا وهذه الترجمة من زيادة النظم تبعا لكثير من النحاة لكن الاصل نظر الى ان الكلام من  
 المقدمات فلا يحتاج الى ترجمة بخلاف الاعراب وما بعده على انه يحتمل انه حذف الترجمة اختصارا وانما  
 اقتصر النظم في الترجمة على الكلام دون الكلمة وما بعدها لانه المقصود بالنسبة لتلك ومن عداتهم انهم  
 يقتصرون في الترجمة على المقصود ويحتمل ان في الترجمة حذف على ان الترجمة ثلثي والزيادة عليه ليست  
 بمعينة وانما المعيب الترجمة لشيء والنقص عنه بعد أن كتبت ذلك رأيت في نسخة أخرى زيادة نحو ما بعده وهي

متما لقلب الابواب  
 جاء مثل الشرح  
 للكتاب

مثلت فيمن صديق  
 صادق

يفهم قولي لاعتقاد  
 واثق

لذا لفتي حسب اعتقاده  
 رفع

وكل من لم يعتد لم  
 ينتفع

فنسأل المنان أن  
 يجبرنا

من الرياء مضاعفا  
 أجورنا

وأن يكون نافعا بعلمه  
 من اعتنى بحفظه وفهمه

﴿ باب الكلام ﴾

ظاهرة \* ثم لن الناظم قسم تعريف الكلام على تعريف الكلمة وما بعدها لان الكلام هو الذي به يقع  
التفاهم فقال ( كلامهم ) اي النحويين بقريته للسياق واحتراز بذلك عن كلام اللغويين فانه عبرة عن  
القول وما كان مكتفيا بنفسه كافي للعلموس وليس مراده بالقول اللفظ الدال على معنى بل مطلق اللفظ ولو  
مهملا ومراده بما كان مكتفيا بنفسه نحو الخط والاشارة ولسان الحال وحديث النفس فمن الاول قول  
الصديقة بنت الصديق رضي الله تعالى عنها وعن ابويهما بين دفتي المصحف كلام الله ومن الثاني قول الشاعر

أشارت بطرف العين خيفة أهلها \* اشارة محزون ولم تكلم

فايقنت ان الطرف قد قال مرحبا \* وأهلا وسهلا بالحبيب المتيم

ومن الثالث قول بعضهم أم متلاً الحوض وقال قطني \* مهلاً رويدا قد ملأت بطني

ومن الرابع قول الشاعر ان الكلام لي في القواد وانما \* جعل اللسان على القواد دليلاً

واحتراز بذلك أيضاً عن كلام الفقهاء فانه كل ما أبطل الصلاة وهو حرف مفهم أو حرفان وان لم يفهما وقد

اشتمل التعريف على جنس وفصلين فالجنس هو قوله ( لفظ ) وهو في الاصل مصدر بمعنى الطرح والرمي

مطلقاً وقيدهم بكونه من القيم ولا يرد قوهم لفظ الرحا الدقيق لانه مجاز كما صرح به في الاساس ثم جعل

بمعنى اسم المفعول وخص بما يطرحة اللسان والحلق والشفتان وهو الصوت المشتمل على بعض الحروف

الطجائية التي أولها الألف وآخرها الياء بخلاف غير المشتمل على ذلك كغالب أصوات الحيوانات ويقال له

غفل ويقال له أيضاً ساذج ولا يرد على ذلك أن اللفظ حينئذ مجاز والحدود تصان عنه لانه صار حقيقة عرفية

في ذلك على ان حدود النحاة لا يجب صونها عن المجاز بخلاف حدود المناطقة ولوعبر بالقول بدل اللفظ

لكان أولى لان القول جنس قريب فانه لا يقع على الماهل بخلاف اللفظ لكن لما شاع استعمال القول في

الرأي والاعتقاد لم يعبر به وان كان استعماله في ذلك مجازاً امر سلاو خرج باللفظ ما ليس لفظاً كالخط وما ذكر

معه فان قيل شأن الجنس الادخال لا الاخراج وقد تقرر ان اللفظ جنس فما بالك اخرجتم به \* أجيب بمأقاله

بعضهم من أن الجنس قسمان أحدهما جنس أعم من الفصل عموماً مطلقاً وهذا هو الذي لا يخرج به وثانيها

جنس أعم من الفصل عموماً من وجوه هذا يخرج به من جهة خصوص ما دخل الفصل من جهة عموماً مطلقاً

في هذا المقام مع المقيد بهذه المثابة فلذلك أخرج به والفصل الاول هو قوله ( مفيد ) وهو من الافادة بمعنى

تحصيل الفائدة ان لم تكن حاصلة والتفات النفس اليها ان كانت حاصلة فلا يشترط تجدد الفائدة على الصحيح

وعليه فما كان معلوماً لمخاطب نحو السماء فوقنا والارض تحتنا من الكلام خلافاً لما جرى عليه بعض

شراح الاصل وخرج بالمقيس ما ليس مفيداً بكلمة الشرط نحو ان قام زيد لأن الفائدة لاتتم الا بالجواب نحو

يقم عمرو أو فعمرو قائم والفصل الثاني هو قوله ( مسند ) وهو الاسناد بمعنى ضم كلمة الى أخرى على وجه

يفيد كضم الفعل الى فاعله نحو قام زيد وضم الخبر الى المبتدأ نحو زيد قائم وخرج بالمسند ما ليس مسنداً لمن

المفرد كزيد والركب الاضافي كعباد الله والمزجي كعبلك فتعبير الناظم بالمسند أولى من تعبير الاصل بالتركيب

لانه يشمل الاسنادي وهو المراد هنا الاضافي والمزجي وقد أغفل الناظم فصلاً آخر ذكره الاصل وهو أن

تكون افادته بالوضع خرج بذلك ما لا تكون افادته بالوضع كأن تكون بالعقل كاللفظ الذي أفاد حياة

التكلم من ورله جدار فاته بالنظر لذلك لا يسمى كلاماً وهذا على ما قاله الجمهور من تفسير الوضع بجعل شيء بارزاً

شيء آخر بحيث اذا فهم الأول فهم الثاني وأما على ما قاله بعضهم من تفسيره بالقصد فيخرج به ما لا تكون

افادته مقصودة كاللفظ الذي يخرج من النائم والسامى والطيور المعلقة فان ذلك كله لا يسمى كلاماً على هذه

الطريقة \* ولما فرغ من تعريف الكلام شرع في تعريف الكلمة فقال ( والكلمة ) بكسر الكاف

وسكون اللام هي وزن سدره كما هو احدى اللغات الثلاث فيها وثانيها كلمة بفتح الكاف وكسر اللام على

كلامهم لفظ مفيد  
مسند \* والكلمة



وزن نبقة وثالثها كلمة بفتح الكاف وسكون اللام على وزن نمر وهذه اللغات تجري في كل ما كان على وزن فعل نحو كبد وكتف فان كان وسطه حرفا حلقيا جاز فيه لغت رابعة وهي اتباع فائه لعينه في الكسر اسمها كان نحو نخذ أو فعلا نحو مهد وقد اشتمل التعريف على جنس وفصل كما تقدم في تعريف الكلام فالجنس هو قوله (اللفظ) وقد تقدم الكلام عليه قريبا ولما أخذ اللفظ جنسا في التعريف احتاج الى التقييد بـ (المفيد) وهو الفصل الأول احتراز من غير المفيد وهو المهمل كدبر مقلوب زيد فان اللفظ كما يطلق على المفيد وهو الموضوع لمعنى يطلق على غير المفيد وهو المهمل كما عرفت ومن أخذ القول جنسا في التعريف كان هشام لم يحتج الى التقييد بالمفيد احتراز من غير المفيد لان القول خاص بالمفيد كما يعلم من تعريفه الآتي والفصل الثاني هو قوله (المفرد) وخرج به المركب فلا يسمى كلمة الا بحجازا مرسلًا كما في قوله تعالى كلا انها كلمة هو قائلها والضمير راجع لقوله رب ارجعون الخ وكافي قوله صلى الله عليه وسلم اصدق كلمة قالها الشاعر كلمة لبيد ألا كل نبي ما خلا الله باطل \* وكل نعيم لا محالة زائل

وقد عرفت ان المفرد بانه لا يبدل جزؤه على جزء معناه نحو زيد فان جزؤه كالزاي لا يبدل على جزء معناه والمركب بانه ما يبدل جزؤه على جزء معناه نحو غلام زيد فان جزؤه كالغلام يبدل على جزء معناه واعتراض ذلك بان فيه خلط اصطلاح باصطلاح فان ما ذكره هو اصطلاح المناطق وأما اصطلاح النحاة الذي الكلام فيه فهو ان المفرد ما تلفظ به مرة واحدة كزيد والمركب ما تلفظ به مرتين فاكثر كغلام زيد وعلى الاول فعبد الله علما من قبيل المفرد بخلافه على الثاني ولما ذكر تعريف الكلمة ذكر انما تنقسم الى الامم والفعل والحرف فقال (لامم وفعل ثم حرف تنقسم) أي الكلمة فهي المقسم وكل من الامم والفعل والحرف قسم منها وكل من الثلاثة قسم لاخويه ففرق بين المقسم والقسم والقسم هو المحل الذي وردت عليه القسمة والقسم ما كان مندرجا تحت الشيء وأخص منه والقسم ما كان ميانا للشيء ومندرجا معه تحت أصل كلي فاذا قسمت الحيوان الى انسان وحمار وفرس مثلا كان الحيوان مقسما وكل من هذه الثلاثة قسماته وكل منها قسما للآخرين ولا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بالفعل بعده ثم في قوله ثم حرف بمعنى الواو اذا لمعنى التراخي بين الاقسام لا يقال بل لمعنى وهو الاشعار بالخطا بدرجة الحرف عن قسميه لانا نقول يكفي في ذلك ترتيب الناظم لها في القد كره على حسب ترتيبها في الشرف والنحويون مجمعون على انحصار الكلمة في الثلاثة ولا التفات الى من زاد رابعا ومياه خالفة وعنى بذلك اسم الفعل لأن ما زاده داخل في أول الثلاثة وهو الاسم كما ينادى عليه تسميته باسم الفعل \* واعلم أن تقسيم الكلمة الى هذه الاقسام من تقسيم الكل الى جزئياته اذ يصح الاخبار بالمقسم عن كل من الاقسام كما هو ضابط ذلك فيصح أن يقال الاسم كلمة وهكذا الاسن تقسيم الكل الى أجزاء لا يصح تحليل المقسم الى أقسامه كما هو ضابط ذلك كما في تقسيم الحنظل الى خيط وسرافاته يصح تحليل المقسم وهو الحنظل الى أقسامه وهو الخيط والسمر (تنبيه) الحرف الذي هو قسم الامم والفعل انما هو الحرف الذي جاء لمعنى كمن وفي وعن فكان على الناظم أن يقيده بذلك كما صنع الأصل احتراز من الحرف الذي لم يجيء لمعنى وهو اب ت ث الى آخرها وهذه تسمى حروف المباني وأما السابقة فتسمى حروف المعاني وانما قلنا اب ت الى آخرها ولم نقل ألف باء تاء الى آخرها لأن تلك هي حروف التهجي الحقيقية بخلاف هذه فانها أمماء لتلك ولهذا لما قال الخليل لا يحجبه كيف تنطقون بل يسميهم بن جعفر فقلو جيم قال انما نطقتم بالامم ولم تنطقوا بالمسؤول عنه والجواب ج لأنه المسمى لكن يحجز زيادة هاء السكت لضرورة الوقف فيقال جهم ولما أنهى الكلام على الكلمة أخذ في الكلام على الكلم فقال (وهذه) أي التي هي الاسم الفعل والحرف بالإضافة في قوله (ثلاثها) من إضافة اسم العدد للعدد (هي الكلم) فهو اسم لمجموع ثلاثة محوون قام زيد لكن يرد على ذلك أن الكلم ليس محصورا بهذه الثلاثة بل هو موقول على

اللفظ المفيد للمفرد  
لامم وفعل ثم حرف  
تقسم  
وهذه ثلاثها هي الكلم



كل ثلاث كلمات فصاعداً اتحدن وعيها أولم يتحدن فاندت أولم تفد وعلم من ذلك أن بالكلام لمع جنس جعي وهو  
 المختار وعليه ويجوز في ضميره للتأنيث ملاحظة للجمعية والتذكير على الأصل وهو الاكثر في التنزيل  
 بحر فون الكلام عن مواضعه عليه يصعد الكلام الطيب (تنبيه) بين الكلام والكلام عموم وخصوص من  
 وجه فانهما يجتمعان في نحو قولك قام أبوزيد وينفرد الكلام في نحو زيد قائم وينفرد الكلام في نحو ان قام  
 زيد \* وقفاً أخذ النظم في تعريف القول فقال (والقول) على الصحيح (لفظ) قد تقدم الكلام عليه قريباً  
 (قد أفاد) بأن يكون موضوعاً واحترز بذلك عما إذا لم يفد بأن كان مهملًا فلا يسمى قولاً ومقابل الصحيح  
 أن القول عبارة عن اللفظ المركب المفيد خاصة فيكون مراداً للكلام بخلافه على الصحيح فانه يكون أعم  
 مطلقاً من الكلام كالكلام والكلمة فكل كلام أو كلام أو كلمة قول ولا عكس حال كونه (مطلقاً) عن التقيد  
 بالتركيب وقسمثل له بقوله (كقم) فعل أمر من القيام (وقد) حرف تحقيق كافي قولك قد قام زيداً وتقليل  
 كافي قولك قد يجود البخيل وقد يصدق الكذوباً وتقريب كافي قولك قد قامت الصلاة أي قرب قياسها  
 (وان زيداً ارتقى) أي علا وارتفع ولما قسم النظم الكلمة فيما تقدم الى اسم وفعل وحرف شرع ببيان  
 العلامات التي تميز كلامها عن أخويه وبدأ بالاسم لشرفه فقال (فالاسم) المتقدم في التقسيم قال فيه للعهد  
 الذي كرى والغاء فاء الفصيحة لانها أفصح عن شرط مقدر والتقدير اذا أردت بيان كل من الاسم والفعل  
 والحرف فالاسم كذا والفعل كذا والحرف كذا واعلم أن الاسم له حد وحكم واشتقاق وعلامة \* فخذ لغة  
 مادل على مسمى واصطلاحاً كلمة دل على معنى في نفسها ولم تقترن بزمان وضعا \* وحكمه الاعراب وما جاء منه  
 مينا فاعلى خلاف الأصل \* واشتقاقه من السمو وهو العلو ومن السمة وهي العلامة \* وعلامته كثيرة  
 أوصلها بعضهم الى خمسين لكن الناظم اقتصر على أربعة منها حيث قال (بالتنوين و) (ب) الخفض عرف) أي  
 علم فتحوز زيد من قولك زيد قائم اسم لوجود التنوين في آخره ونحو رجل من قولك مررت برجل اسم  
 لوجود الخفض في آخره والتنوين لغة مطلق التصويت ومنه قولهم تون الطائر اذا صوت واصطلاحاً تون  
 زائفة ساكنة تلحق آخر الاسم في اللفظ وتنفارقه في الخط استغناء عنها بتكرار الشككة عند الضبط بالقلم  
 وأقسامه عشرة لكن المختص منها بالاسم أربعة وهي المراجعة هنا الاول تنوين التثنية وهو اللاحق لغير  
 جمع المؤنث السالم من الاسماء المعربة المنصرفه كزيد ورجل والثاني تنوين التثنية وهو اللاحق للاسماء  
 المبينة فرقا بين معرفتها ونكرتها فانها كان نكرة ومعلم ينون كان معرفة ويقع مباحاً في باب اسم  
 الفعل كصه وقياساً في العلم المختوم بويه كسيبويه والثالث تنوين المقابلة وهو اللاحق لنحو مسلمات وما  
 جمع بالف وتاء من يدين والرابع تنوين العوض وهو ما عوض عن جملة أو أجل نحو قوله تعالى وأتم حينئذ  
 تنظرون وقوله تعالى يومئذ نحدث أخبارها وما عوض عن كلمة نحو قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته  
 ولما عوض عن حرف أو حركة نحو جولو وغيواش في حالي الرفع والجر بخلافه في حالة النصب وهذه الاربعة  
 هي المختصة بالاسم والخامس تنوين الزيادة كافي قوله تعالى سلاسل واغلا في قراءة من قرأ سلاسل بالتنوين  
 فانه قد زيد في التنوين لتناسبة أغلا والسادس تنوين التزم وهو اللاحق للقوافي المطلقة كافي قول الشاعر  
 ألقى اللوم عاذل والعتاب \* وقولي ان أصبت لقد أصابن  
 والسابع تنوين الحكاية كافي قولهم قالت عاقلة بالتنوين مسمى به مؤنث فانه أتى فيه التنوين مع أن حقه  
 المنع من الصرف لانه لم يتوالتأنيث حكايته كان فيه قبل العلمية والثامن تنوين الضرورة كافي قول الشاعر  
 سلام الله يامطر عليها \* وليس عليك يامطر السلام  
 فانه قد نون مطر في الشطر الاول مع أن حقه البناء على الضم من غير تنوين للضرورة والتاسع التنوين  
 الغالي وهو اللاحق للقوافي المقيدة كافي قول الشاعر

والقول لفظ قد أفاد  
 مطلقاً  
 كقم وقد وان زيداً  
 ارتقى  
 فالاسم بالتنوين  
 والخفض عرف

قالت بنات العم ياسلمى واتن \* كان فقيرا معد ما قالت واتن  
والعافرتنوين الشنوذ سمع من كلامهم هؤلاء قومك بتنوين هؤلاء على سبيل الشنوذ وقد نظم بعضهم  
الاقسام المذكورة بقوله

أقسام تنوينهم عشر عليك بها \* فان تقسيمها من خير ما حزا  
مكن وقابل وعوض والمنكرزد \* رنم أو احك اضطرر غال وما همزا

والخفص عبارة كوفية والجر عبارة بصريّة واما كان الخفص علامة للامم لان كل بحر ور مخبر عنه في المعنى  
ولا يخبر الا عن الامم فان قيل حينئذ كان ينبغي التعريف بمطلق الاخبار عنه لخصوص الخفص أجيب بان  
الاخبار عنه علامة خفية فلا يدركها المبتدئ بخلاف الخفص (و) عرف أيضا بقبول دخول (حرف خفص)  
عليه في أوله (و) بقبول دخول (لام وألف) عليه في أوله فزيد في قولك مررت بز يد ادم لدخول حرف  
الجر عليه ورجل في قولك جاء الرجل اسم لدخول الالف واللام عليه ولا فرق في الالف واللام بين المعرفة  
والزائدة والموصولة بخلاف الاستفهامية فانها تدخل على الفعل تقول آل فعلت كذا بمعنى هل فعلت كذا ولا  
يردد دخول الموصولة على الفعل في قوله \* ما أنت بالحكم الترضى حكومته \* لانه شاذ على الراجح ولعل تعبير  
الناظم بالالف واللام للتوضيح والضرورة الناظم والاف كان الاولى أن يعبر بأل لان القاعدة أن الكلمة اذا  
كانت على حرفين نطق بلفظها كمن وعن بخلاف ما اذا كانت على حرف واحد فانه ينطق باسمها كواو  
العطف وفائه (تنبيه) لا يخفى أن الناظم قد تكلم أولا على ما يدخل في آخر الامم وثانيا على ما يدخل في أوله  
تبعالا لاصل لكن المناسب عكس ذلك وعندر الاصل طول الكلام على حروف الخفص فانسب تأخيرها  
وماتاسبها لان عادتهم تقديم ما يقل الكلام عليه ليتفرغوا لما يطول الكلام عليه \* ولما أنهى الكلام على  
علامات الامم شرع في الكلام على علامات الفعل فقال (والفعل) المتقسم في التقسيم فأل فيه للعهد الذي كرى  
كما تقدم في الامم واعلم أن الفعل له أيضا حد وحكم واشتقاق وعلامة \* فحده لغة الحدث الذي يحده الفاعل  
واصطلاحاً كلمة دل على معنى في نفسها واقترنت بأحد الازمنة الثلاثة وضعاً \* وحكمه البناء وما جاء منه معرباً  
وهو الفعل المضارع الخالي من النونين فعلى خلاف الاصل \* واشتقاقه من الفعل بفتح الفاء كما قاله بعضهم  
خلاقاً لمن قال من المصدر فضرب من الضرب وقعد من القعود وهكذا لان ذلك ليس قياس ما قالوه في الامم  
والحرف \* وقد ذكر الناظم علامته بقوله (معروف) أي معلوم (ب) صحة دخول (قد) عليه وهي مشتركة بين  
الماضي والمضارع تقول قد قام وقد يقوم والمراد بقدهنا قد الحرفية دون الاسمية لأنها تدخل على الامم  
تقول قنيز بدرهم أي حسبه درهم ولا يعترض على الناظم كالاصل في ترك التقييد بالحرفية لانها هي  
المفهومة عند الاطلاق (و) بصحة دخول (السين) عليه وهي مختصة بالمضارع تقول سيقوم وفي التنزيل  
سيقول السفهاء من الناس لا يرد على الناظم شمول السين لسين الصبرورة والسين الهجائية ولغيرهما مع أنه  
ليس شئ من ذلك علامة للفعل لان أل في السين للعهد والمعهود عند النجاة سين الاستقبال وهي التي معناها  
التنفيس ومثل السين صرف تقول سوف أقفل كذا وفي التنزيل سوف أستغفر لكم ربى ومعناها التنفيس  
كالسين لأنها أكثر تنفيساً منها ومنه الجمهور ان السين وسوف كلمتان مستقلتان أصلان برأسهما وقيل  
ان السين منقوصة من سوف (و) بصحة دخول (تاء تأنيث) للسند اليه فاعلا كان أو نائباً عنه (مع التنسين)  
أصالة ولو عرض تحريرها نحو قالت اخرج عليهن ونحو قالتا أين طائعتين بخلاف المتحركة أصالة فليست علامة  
للفعل واحترزنا بقوله للسند اليه عن تاء رب وثمت فانها فيهما لتأنيث اللفظة (و) بصحة دخول (تا) الفاعل  
وهي التي في (فعلت مطلقاً) أي سواء كانت للتكلم بأن كانت مضمومة أو للخطاب بأن كانت مفتوحة  
أو للخطابة بأن كانت مكسورة فالاولى كافي قولك جئت لك والثانية (ك) ما في قوله (حتت) يازيد (لى)

وحرف خفص ولام  
وألف  
والفعل معروف بقد  
والسين  
وتاء تأنيث مع التنسين  
وتافعلت مطلقاً جئت  
لى

والثالثة كما في قولك جئت ياهندي وكل من تاء التأنيث الساكنة وتاء الفاعل مختص بالماضي (و) بقبول (النون) التي للتوكيد خفيفة كانت أو ثقيلة دلالة على الطالب (و) بقبول (اليا) التي للخاطبة مع الدلالة المنة كورة فالاول كما (في) قولك (افعلن) بتشديد النون ومثله افعلن بتخفيفها (و) الثاني كما في قولك (افعل) ياهند وكل من النون مع الدلالة على الطلب ومن الياء معها مختص بفعل الامر وعلم من اعتبار الدلالة أيضا أن هذه العلامة مركبة فالاعظم اقتصر على أحد الجزأين ولعل ترك الأصل هذه العلامة لعسرها على المبتدئ بسبب تركيزها من شيئين كما علمت ﴿تنبيه﴾ قد عرفت مما تقدم أن علامة الفعل أقسام أربعة منها ما هو مشترك بين الماضي والمضارع ومنها ما هو مختص بالمضارع ومنها ما هو مختص بالماضي ومنها ما هو مختص بالامر \* ولما أنهى الكلام على علامات الفعل شرع في الكلام على علامات الحرف فقال (والحرف) المتقدم في التقسيم فالله عهد الذي كرى كما تقدم في كل من الاسم والفعل \* واعلم أن الحرف له أيضا حد وحكم واشتقاق وعلامة \* فله لغة الطرف واصطلاحا كلمة دللت على معنى في غيرها \* وحكمه البناء ولم يجيء منه شيء على خلاف الأصل \* واشتقاقه من التحريف وهو التعريف \* وعلامته عدمية كما أشار إليه بقوله (لم يصلح له علامة) تميزه عن قسيمي (الانتفاقبوله العلامة) التي لكل من الاسم والفعل فعدم العلامة له علامة لا يقال العدم لا يصح أن يكون علامة لا ناقول محل ذلك في العدم المطلق بخلاف المقيد كما هنا لان المراد عدم علامة الاسم والفعل لا العدم مطلقا فان قيل لم جعلوا علامة الاسم والفعل وجودية وعلامة الحرف عدمية ولم يعكسوا أجيب بان ذلك للناسب بين كل وعلامته فان الاسم والفعل أشرف من الحرف والعلامة الوجودية أشرف من العدمية فجعلوا الأشرف للأشرف والأخص للأخص ﴿تنبيه﴾ نفي الصلاحية انما هو باعتبار اللغة لان هذا أمر لغوي لا مدخل للعقل والشرع فيه فتنى شهد أهل اللغة بان دخولها عليه معيب بتحقيق عدم الصلاحية ﴿باب الاعراب﴾

والنون واليا في افعلن  
وافعل  
والحرف لم يصلح له  
علامة  
الانتفاقبوله العلامة  
﴿باب الاعراب﴾  
اعرابهم تفسير آخر  
الكلم  
تقدير اولفظا لعامل

ومعنا في اللغة الابانة يقال أعربت الشيء أبنته وعدم اللحن في الكلام يقال أعربت الكلام أي لم ألحن فيه والتعجب الى الغير ومنه العروبة أي المتحبة الى زوجها وغير ذلك وأما في الاصطلاح ففيه مذهبان أحدهما أنه لفظي وعليه فيحذف ما يجيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وثانيهما أنه معنوي وهو الذي مشى عليه الناظم تبعا للأصل حيث قال (اعرابهم) أي النحاة (تفسير آخر التكلم) ذاتا أو صفة فالاول بان يبدل حرف بآخر كما في الثني والجمع والثاني بان تبدل حركة بأخرى كما في المفرد وشمل الآخر في كلامه الآخر حقيقة كما في زيد وعمرو والآخر حكما كما في يدوم فان قيل التكلم اسم جنس جعي فأقول ما يطلق عليه ثلاث كلمات وحينئذ فلا يدخل في التعريف تغيير آخر كلمة أو كلمتين أجيب بان المراد جنس التكلم وبأنه على حذف مضاف أي آخر أحد التكلم وخرج بالتقيد بآخر التكلم تغيير أول التكلم أو وسطه كقولك في زيد زيد أو يزيد فلا يسمى اعرابا وإنما اخص بالآخر لانه طارئ على الكلمة وحق الطارئ أن يكون في الآخر والمراد بالتكلم هنا خصوص الاسم المعرب والفعل المضارع الخالي من النونين لان الاعراب لا يكون الا فيهما بخلاف الاسم غير المعرب والفعل الماضي والحرف والامر والمضارع الذي اتصل به إحدى النونين سواء كان ذلك التغيير من حيث علامته (تقدير) كما في قولك جاء الفتى (أولفظا) كما في قولك جاء زيد وبقولنا من حيث علامته اندفع ما قد يقال من أن التغيير أمر معنوي فلا يكون نارة تقدير أو نارة لفظا وأوفي كلامه للتبويب لا للشك فكأنه قال وذلك التغيير نوعان تقديرى ولفظي وترك نوعا ثالثا وهو المحلى كما في قولك جاء سيبويه وقد يقال أراد بالتقديرى ما عدا اللفظي فيشمل المحلى وذلك التغيير (ل) أجل (عامل) وهو ما به يتقوم المعنى المقتضى للاعراب لفظيا كان وهو ظاهر وهو ينو يا كمالا بتداء ونحوه مقدما كان وهو ظاهر أيضا أو مؤخرا كما في قولك زيدا رأيت كما يدل على

ذلك كله تنكير عامل (علم) ولو محدث والدليل كافي قولك زيد في جواب القائل من جاء وخرج بذلك تغيير آخر الكلام لا لاجل عامل بان لم يكن لسبب أصلاً كافي حيث اذا فقت أو كسرت بعد ضمها أو كان لسبب آخر كالاتباع في نحو الحمد لله بكسر الدال اتباعاً للام والنقل في نحو من أمن بنقل حركة الهمزة الى النون والحكاية في نحو من زيد بالنصب بعد قول القائل رأيت زيدا والتقاء الساكنين في نحو لم يكن الذين كفروا فان ذلك لا يسمى اعراباً ولذلك حقيقة الاعراب كأن قال قال له هل هذه الحقيقة شيء واحد أو لها أقسام فاجاب بقوله (أقسامه) أي الاعراب من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل (أو بعة) سواء قلنا بان الاعراب لفظي كما هو التحقيق أو بأنه معنوي كما جرى عليه الناظم وباعتبار الحثية المذكورة اندفع ما قيل بجعله أقسام الاعراب أربعة غير صحيح لانه ان أراد أقسام اعراب الاسم فلا يصح لانها ثلاثة رفع ونصب وخفض وان أراد أقسام اعراب الفعل فكذلك لانها ثلاثة رفع ونصب وجزم ووجه اندفاع ذلك أنه لم يرد ما ذكر بل أراد أقسام الاعراب من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل وتعبيره كالاصل بالاقسام أولى من تعبیر بعضهم باللقاب لان من حق اللقب أن يصدق على ما قبله وهو غير صحيح هنا لان فيه حل الاختص على الأعم فلا يقال الاعراب رفع مثلاً ولا يخفى أن تقسيم الاعراب الى هذه الأقسام من تقسيم الكل الى جزئياته وقد تقدم ضابطه (فلتعتبر) أي الأقسام المذكورة ثم يبدل الناظم من الاربعة قوله (رفع) في اسم وفعل نحو يقوم زيد وهو لغة العلو والارتفاع واصطلاحاً على أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الضمة وماناب عنها وعلى أنه لفظي نفس الضمة وماناب عنها وانما يسمى بذلك لارتفاع الشفتين عند النطق به (ونصب) في اسم وفعل أيضاً نحو لن أضرب زيد وهو لغة الاستقامة واصطلاحاً على أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الفتحة وماناب عنها وعلى أنه لفظي نفس الفتحة وماناب عنها وانما يسمى بذلك لاتصاف الشفتين عند النطق به (وكذا) أي مثل ما ذكر في كونه من أقسام الاعراب (جزم) في فعل فقط نحو لم يقم وهو لغة القطع واصطلاحاً على أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته السكون وماناب عنه وعلى أنه لفظي نفس السكون وماناب عنه وانما يسمى بذلك لان الجازم يقطع من المجزوم شيئاً وقد عرفت أن الجزم في اللغة القطع (وجز) في اسم فقط نحو زيد في قولك سررت بزيد وهو لغة السحب واصطلاحاً على أن الاعراب معنوي تغيير مخصوص علامته الكسرة وماناب عنها وعلى أنه لفظي نفس الكسرة وماناب عنها وانما يسمى بذلك لانجرار الشفة السفلى عند النطق به وقد تقدم أن الجر عبارة بصرية والخفض عبارة كوفية وعلم مما تقدم أن الأقسام الأربعة ترجع في الحقيقة الى قسمين مشترك بين الاسم والفعل وهو الرفع والنصب ومختص بأحدهما وهو الجزم والجر ولعل ذلك نكتة فصلها في كلام الناظم ولا يرد ذلك على التشبيه لان المراد التشبيه في كون كل من أقسام الاعراب كما تقدم • ولما ذكر الناظم هذه الاقسام مجمة باعتبار محلها فمرع في فصلها بذلك الاعتبار فقال (والكل) من الأقسام المذكورة (غير الجزم) من الرفع والنصب والجر (في الاسماء) والمعربة ولو محلاً (يقع) أي الكل المذكور (وكلاً) أي الأقسام المذكورة لكن غير الخفض بقرينة كلامه بعد يقع (في الفعل) المعرب وهو الفعل المضارع التالي من النونين ولذلك أفرد الناظم وانما عبر الأصل بصيغة الجمع مع أن المعرب من الافعال واحد وهو المضارع نظر التعدد الافراد المعربة (والخفض امتنع) وقوعه في الفعل المذكور وانما أعطى الخفض للاسم والجزم للفعل لان الاسم خفيف بخلاف الفعل والخفض الثقيل بخلاف الجزم فاعطى الثقيل للضعيف وبالعكس ليتعادلا • ولما أنهى الكلام على الاعراب وأقسامه مرع يتكلم على المعرب مستتبعا للكلام على المبني فقال (وسائر الاسماء) بالمد أي جميعها فسائر بمعنى جميع هنا وقد يكون بمعنى باقي (حيث لاشبه) بها (قربها من الحروف) لقوته بان لم يكن بها شبة أصلاً وكان شبه لم يقربها من الحروف لضعفه وهو الذي عارضه نبي من خواص الاسم (معربة) من

علم  
أقسامه أربعة فلتعتبر  
رفع ونصب وكذا جزم  
وجز  
والكل غير الجزم في  
الاسماء يقع  
وكلاً في الفعل والخفض  
امتنع  
سائر الأسماء حيث  
لا شبه  
قربها من الحروف  
معربة



الاعراب وقد تقدم الكلام عليه (وغير ذى) أى هذه (الاسماء) بالمدخل تحت الغير المدكور كل من  
الاسماء التي قام بها به قربها من الحرف كأسماء الشروط والاستفهام وسائر الحروف والفعل الماضي  
اجبالو فعل الاسر على مذهب البصريين وذهب الكوفيون الى أنه معرب مجزوم بلام الامر مقدرة لانه  
مقتطع عندهم من المضارع قال في المغنى وبقولهم أقول والفعل المضارع غير الخالي من النونين كما سيأتي  
فكل ذلك (مبنى) من البناء وهو لغة وضع ثنى على ثنى بحيث يراد به الثبات وأما في الاصطلاح فقيه  
منه بان كما تقدم في الاعراب أحدهما أنه لفظي وعليه في حديثه ما سيجى به لالبيان مقتضى العامل وليس  
حكاية ولا اتباعا ولا تقلولا تخلصا من سكوتين وثانيهما أنه معنوي وعليه في حديثه لزوم آخر الكلمة حالة  
واحدة لغير عامل أو اعتلال ثم استثنى الناظم من الغير المدكور المضارع الخالي من النونين بقوله (خلا) هو هنا  
حرف استثناء بخلافه في آخر الشطر الثاني فلا يطاء فعل (مضارع) بالجرب بخلاف شرط أن يكون (من كل  
نون) من نون الاناث ولا تكون الالمباشرة ومن نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة المباشرة له لفظا وتقديرا  
(قد خلا) يتعلق به الجار والمجرور قبله والتقدير قد خلا من كل نون فان لم يخل من كل نون بان لحقته نون الاناث  
ولا تكون الالمباشرة كما علمت بنى على السكون نحو النسوة يضربن أو لحقته نون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة  
المباشرة له لفظا وتقديرا بنى على الفتح نحو ليسجنن وليكونا من الصاغرين وقد شمل ذلك المستثنى منه كما  
تقدم التنبيه عليه بخلاف غير المباشرة لفظا نحو لتباون أو تقدير انحولا يصدك فإنه لا يثنى بل يعرب ويؤن  
ذكر أقسام الاعراب وكانت محتاجة الى علامات تميزها أعقبها بذكر العلامات فعال

### (باب بيان (علامات) أقسام (الاعراب))

المتقدمة وهي أربعة عشر علامة أربعة للرفع وخمسة للنصب وثلاثة للخفض واثنتان للجزم والاصل منها  
أربعة الضمة أصل في الرفع والفتحة أصل في النصب والكسرة أصل في الخفض والسكون أصل في الجزم  
وما عدا هذه الاربعة على خلاف الاصل كما سيوضح لك ان شاء الله تعالى وانما قدرنا أقساما لأنه مراد الناظم  
كالاصل بدليل كلامه به وأيضاً هذه العلامات ليست لمطابق الاعراب والامدادت الضمة مثلاً على  
خصوص الرفع وانما تدل على مطلق الاعراب وإضافة العلامات الى ما بعدها على معنى اللام بناء على  
ما مشى عليه الناظم كالاصل من ان الاعراب معنوي وبدأ بعلامات الرفع لانه اعراب العمد فعال  
(للرفع) من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل (منها) أى من تلك العلامات أربعة وباعتبار  
الحقيقة المدكورة اندفع ما قد يقال ان أراد ذكر علامات الرفع في الاسم فكلامه غير صحيح لان علاماته  
فيه الضمة والواو والالف فقط وان أراد ذكر علامات الرفع في الفعل فكذلك لان علاماته فيه اثنتان  
الضمة والواو فقط العلامة الاولى (ضمة) على الاصل وتلك قدسها الناظم العلامة الثانية (واو)  
على النيابة عن الضمة وثنى بها لانها تنسب الضمة العلامة الثالثة (ألف) على النيابة عن الضمة وتلك  
بها لانها آخر الواو في المدوالين والعلامة الرابعة أشار اليها بقوله (كذلك) أى مثل المدكور في أن كلا  
علامة للرفع (تون ثابت) في اللفظ (لا منحذف) منه وفي ذلك إشارة الى أن قول المعربين مرفوع  
وعلامة رفعه بون النون معناه مرفوع بالنون الثابتة فهو من إضافة الصفة للموصوف وانما ذكر  
الوصف باعتبار كونه حرفاً لاجل النظم وختم بالنون لانها علامة للرفع في الفعل وهو مؤخر عن الاسم فكذا  
علامته وإذا ردت بيان موضع كل من هذه العلامات (ق) أقول لك (الضم) أى الضمة فراده بالضم الضمة  
تسميها يكون علامة للرفع (في اسم مفرد) والمراد به هنا ليس مثنى ولا مجموعاً ولا ملحقاً بهما ولا من  
الاسماء الخمسة بخلافه في باب الخبر وباب لا وباب المنادى كما سيأتي ولا فرق بين أن يكون منصرفاً كما في قولك  
جاء زيد أو أن يكون غير منصرف (ك) ما في قولك جاء (أجد) فكل من زيد وأجد مرفوع ولا لفة

وغير ذى الاسماء مبنى

خلا

مضارع من كل نون قد

خلا

(باب علامات

الاعراب)

للرفع منها ضمة واو

ألف

كذلك نون ثابت

لا منحذف

فالضم في اسم مفرد

كأحد

رفعة الضمة (و) في (جمع تكسير) وهو ما تكسرفيه بناء واحدة اما بزيادة فقط كما في صنو وصنوان  
أو بنقص فقط كما في مخمة وتخم أو بتبديل الشكل فقط كما في أسد وأسداً وبالزيادة والنقص وتبديل الشكل  
كما في غلام وغلما ن أو بالزيادة مع تبديل الشكل كما في رجل ورجال ومن هذا القسم مثال المصنف الذي أشار  
إليه حيث قال (ك) قولك (جاء العبد) جمع عبداً والنقص مع تبديل الشكل كما في رسول ورسول  
أو بالزيادة والنقص ولم يوجده مثال وان اقتضته القسمة العقلية (و) في (جمع تأنيث) امما كان كهندات أو  
صفة (كسلمات) والتقييد بالجمع والتأنيث جرى على الغالب لانه قد يكون اسم جمع كولات ومفردا كهرفات  
وقد يكون مذكرا كالحامات وكذا تقييد الاصل بالسالم لانه قد يكون مكسرا كحليات وجعل بعضهم جمع  
المؤنث السالم كاللقب لكل ما كان في آخره ألف وتاء مزيدتان (و) في (كل فعل معرب) وهو الفعل  
المضارع الخالي من النونين لكن بشرط أن لا يتصل به ضمير ثنية أو ضمير جمع أو ضمير المؤنثة المخاطبة  
واحترز الاصل عن ذلك بقوله الذي لم يتصل بآخره شيء لكن الناظم انكل على علمه مما سيأتي ولا فرق بين  
أن يكون صحيح الآخر كيقوم أو معتل الآخر (كيأتي) بتسهيل الهمزة فكل منهما مرفوع بضمة طاهرة في  
الاول مقدر في الثاني ولما بين موضع الاصل شرع بين موضع النائب فقال (والواو) تكون علامة للرفع  
(في جمع التذكور السالم) وهو كل اسم دل على أكثر من اثنين بزيادة في آخره مقدر انقصاها وانما كان سالما  
لانه سلم فيه بناء واحدة ولا يرد أنه مما تغير بالزيادة لتقدير انقصاها هنا كما علمت ويشترط فيه أن يكون  
مفردة علما أو صفة فالاول كما في قولك جاء الزيدون والثاني (ك) ما في قولك (الصالحون هم أولو المكارم)  
وأن يكون مذكرا قل خال من تاء التأنيث وما ذكر جار في كل من العلم والصفة ويختص العلم بان لا يكون مركبا  
تركيبا اسناديا ولا مزجيا ولا معر با بحرفين ويختص الصفة بان لا تكون من باب أفعل فاعل ولا فعلان فعلى  
ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث ويلحق به أربعة الاول أسماء جوع لا مفردا كعشرون وبابه الثاني  
جوع تكسير كنون وبابه الثالث جوع تصحيح لم تستوف الشروط كاهلون ووايلون الرابع ماسمي به من  
هذا الجمع كزيدون مسمى به بذلك يعلم أن في عبارة الناظم كاسمه قصورا وأجيب بان التعبير بالجمع وبالسالم  
جرى على الغالب وبان المراد بجمع المذكر السالم كل ما جمع بوادونون أو ياءونون (كما أنت) أي الواو علامة  
للرفع (في الخمسة الاسماء) بالمعنى عبارة تقديم اسم العدد على المعداد والاصل في الاسماء الخمسة وهو الواقع  
في أكثر نسخ الاصل ووقع في بعض نسخها الاسماء الستة بزيادة الهن وهو كناية عما يقبح التصريح به واعرابه  
بالحروف لفة قليلة ولذا سقط في أكثر نسخ الاصل كما علمت (وهي) أي الاسماء الخمسة (التي تأتي) قريبا  
(على الواو) بالمعنى قوله (أب) نحو جاء أبوك و (أخ) نحو جاء أخوك و (حم) نحو جاء جوك بكسر  
الكاف لان الحم اسم لا قارب الزوج على المشهور وقيل اسم لا قارب الزوجة وقيل مشترك بينهما ففيه ثلاثة  
أقوال (وفو) وهو لفة في الفم نحو هذا فوك (وذو) نحو جاء ذومال والخال أنه قد جرى (كل) من الاسماء  
الخمس (مضافا) لغير ياء المتكلم بخلاف ما لو كان غير مضاف أو مضافا إلى المتكلم فانه يرفع بالضمة الظاهرة في  
الاول نحو جاء أبو المقدر في الثاني نحو جاء أبي (مفردا) بخلاف ما لو كان مثنى أو مجموعا جمع تصحيح  
أو تكسيفاته يرفع بما يرفع به المثنى والجمع السالم وغير السالم نحو جاء أبوك ونحو جاء أبوك  
(مكبرا) بخلاف ما لو كان مصغرا فانه يرفع بالضمة الظاهرة نحو هذا أخى به في هذه أربعة شروط بزيادة  
قولنا لغير ياء المتكلم ويزاد أيضا أن يكون غير منسوب بخلاف ما لو كان منسوباً فانه يرفع بالضمة الظاهرة  
نحو جاء أبوك وأن يكون الفم خاليا من الميم كما أشار إليه الناظم بخلاف ما لو لم يكن خاليا منه فانه يرفع بالضمة  
الظاهرة نحو هذا فوك وأن تكون ذو مضافة إلى اسم جنس ظاهر غير صفة وأن تكون بمعنى صاحب فلو  
كانت موصولة بنيت على المشهور وقد تعرب جلا على التي بمعنى صاحب وقد روي بالوجهين قوله

وجع تكسير كجاء  
الاهب

وجع تأنيث كسلمات  
وكل فعل معرب كيأتي  
والواو في جمع التذكور  
السالم

كالصالحون هم أولو  
المكارم

كما أنت في الخمسة  
الاسماء

وهي التي تأتي على قولا  
أب أخ حم وفو وذو  
جرى

كل مضاف مفردا مكبرا

• غسي من فو جنهم ما كفلها • (والمثني) وهو كل اسم دل على اثنين بزائدة في آخره وصلاح الخبر به وصفت منه عليه وذلك (نحو زيدان) في قولك جاء الزيدان (الالف) فهي علامة للرفع فيمنه بلمثني أولى من نصير الأصل بالثنية لأن الالف تسمى علامة للرفع في المثني لأن الثنية لكن أحيب عن الأصل بغيره الأصل المفعول ويستقر له ثمانية شروط أشار إليها بعضهم بقوله

شرط للمثني أن يكون معربا • ومفرد لمنكرا ماركبا

موافقا في اللفظ والمعنى له • مماثل لم يفسد منه غيره

ويصح به اثنتان واثنان وما سمي به مطلقا وكلا وكذا ان أضيفا إلى الضمير فلان أضيفا إلى ظاهر آخر با بحركات مقصورة كالفتى ونحوه (والنون) الثابتة تكون علامة للرفع (في) الفعل (المضارع) المتصل به ضمير ثنية أو ضمير جمع أو ضمير للثنية المخاطبة وهو (التي عرف) عندهم (ب) موازينه وهي (يفعلان) بالياء التحتية وهي للثنية المذكرين أما كانت الالف فيه كافي قولك الزيدان يضربان أو حرفا كافي قولك يضربان الزيدان على لفظا كلوني البراضيت ففيم صورتان و (تفعلان) بالياء الفوقانية وهو للمخاطبين المذكورين كافي قولك تضربان (أثما) يزدان والمخاطبتين المؤنثتين كافي قولك تضربان أتمايأهندان ولغة ثنتين المؤنثتين أما كانت الالف فيه كافي قولك الهندان قومان أو حرفا على اللغة المذكورة كافي قولك قومان الهندان ففيم أربع صور (ويفعلون) بالياء التحتية وهو لجمع الذكور الغائبين أما كانت الواو فيه كافي قولك الزيدون يضربون أو حرفا على تلك اللغة كافي قولك يضربون الزيدون ففيم صورتان و (تفعلون) بالياء الفوقانية وهو لجمع الذكور المخاطبين كافي قولك تضربون يزدون ولا تكون الواو فيه إلا اسمية ففيم صور قوسية حال كونهما (معهما) يسكون العين أي مع يفعلان وتفعلان (وتفعلين) ولا يكون إلا بالياء الفوقانية وهو للمخاطبة المؤنثة كافي قولك (ترجين) يا هند (حالي) القاسم في ولا تكون الياء فيه إلا اسمية ففيم صورة واحدة و (هذه الموازين) (اشتهرت) عندهم (بالخسة الأفعال) لكنها باعتبار ما تقدم ترجع إلى عشرة بل قسرت على ذلك وفي عبارته تقديم اسم العدد على المعلوم والأصل بالأفعال الخمسة ولما انتهى الكلام على علامات الرفع فرع في الكلام على علامات النصب وعقد لها بابا فقال

(باب) بيان (علامات النصب)

لكن كان الأولى أن لا يترجم لها لدخولها في الترجمة السابقة وقد بينها بقوله (النصب) من حيث هو أو بالنظر لمجموع الاسم والفعل كما تقدم في الرفع (خس) من العلامات (و) إذا أردت بيانها فإني فتحة على الأصل فذلك قسمها النظم (ألف) على النيلية عن الفتحة ونثي بها لأنها تكتب بالفتحة و (كسر) على النيلية عن الفتحة والمراد به الكسرة فغير به عنها تسميها وتكتب بها لأنها أخذت الفتحة (وياء) على النيلية عن الفتحة وقسمها على النون لأنها أخذت الالف (ثم نون تنحذف) في اللفظ وفي ذلك إشارة إلى أن قول المعربين منصوب علامة نصبه حذف النون معناه منصوب بالنون المحذوفة فهو من إضافة الصفة إلى الموصوف وختم بالنون لأنها علامة للنصب في الفعل وهو مؤخر عن الاسم فكذلك علامته كما تقدم في الرفع وقد بين موضع كل من هذه العلامات في قوله (فانصب بفتح) أي قصة فغير بالفتح عنها تسميها (ما) أي القى أو شيئا (بضم) أي ضمة ففيم التسمي السابق (قرفع) يتعلق به الجار والمجرور قبله والجملة صلة وصفة والمعنى أن الفتحة تكون علامة للنصب فيما تكون فيه الضمة علامة للرفع مما تقدم (الاجع التأنيث) (كهندات) وسميات (فتحة منع) بالبناء للمفعول فلا ينصب بالفتحة بل بالكسرة كما سيأتي ولما بين موضع الأصل فرع بين موضع النائب فقال (واجعل) علامة (نصب الخسة) أو (الاسماء) والتقدمة (ألف) يسكون الفاء للضرورة والافكان عليه أن يقول ألفا لأنه مفعول لا جعل ويحتمل أنه جرى على لغة من وقف

وفي المثني نحو زيدان

الالف

والنون في المضارع الذي

عرف

ببذلان تفعلان أيهما

ويضربون تفعلون معهما

وتضربون ترجين حالي

واشتهرت بالخسة الأفعال

(باب علامات النصب)

لنصب خمس وهي

فتحة ألف

كسر وياء نون

تنحذف

فانصب بفتح الخضم

قرفع

الا كهنتفت فتحة

منع

واجعل لنصب الخسة

الاسماء ألف

على المنصوب بصورة المرفوع والمجرور والمعنى أن الالف تكون علامة للنصب في الاءاء الخمسة أو الستة نحو رأيت أباك وأخاف إلى آخرها (والنصب بكسر) أى بكسرة ففيه التسميح المتقدم (جمع تأنيث) كهندات ومسلعات (عرف) فيما تقدم بمثيله له وفي التنزيل خلق الله السموات (والنصب في الاسم الذي قد ثنيا) كالزبدن في قولك رأيت الزبدن (و) في (جمع تذكير مصحح) لا مكسر كسلمين في قولك رأيت مسلمين (يا) مفتوح ما قبلها مكسور ما بعدها في المثني وبالعكس في جمع المذكر المصحح والمعنى أن الاءاء تكون علامة للنصب في المثني وجمع المذكر السالم وانما أطلق الأصل الجمع حيث لم يقيد بمأذ كره الناظم لان مراده الجمع الذي على حد المثني بقريضة ذكره معه والذي على حد المثني انما هو جمع المذكر السالم (والخمسـة الأفعال) أى والأفعال الخمسة المتقدمة وهي يفعلان وتفعلاان ويفعلون وتفعلون وتفعباين (حيث تنصب) بان دخل عليها عامل النصب كـن (خفف نون الرفع) أى التي تكون علامة للرفع عند رفع هذه الأفعال (مطلقا) أى من غير تفصيل (يجب) حيث قد تقول لن يفعلا ولن تفعلا ولن يفعلوا ولن تفعلا ولن يفعلوا ولن تفعلا فلهذه كلها منصوبة وعلامة نصبها النون المخوفة نيابة عن الفتحة ولا يرد على ذلك قوله تعالى الا أن يعفون لان النون فيه ليست نون الرفع بل ضمير النسوة والواو فيه ليست واو الجمع بل واو الفعل ولما أنهى الكلام على علامات النصب شرع في الكلام على علامات الخفض وعقد لها بابا فقال

### ﴿ باب ﴾ بيان (علامات الخفض)

لكن كان الاولى أن لا يترجم لها الماسر في علامات النصب وقد بينها بقوله (علامة الخفض) أى علاماته فاندفع ما قد يقال كيف يخبر عن المفرد بجمع مع انه يشترط تطابق المبتدا والخبر ووجه الاندفاع أن التطابق حاصل معنى لان المفرد المضاف لمعرفة يعم فكأنه قال علامات الخفض (التي بها انضبط) وتميز عن غيره ثلاثة العلامة الاولى (كسر) على الأصل ولذلك قدمه الناظم وقد عرفت أن المراد به الكسرة ففيه التسميح السابق (و) العلامة الثانية (ياء) بالمد على النيابة عن الكسرة وثني بها لانها تناسب الكسرة والعلامة الثالثة ذكرها بقوله (ثم فتحة) على النيابة عن الكسرة وثلت بها لانها أخت الكسرة وكما باتت الفتحة عن الكسرة هنا باتت الكسرة عن الفتحة فيما تقدم فقد تقارضا وهذه المذكورات هي علامات الخفض (فقط) أى حسب زيادة الفاء لـ بين اللفظ وقد بين موضع كل من هذه العلامات في قوله (فاخفض بكسر) أى بكسرة ففيه التسميح الماسر (ما) أى الذي أو شيئا (من الاءاء) لامن الأفعال (عرف في) حال (رفعه بالضم) أى بالضمه ففيه التسميح السابق وذلك هو الاسم المفرد وجمع التكسير وجمع التأنيث فالكسرة تكون علامة للخفض في كل من هذه الثلاثة (حيث ينصرف) أى ينون بنون الصرف وهو تنوين التمكين ويسمى الاسم حينئذ متمكنا أمكن واحترز بذلك عما إذا لم ينصرف ذلك فانه يخفض بالفتحة كما سيأتي لكن الأصل انما قيد كلامنا من الاولين أعنى الاسم المفرد وجمع التكسير بالانصراف ولم يقيد الاخير أعنى جمع التأنيث بذلك لانه لا يكون الا منصرفا فلا حاجة الى التقييد به الا أنه اذا سمي به نحو عرفات وأذرعان جاز فيه الصرف وعدمه لان العرب اختلفت فيه على ثلاث فرق فبعضهم ينظر لحاله قبل التسمية فقط فيعربه بالكسرة مع التنوين كما كان قبل التسمية وهذه هي اللغة المشهورة وبعضهم ينظر لحاله قبل التسمية وبعدها فيعربه بالكسرة نظرا لما قبل التسمية ويترك تنوينه نظرا لما بعد التسمية وبعضهم ينظر لحاله بعد التسمية فقط فيعربه بالفتحة نيابة عن الكسرة لمنع من الصرف للعلمية والتأنيث ولعل الناظم راعى ذلك فقيد في الكل بالقييد المذكور ولما بين موضع الأصل شرع بين موضع التأنيث فقال (واخفض بياء) بالمد (كلما) أى القى أو شئ (بها) أى بالياء (نصب) بالبناء للفعول وبه يتعاق الجار والمجرور قبله وذلك هو المثني وجمع المذكر السالم (و) اخفض بـ أيضا (الخمسـة) أو الستة (الاءاء) المتقدمة (بشرطها) أى بشرطها

والنصب بكسر جمع  
تأنيث عرف  
والنصب في الاسم الذي  
قد ثنيا  
وجع تذكير مصحح  
يا  
والخمسـة الأفعال حيث  
تنصب

خفف نون الرفع مطلقا

يجب

﴿ باب علامات

الخفض ﴾

علامة الخفض التي بها

انضبط

كسرو ياء ثم فتحة فقط

فاخفض بكسر ما من

الاءاء عرف

في رفعه بالضم حيث

ينصرف

ولخفض ياء كل ما بها

نصب

والخمسـة الاءاء بشرطها



لأن المفرد المضاف لمعرفة يعم كما مر وقد تقدم بيان شروطها وهي كون كل مضافا لغير الياء مفردا مكبرا غير منسوب إلى آخر ما سبق فتلخص أن الياء تكون علامة للخفض في المثنى كافي قولك مررت بالزيد وفي جمع المذكور السالم كافي قولك مررت بمسلمين وفي الأسماء الخمسة أو الستة على ما تقدم فإذا فعلت ذلك (نصب) أي توافقي الحق (واخفض بفتح) أي فتحة ففيه التسميح المار (كل ما) أي الذي أو اسم (لم ينصرف) أي لم ينون تنوين الصرف وهو تنوين التثنية كما مر ثم بين ما لم ينصرف بقوله (مما) أي من الذي أو من اسم (بوصف الفعل) من العلتين الفرعيتين واحدة منهما ترجع إلى اللفظ وهي اشتقاقه من المصدر عند البصريين وشبه التركيب عند الكوفيين لأنه يدل على الحدث والزمان والنسبة والأخرى ترجع إلى المعنى وهو احتياجه إلى الفاعل في الافادة وقوله (صار يصف) يتعلق به الجار والمجرور قبله والأصل مما صار يصف بوصف الفعل ولما أنصف الاسم بوصف الفعل منع منه ما منع من الفعل وهو الكسر مع التنوين واتصافه بوصف الفعل (بأن يحوز) بالخاء المهملة الزاى المعجمة من الحيازة وهي الجمع (الاسم) سواء كان مفردا أو جمعاً تظاهر الأعراب ومقدره (علتين) فرعيتين ترجع أحدهما إلى اللفظ والأخرى إلى المعنى بخلاف ما هو كان كل منهما يرجع إلى اللفظ كافي نحو أجيال بالجمع تصغير أجيال أو إلى المعنى كافي نحو حائض (أو) يحوز الاسم (علة) واحدة (تغني عن اثنتين) من العلل فلا بد من علتين معا أو علة تقوم مقام العلتين وانما يكتم بعللة واحدة إذا أغنت عن اثنتين لأن مشابهة الاسم للفعل غير قوية وغير ظاهرة فلا تثبت إلا بعلتين أو بعللة تقوم مقام العلتين وقد بين الناظم ذلك على اللف والنشر المشقوش بقوله (فألف التأنيث) مقصورة كانت وهي ألف لينة كافي حبل أو عمودة وهي ألف قبلها ألف قلبت هي همزة كافي صحراء (أغنت) عن علتين حال كونها (وحدها) وانما أغنت عن علتين لانها دالة على التأنيث ولازمة لما هي فيه فالتأنيث بمنزلة علة وهي ترجع إلى المعنى والوزوم بمنزلة علة أخرى وهي ترجع إلى اللفظ وعلم من ذلك أن الفتحة تقدر في نحو حبل جرا كما تقدر في ذلك نصبا وهذا مذهب الجمهور وذهب ابن فلاح النجدي إلى أن المقدر في ذلك جرا انما هو الكسرة لانه لا تقل مع التقدير (و) كذلك أغنت وحدها (صيغة الجمع الذي قد انتهى) بحيث لا يمكن أن يجمع جمع تكسير بعد حصوله على هذه الصيغة وضابطه كل جمع مكسر بعد ألف تكسيره حرفان كساجدا وثلاثة أو سبطها ساكن كصاييح والتفديد بالتكسير لجواز جمعه جمع سلامة كافي صواحب فانه يجوز جمعه على صواحب ووجه أن جمع السلامة لما كان لا يغير الصيغة لم يضر في نهاية الجمعية وانما أغنت صيغة منتهى الجوع عن علتين لأن الجمعية بمنزلة علة هي ترجع إلى المعنى وكونه أقصى بمنزلة علة (أخرى) وهي ترجع إلى اللفظ وخرج بقولنا أو سبطها ساكن نحو ملائكة لأن أو سبط الثلاثة فيه متحرك وبعضهم أخرجه باشتراط أن لا يكون في آخر هذا الجمع تاء التأنيث ولما بين العلة التي تقوم مقام العلتين شرع بين العلتين فقال (والعتان) اما (الوصف) أي الوصفة ولو عبر بها لكان أولى لان الوصف هو الاسم بخلاف الوصفة فانها كون الاسم يدل على حال من أحوال الذات (مع) بسكون العين للضرورة (عدل) وهو في اللغة تقيض الجور ويطلق على الميل عن الطريق وعلى غير ذلك وفي الاصطلاح تحويل الاسم عن صيغته الأصلية إلى صيغة أخرى لغير اعلال ولا الحاق مع اتحاد المعنى وأشار بقوله (عرف) إلى أنه لا بد وأن يدل عليه دليل غير منع الصرف وهو العدل التحقيقي كافي مثنى وثلاث وربع ومحل اشتراط ذلك في العدل الذي مع الوصفة بخلاف الذي مع العلمية فانه لا يشترط فيه ذلك ولذلك اكتفوا معها بالعدل التقديري وهو الذي لا يدل عليه دليل الامنع الصرف كافي عمر فانهم لم يجدوا فيه علة أخرى مع العلمية قدروا أنه معدول عن عامر لئلا يلزم خرم ما هو القاعدة من أن الاسم لا يكون ممنوعا من الصرف إلا لعلتين أو علة تقوم مقام العلتين (أو) الوصف مع (وزن فعل) أي مع كون الاسم على وزن فعل ما كافي أجروا فضل (أو) الوصف

نصب  
واخفض بفتح كل ما لم  
ينصرف  
مما بوصف الفعل  
يتصف  
بأن يحوز الاسم علتين  
وعلة تغني عن اثنتين  
فألف التأنيث أغنت  
وحدها  
صيغة الجمع الذي قد  
انتهى  
والعتان الوصف مع  
عدل عرف  
أو وزن فعل أو

الملتبس (بنون وألف) زائدتين كفاي سكران وعطشان وقد اختلف النحاة فعند الاكثر أنه يشترط في ذلك أن لا يكون له مؤنث على وزن فعلاته وقيل الشرط أن يكون له مؤنث على وزن فعلى ويظهر أثر اختلاف فيما لا مؤنث له أصلا كرحن فعلى الأول يمنع من الصرف بخلافه على الثاني ﴿تنبيه﴾ يشترط في الوصفية حتى تمنع الصرف مع علما أخرى أن تكون أصلية بحيث يكون اللفظ موضوعا للعنى الوصفية وان غلبت عليه الاسمية فلا نظر الى الاسمية العارضة كما لا نظر الى الوصفية العارضة ولذلك قال ابن مالك

وألفين عارض للوصفية \* كأربع وعارض الاسمية

(وهذه الثلاث) التي هي العلل ووزن الفعل والألف والظنون الزائدتان كما تمنع مع الوصفية (تجمع) مع العلمية (العلم) فالعدل مع العلمية كفاي عمر لأنه معلول عن عامر كما تقدم وقد قتل عن السعد التقي أن رجب وصفر لهما يرد بهما معين صرفا وإن أريد بهما معين منعان من الصرف فيكون المانع لهما حينئذ العلمية والعلل لانهما مطولان عن الرجب والصفر وعلى هذا فرجب في حديث من صام يوما من رجب منصرف لان المراد به غير معين ووزن الفعل مع العلمية كفاي أحمد ويزيد وشمر أعلاما والألف والنون الزائدتان مع العلمية كفاي عمران وعثمان وحسان وخرج بقولنا الزائدتان الألف والنون الأصليتان والثلاثان احداهما أصلية كفاي مستعان ولان تجاذبه أصلان الصرف وعدم سيلان وذلك نحو شيطان فإنه ان أخذ من شطن بمعنى بعد كان منصرفا لاصالة النون حينئذ وان أخذ من شاط بمعنى احترق كان ممنوعا من الصرف ولذلك لما قيل لبعضهم هل عفان مصروف أو ممنوع من الصرف أجاب بقوله ان هجوته صرفته لأنه حينئذ من العفوة وان مدحته منعت من الصرف لأنه حينئذ من العفة (وزاد) أي العلم عن الوصف (تركيبا) وهو جعل اسمين بمنزلة اسم والمراد تركيبا من جيا ليس عدديا ولا مختوما بويه كفاي معديكرب فهو ممنوع من الصرف للعلمية والتركيب بخلاف الاضافي والاسنادي والتقيدي والعددي والمختوم بويه (و) زادا أيضا (أسماء الهجيم) كإبراهيم واسحق ويعقوب فكل من هذه ممنوع من الصرف للعلمية والهجمة وهل يشترط أن تكون العلمية في لغة الهجيم أولا ذهب قوم الى الأول قال أبو حيان وهو ظاهر كلام سيبويه لكن جمهور النحويين على الثاني وبه جزم الرضى قال الأثرى أن قالون اسم جنس في الهجيم بمعنى الجيد ثم نقلته العرب الى العلم فصار غير منصرف \* واعلم أن أسماء الأنبياء كلها أعجمية الأربعة وكذلك أسماء الملائكة فكذلك أعجمية الأربعة ولذلك قال بعضهم

هود شعيب صالح محمد \* أوضاعها في الهجيم ليست توجد

رضوان مالك نكير منكر \* أمثالها في حكم ما قد ذكروا

لكن رضوان ممنوع من الصرف للعلمية وزيادة الألف والنون بخلاف بقية الأربعة فانها مصروفة فتكون كذلك الأربعة الأول ففي مصروفة ومثلها نوح ولوط وشيث وقد جعلها بعضهم في قوله

قد ذكر شعيبا ثم نوحا وصالحا \* ولوطا وشيثا ثم هودا محمدا

(كذاك) أي مثل ذلك (تأنيث) معنوي أو لفظي (بماعد الألف) المقصورات والممدودة فلما التأنيث اللفظي بماعد الألف فلا يشترط له الا انضمامه الى العلمية نحو طلحة وقاطمة وأما التأنيث المعنوي فيشترط فيه زيادة على انضمامه الى العلمية املا زيادة الاسم على ثلاثة أحرف نحو زنب وسعد ولما كونه امما أعجميا نحو جاور ولما تحرك الوسط نحو سقر ولما كونه منقولا من مذكر نحو زيد مسمى به امرأة فان لم يوجد فيه واحد من هذه الاربعة نحو هند ودعد جاز فيه وجهان ولمتنع أجودا أكثر عن سيبويه وقد جمع بينهما الشعر في قوله

لم تلتفع بأفضل مئزها \* دعد ولم تسق دعد في الطب

وقد أشار ابن مالك الى ذلك كله بقوله

بنون وألف

وهذه الثلاث تمنع العلم

وذلك تركيبا وأسماء الهجيم

كذاك تأنيث بماء

الألف

سكننا مؤنث بهاء مطلقا \* وفطرط منع العار كونه ارتقى \* فوق الثلاث أو كجور أو سقر  
أوز بهاءم امرأة لا اسم ذكر \* وجهان في العادم تذ كيرا بقى \* وعجمة كهند والمنع أحق  
فتلخص ان موانع الصرف تسع نظمها بعضهم في قوله  
موانع الصرف تسع كما اجتمعت \* ثنتان منها فالصرف تصويب \* عدل ووصف وتأنيث ومعرفة  
وعجمة ثم جمع ثم تركيب \* والنون زائدة من قبلها ألف \* ووزن فعل وهذا القول تقريب  
وأخسر منه قول بعضهم اجمع وزن عاد لأنث بحرفة \* ركبوزد عجمة فالوصف قد كمل  
وعلم من كلام الناظم أن بعض هذه العلل يستقل بالمنع لقيامه مقام العلتين وبعضها الآخر لا يستقل بذلك  
فالاول علة وبعض علة أما البعض فهو ألف التأنيث مقصورة كانت أو معدودة وأما العلة فهي صيغة منتهى  
الجموع والثاني السبعة الباقية وبعض الثامنة وهذه على قسمين ما يمنع منها مع كل من الوصفية والعلمية وما  
يمنع منها مع خصوص العلمية وأما العلمية والوصفية فلا يجتمعان لتنافيهما لان العلمية تقتضي التحصيل  
والوصفية تقتضي الاشتراك ولذلك أشار بعضهم بقوله

عدل ووزن ونون قبلها ألف \* كل مع الوصف صرف الاسم قد منعنا  
وزد عليها مع التعريف عجمة أو \* تركيب مزج أو التأنيث فاستمعنا  
وامنع بجمع تنامي حسب ألف اله تأنيث مدا وقصر كما كيف ما وقعا

ومحل منع الاسم الذي وجد فيه العلتان أو علة تقوم مقامهما من الصرف مالم يصف أو يأت بعدل (فان  
يصف) كقوله تعالى في أحسن تقويم (أو يأت بعدل) كالأهمل والأصم (صرف) أي جر بالكسرة  
وان لم ينون وتظاهر ذلك أن الناظم جرى على القول بان الاسم حينئذ غير باق على منع الصرف ولو لم تزل  
احدى عليه بالاضافة أو بال والتحقق أنهما زالت احدى عليه بذلك لم يبق على الصرف نحو باجركم  
وباليزيد فان العلمية لا تبق مع الاضافة أو أل وان لم تزل فهو باق على منع الصرف نحو باحسنكم والأعشى  
والأصم \* ولما انتهى الكلام على علامات التخصيص أخذ في الكلام على علامات الجزم وعقد لذلك بابا فقال  
(باب بيان علامات الجزم)

لكن كان الاولى أن لا يترجم لها لما صرف في علامات النسب وقد بينا بقوله (والجزم في الافعال) لافي الأسماء  
ولعل تعبيره بصيغة الجمع مع أن المعرب من الافعال واحد وهو الفعل المضارع نظرا للأفراد المعربة كما تقدم  
(بالسكون) على الأصل ولذلك قدمه الناظم وهو لغة ضد الحركة واصطلاحا حذف الحركة (أو) ب(حذف  
حرف علة) على النيابة عن السكون وحرف العلة اما الواو والياء أو الالف كما سيأتي وانما سمي كل منها  
بذلك لانه يدل على علة قامت بالكلمة كالعلة التي تقوم بالمريض ولما كان حرف العلة ضعيفا كان شبيها  
بالحركة ولذلك تسلط عليه الجزم فحذفه (أو) بحذف (نون) الرفع على النيابة عن السكون وقد بين مواضع  
كل من هذه العلامات لا على اللف والنشر المرتب ولا على اللف والنشر المشوش بل على اللف والنشر المختلط فقال  
(حذف نون الرفع) أي التي تكون علامة للرفع (قطعا يلزم) أي لزوما مقطوعا به (في الخمسة الافعال) أي  
في الافعال الخمسة المتقدمة (حيث تجزم) أي في حالة جزمها نحو لم يضربوا ولم تضربوا ولم تضربوا  
ولم تضربوا فهذه كلها مجزومة وعلامة جزمها حذف النون (وبالسكون الجزم) فعلا (مضارعا) بشرط أن  
يكون قد (سلم) من كونه أي للمضارع (بحرف علة ختم) به يتعلق الجار والمجرور قبله والاصل ختم بحرف علة  
وقد فصل ذلك بقوله (اما بواو أو ياء أو) ب(الف) بشرط أن لا يتصل بآخره شيء يوجب بناء أو ينقل  
اخره فالاول نون التوكيد بضمها ونون الاناث والثاني ألف الاثنين وواو الجماعة وياء المخاطبة ولم ينبه على  
ذلك انك لا على علمه مما سبق ولا يخفى ان مثال الفعل للد كور نحو لم يضربوا في التنزيل لم يلد ولم يولد فكل

فان يصف أو يأت بعد  
أل صرف

باب علامات الجزم  
والجزم في الافعال  
بالسكون

أو حذف حرف علة  
أو نون

حذف نون الرفع فعلا  
يلزم

في الخمسة الافعال حيث  
تجزم

وبالسكون الجزم مضارعا  
سلم

من كونه بحرف علة  
(ختم)

اما بواو أو ياء أو ألف

من ذلك مجزوم وعلامة جزمه السكون (وجزم معتل بها) أي بالواو نحو يغزوا وبالياء نحو يهتدى أو بالالف نحو يخشى (بأن تنحذف) أي بحذفها فتقول لم يغز لم يهتدى لم يخش فكل منها مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة وعلى هذا الحرف العلة حذف بالجزم لا عند الجازم وذهب سيبويه إلى أنه حذف عند الجازم لا بالجزم والمخدوف به انما هو الحركة المقصورة وأما حرف العلة فانما حذف لالتباس المجزوم بالرفوع وعدم حذف حرف العلة في قول الشاعر

هجو تنزبان ثم جئت معتبرا \* من مجوز بان لم تهجو ولم تدع

للضرورة وقيل الحرف الاصل محذوف والمذكور انما هو حرف اشباع وكذلك يقال في قول الآخر

ألم يأتنيك والانباء تنمي \* بمالقت لبون بني زياد

ومحل تعين حذف حرف العلة لا يجازم اذا كان أصليا والابان كان بدلا من همزة كافي يوضو ويقرأ جازم الاثبات والحذف بناء على عدم الاعتداء بالعارض والاعتداء به الاول هو الاكثر وهذا اذا كان الابدال قبل دخول الجازم وهو حينئذ شاذ لكون الهمزة متحركة والحرف المتحرك متعاض بالحركة عن الابدال فان كان بعد دخول الجازم امتنع الحذف لاستيفاء الجازم مقتضاه والابدال حينئذ قياسي لكون الهمزة حينئذ ساكنة وابدال الهمزة الساكنة من جنس حركة ما قبلها قياسي \* ولما تكلم الناظم على جزم الفعل المعتل باحد الاحرف الثلاثة تكلم على نصبه وغيره تيمنا للغائبة فقال (ونصب) فعل (ذى واو) نحو يغزو (و) فعل (ذى ياء) نحو يهتدى (يظهر) فتقول لن يغزو وأحب أن يهتدى خلفه الفتحة على كل من الواو والياء وأما قول الشاعر \* أنى الله أن أسمو بام ولا أب \* فضرورة وخروج ذوالالف نحو يخشى فالنصب لا يظهر عليه بل يقدر لان الالف لا تقبل الحركة أصلا (وما سواه) أي وما سوى النصب من الرفع فقط اذا جزم قد تقدم الكلام عليه وأما الخفض فلا يدخل الافعال كما سبق (في الثلاث) التي هي ذوالواو ونحو يغزو وذوالياء نحو يهتدى وذوالالف نحو يخشى (قدروا) أي النجاة أو العرب وبه يتعلق الجار والمجرور قبله والواو داخلة عليه وفي الحقيقة والأصل وقدروا ما سواه في الثلاث لكن في الاولين النقل لان الحرف يقبل الحركة الا أنها عليه ثقيلة وفي الاخير للتعذر لان الحرف لا يقبل الحركة أصلا وقد ذكر ضابط المعتل والسالم بقوله (فنحو يغزو) من كل ما كان آخره واو ونحو (يهتدى) من كل ما كان آخره ياء ونحو (يخشى) من كل ما كان آخره ألفا (ختم) بالبناء للجهول (ب) بحرف (علة) وهو الواو في الاول والياء في الثاني والالف في الثالث (وغيره) أي وغير ذلك وهو الذي لم يختم باحد الاحرف الثلاثة بل ختم بحرف صحيح نحو يضرب (منها) أي من العلة (سلم) به يتعلق الجار والمجرور قبله ولما ذكر الناظم المعتل من الافعال جزمه ذلك الى ذكر المعتل من الاءاء بقوله (وعلة الاءاء) أي العلة التي تكون في الاءاء (ياء) كافي القاضى (وآلف) كافي الفتى (فنحو قاض) كداع (و) نحو (الفتى) كالعصا (بها) أي بالعلة (عرف) به يتعلق الجار والمجرور قبله الاول يسمى منقوصا وضابطه كل اسم معرب آخره ياء لازمة قبلها كسرة بخلاف المبني نحو الذى وما آخره ألف نحو الفتى وما آخره ياء غير لازمة كالمنى في حالة النصب نحو رأيت غلاميك وما آخره ياء لازمة ليس قبلها كسرة نحو ظبي والثاني المقصور وضابطه كل اسم معرب آخره ألف لازمة لينية بخلاف المبني نحو منى والذى آخره ياء نحو القاضى والذى آخره ألف غير لازمة كالمنى في حالة الرفع نحو جاء الزيدان والذى آخره ألف غير لينية كصحراء و (اعراب كل منهما مقدر) بالاشباع لكن تقديره على الاول للثقل وعلى الثاني للتعذر (فيها) أي في العلة أي حرفها وهو اما الياء والالف وفي بمعنى على فتقول جاء الفتى ورأيت الفتى ومررت بالفتى وتقول أيضا جاء القاضى ومررت بالقاضى ولا تقل رأيت القاضى باسكان الياء بل بفتحها كما أشعر اليه بقوله (ولكن نصب) نحو (قاض يظهر) خلفه الفتحة ومن العرب من يسكن الياء في النصب أيضا جلا لحالة النصب على حالة الرفع والجزم وعليه قول الشاعر

وجزم معتل بها ان  
تنحذف

ونصب ذى واو وياء  
يظهر

وما سواه في الثلاث  
قدروا

فنحو يغزو يهتدى  
بخشى ختم

بعلة وغيره منها سلم  
وعلة الاءاء ياء وآلف

فنحو قاض والفتى بها  
حرف

اعراب كل منهما  
مقدر

فيها ولكن نصب قاض  
يظهر



ولو أن واث بالجملة دلره \* ودارى بأعلى حضرموت اهتدى ليا  
ولما ذكر الناظم الاعراب التقديرى الأصل أخذ به ذكر العارض فقال (وقدروا) أى النحاة والعرب (ثلاثة  
الاقسام) أى التى هى الرفع والنصب والجمل لكن هذا على رأى الجمهور ونصب ابن مالك الى أنه إنما يقدر  
الرفع والنصب دون الجر لأنه لا حاجة الى التقدير مع وجود الكسرة والجمهور يجعلونها للتناسبة وحركة  
الاعراب بمقدرة (في ما يميم) أى على اللمم الكلمة (قبل الباء) التى لتكلم (من علامى) وكذلك فى الدال قبل  
الباء من عبدي ونحو ذلك فتقول جاء غلامى وعبدى ورأيت غلامى وعبدى ومررت بغلامى وعبدى  
ولما ذكر الناظم الاعراب التقديرى فى الحركات ذكر التقديرى فى الحروف بقوله (والواو فى ك) تقولك جاء  
(مسلمى) ومؤمنى (أضمرت) والأصل مسلمون لى ومؤمنون لى خذفت النون للإضافة واللام للتخفيف  
فصار مسلموى ومؤمنى اجتمعت الواو والياء وسبقت احدهما بالسكون فقلت الواو ياء كما هو القاعدة  
وأدغمت الياء فى الياء وقلت الضمة كسرة لتصح الياء فصار مسلمى ومؤمنى (و) كذلك (النون فى) نحو  
(لتبلون) بالبناء للفعول (قدرت) لأنها حذفت لتوالى النونات والأصل تبلون بواو ين قلبت الواو الاولى  
ألفا لتحركها وانفتاح ما قبلها ثم حذفت الالف لالتقاء الساكنين وأدخلت عليه لام القسم ثم كد بنون  
التوكيد الثقيلة فاجتمع ثلاث نونات خذفت نون الرفع لتوالى الأمثال ولما حذفت التى ما كان فى حركت  
الواو بحركة تناسبا وهى الضمة وأعمال تحذف الواو كما فى ولا يصدك لعدم ما بدل عليها فان قيل قد اجتمعت  
النونات فى قولهم النساء جنن ويجنن أجيب بأن للنونات فى ذلك ليست كلها زوائد بل منها نونان من الفعل  
بخلافها فى تبلون فانها زوائد كما هو الثقل انما يحصل بالزوائد وقد ذكر الناظم حاصل ما تقدم كالآصل تمرينا  
للبتدى على عادة المتعلمين وعقب ذلك فصلا فقال

(فصل) أى هذا فصل أو فصل هذا موضعه فهو ما خبر لبتدى بحروف أو مبتدأ واخبر بحروف ويجوز فيه  
النصب وان كان لا يسله الرسم وكذا الجر وان كان ضعيفا وقد بين ذلك بقوله (المعربات) جمع مغرب  
وهو مفرد مذ كركن لما كان صفة لغير عاقل جمعه الناظم بالالف والتاء لا بالواو والنون (كلها) قسمان  
قسم مغرب بالحركات وقسم يغرب بالحروف كما أشار اليه بقوله (فتغرب بالحركات) وجودا أو عدما فدخل  
فيه للمغرب بالسكون فإنه هدم الحركة وبذلك يندفع ما يقال ان للمغرب بالسكون ليس داخل فى المغرب  
بالحركات (أو) تغرب بـ (حروف تغرب) من الحركات وجودا أو عدما فدخل فيه للمغرب بحذف حرف  
العلية والمغرب بحذف النون وبذلك يندفع ما يقال للمغرب بحذف حرف العلية والمغرب بحذف النون كل  
منهما لا يدخل فى المغرب بالحروف وإذا أردت بيان ذلك (فأقول القسمين) المذكورين (منها) أى من  
المعربات (أربع) بالاشباع والمراد أربع أنواع لا أفراد لأنها لا تنحصر وقد بين تلك الأربع بقوله (وهى  
التي سبقت بضم) أى ضمة (ترفع) به يتعلق الجار والمجرور قبله والأصل ترفع بضم وهى الاسم للفرد  
وجمع التكسير وجمع المؤنث السالم والفعل المضارع الذى لم يتصل بآخره شئ (وكل ما بضمه فله رفع) من  
الأربعة المذكورة الاجمع للمؤنث السالم كما يعلم من الاشتراك الآتى (فنصبه بالفتح) لئى الفتحة  
(مطلقا) أى فى الاسم والفعل (يقع) أى بالنصب (ونخفض الاسم) دون الفعل (منه) أى مما بضمه  
قدر ترفع (بالكسر) أى بالكسرة (الترزم) بالبناء للفعول ويستثنى من ذلك ما لا ينصرف كما يعلم من  
الاستدراك الآتى (والفعل) دون الاسم (منه) أى مما بضمه فله رفع (بالسكون) يتعلق بقوله (منجزم)  
ويستثنى من ذلك الفعل المعتل كما يعلم من الاشتراك الآتى وما ذكره هو الأصل يخرج عن ذلك الأصل  
بالنسبة لغير الرفع ثلاثة أشياء ولما استدرك الناظم على الأصل المذكور بقوله (لكن كهنسك) أى مثل  
الهندات من كل ما كان مجموعا بالفتوات من بدتين (لنصبه انكسر) فنصبه بالكسرة نيابة عن الفتحة

وقدروا ثلاثة الاقسام

فى اللبم قبل الباء من

غلامى

والواو فى كسلى أضمرت

والنون فى تبلون خفرت

(فصل)

المعربات كلها قد تغرب

بالحركات أو حروف

تغرب

فأقول القسمين منها أربع

وهى التى سبقت بضم ترفع

وكل ما بضمه فله رفع

فنصبه بالفتح مطلقا يقع

ونخفض الاسم منه

بالكسر التزم

والفعل منه بالسكون

منجزم

لكن كهنسك

انكسر



استدراك عليه (وتحصر) بالبناء للفعول (في ستة) من الانواع وان جعلها الاصل خمسة لانه أغفل الكلام على الموصول ولعله أدرجه في المبهم وبعضهم يجعل المعارف سبعة فزاد النكرة المقصودة في النداء كقولك يارب جل اذا أردت به شخصاً بعينه بناء على أن تعريضة بقصد الاقبال وقد جرى على ذلك جلال الدين صالح البلقيني وجعلها في قوله \* أنا صالح إذا ما الفتى ابني يارب جل \* وإذا أردت بيان الستة المذكورة (ف) أقول لك (الاول) منها (امم مضمير) يقال له ضمير ويسميه الكوفيون الكناية والمكنى لانه (يكنى به عن) اسم (ظاهر) وقد قسموه أولاً الى ضمير متكلم ومخاطب وغائب كما أشار اليه بقوله (فيتمى) أى ينتسب (لغيب) بان دل على غائب كهو (والحضور) بان دل على مخاطب كانت (والتكلم) بان دل على متكلم كأنارهي في التعريف على عكس هذا الترتيب كما مرنا اليه فأعر فيها ضمير المتكلم ثم ضمير المخاطب ثم ضمير الغائب ولعل الناظم لم يرتبها هكذا ضرورة النظم (وقسموه ثانياً) بعد أن قسموه أولاً الى ما ذكر (لمتصل) بعامله وهو مالا يتنبأ به ولا يلى الا في الاختيار وان ولها في الاضطراب كما في قول الشاعر

وما نبالى اذا ما كنت جارثنا \* أن لا يجاورنا الاك ديار

وأشار بقوله (مستتر أو بارز) الى أن المتصل قسمان مستتر وهو مالا صورة له في اللفظ وبارز وهو ماله صورة فيه والمستتر أيضاً قسمان مستتر وجو با وهو مالا يخلفه الظاهر ولا الضمير المنفصل ومستتر جو از وهو ما يخلفه الظاهر أو الضمير المنفصل هذا اتقسيم الجمهور وذهب بعضهم الى أن الاستتار واجب دائماً غاية الامر أن العامل تارة يرفع الضمير فقط وتارة يرفع الضمير والظاهر (أو منفصل) عن عامله وهو ما يتنبأ به أو يقع بعد الا في الاختيار وهذا القسم لا يكون الا بارزاً فلذلك خص التقسيم الى مستتر وبارز بالقسم الاول (ثاني المعارف) أى الثاني منها (الشهير) أى المشهور (بالعلم) شخصياً كان أو جنسياً والاول ما وضع لمعين في الخارج كزيد وعمرو والثاني ما وضع لمعين في القهقري كاسامة وقد قسموا العلم الى ثلاثة أقسام وهي اسم وكنية ولقب ومثل للاول بقوله (كجعفر) هو في الاصل اسم للنهر الصغير ثم سمي به (ومكة) بالتنوين للضرورة وهي اسم للبلد المشرفة (وكالحرم) هو اسم للوضع المحدود حوالى مكة بمحدد معلومة (و) مثل للثاني بقوله (كأم عمرو وأبى سعيد) وابن زيد و بنت خالد (و) مثل للثالث بقوله (نحو كهف الظلم) أى مأوى الظلم ومحل (والرشيد) هو الذى يضع الشيء في محله وقد ذكر ضابط كل من الثلاثة بقوله (فما أتى منه) بالاشباع أى من العلم حال كونه مصدر (بام أو باب) أو باب أو بينت (فكنية) فضابطها كل ما صدر باب أو أم أو ابن أو بنت (وغيره) أى غير ما أتى الخ (اسم أو لقب) وإذا أردت الفرق بينهما (فما يمدح أو يذم مشعر) أى فما هو مشعر بمدح أو يذم (فلقب) فضابطه كل ما لم يصدر بمدح أو يذم (والاسم مالا يشعر) بذلك فضابطه كل مالا يصدر بمدح أو يذم (ثالثها) أى الثالث من المعارف (العلوة) أى اسم اشارة (كذا) للفرد المذكور ولو حكماً لصحة قولك ذا الجمع وذا الفريق (وذى) وذو بالاسكان وذو بالكسر مع الاختلاس وذو بالكسر مع الاشباع وذات للفردة للتثنية ولو حكماً لصحة قولك ذى الجماعة وذى الفرق وذان للثنى المذكور وتان للثنى المؤنث وأولاء بالمد والقصر للجمع مطلقاً فالشارح اليه ما أن يكون مفرداً مدحاً كالأموث أو مؤثلاً ما أن يكون مثني مدحاً كالأموث أو مؤثلاً ما أن يكون جمعاً مدحاً كالأموث أو مؤثلاً فهذه ستة لكن صيغة المذكور والتثنية في الجمع واحدة وكل من هذه الستة اما قريب المسافة أو بعيداً أو متوسطها على رأى الجمهور فهذه ثمانية عشر فإذا ضربت في أحوال المخاطب تصير مائة وثمانية لان أحوال المخاطب ستة فانه لما ثلث يكون مفرداً مدحاً كالأموث أو مؤثلاً ما أن يكون مثني مدحاً كالأموث أو مؤثلاً ما أن يكون جمعاً مدحاً كالأموث أو مؤثلاً فهذه ستة لكن صيغة المثني المخاطب واحدة مدحاً كان أو مؤثلاً (تنبيه)

وتحصر

في ستة فالاول اسم مضمير

يكنى به عن ظاهر فيتمى

لغيب والحضور والتكلم

وقسموه ثانياً لمقتل

مستتر أو بارز أو منفصل

ثاني للمعارف الشهير

بالعلم

كجعفر ومكة وكالحرم

وأم عمرو وأبى سعيد

ونحو كهف الظلم والرشيد

فما أتى منه بام أو باب

فكنية وغيره اسم أو لقب

فما يمدح أو يذم مشعر

فلقب والاسم مالا يشعر

ثالثها اشارة كذا وذى

تعبير التلظيم بذلوا ذى أولى من تعبير الأصل بهذا وهذه لأن اسم الإشارة ليس لفظ هذا وهذه بتامها اذا  
التنبيه كلمة مستقلة تصحب المجرد كثيرا وتصحب المقرون بالكاف قليلا ولا تجتمع اللام فلا يقال هذا لك  
لكثرة الزوائد (رابعها) أى الرابع من المعارف (موصول الاسم) بدرجة الهمزة الضرورة وخرج بالاضافة  
الى الاسم موصول الحرف فالموصول قسمان موصول اسمى وهو ما احتاج الى صلة وعائد وموصول حرفى وهو  
ما احتاج الى صلة فقط فالاول (كالتنى) للفرد المذكر والمذكرين المثنى المذكر والمثنى للجمع المذكر والنثى  
للفردة المؤنثة والمثنى للمثنى المؤنث واللات للجمع المؤنث والالى للجمع مطلقا ومن للعاقل وما للغير العاقل  
وأى للجمع وأل نحو الضارب والمضروب كذلك وذو عند طبيء وذابعد ما أو من الاستفهاميتين اذا لم تلغ  
بان تجعل مع ما أو من كلمة واحدة (خامسها) أى الخامس من المعارف (معرف بحرف أل) أى بحرف  
هو أل فالاضافة للبيان وهل المعرف أل بتامها أو الهمزة وحدها وزيدت اللام للفرق بين الهمزة المعرفة  
والاستفهامية أو اللام وحدها وزيدت الهمزة للتوصل بها الى الابتداء بالسكن وحققها الكسر لكن  
فتحت تخفيفا لكثرة الاستعمال وهى امعديية او جنسية وكل منهما ثلاثة أقسام لان الاولى اما للعهد القدينى  
وضابطها أن يعلم مصحوبها ذهنا (كما تقول فى عمل) معهود بينك وبين مخاطبك (المحل) ومنه قوله تعالى  
اذها فى الغار واما للعهد الدكرى وضابطها أن يتقدم ذكر مصحوبها كما تقول جاء فى رجل فاكرمت  
الرجل ومنه قوله تعالى كما أرسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول واما للعهد الحضورى وضابطها  
أن يكون مصحوبها حاضرا كما تقول بمحضرة رجل أكرمت الرجل ومنه قوله تعالى اليوم أكملت لكم دينكم  
والثانية اما لاستغراق الأفراد نحو ان الانسان لفى خسر يذليل الاستثناء وضابطها أن يصح حلول كل محالها  
حقيقة واما لاستغراق الصفات نحو أنت الرجل علما وضابطها أن يصح حلول كل محالها مجازا واما للحقيقة  
من حيث هى هى نحو قولك الرجل خير من المرأة قال المولى التفتازانى ومنه أل الواقعة فى التعاريف لان  
المقصود منها بيان الحقيقة (سادسها) أى السادس من المعارف (ما كان من مضاف) بزيادة من والاصل  
ما كان مضافا (لواحد من هذه الاصناف) التى هى الضمير والعلم واسم الإشارة والموصول والمعرف بأل  
فالضاف للضمير (كقولك ابني و) المضاف للعلم كقولك (ابن زيد و) المضاف لاسم الإشارة كقولك  
(ابن ذى) المرأة (و) المضاف للموصول كقولك (ابن القدي ضربته و) المضاف للمعرف بأل كقولك (ابن  
البذى) من البدء بالبدى تنبيه هذه الاقسام فى التعريف على الترتيب الذى ذكره الناظم لكن المضاف  
لواحد منها فى رتبة ما أضيف اليه الا المضاف الى الضمير فانه ليس فى رتبة الضمير بل فى رتبة العلم على الصحيح  
وهذا كله بعد لفظ الجلالة لانه أعرف المعارف على الاطلاق ولما أنهى الكلام على المعرفة والنكرة  
أخلف الكلام على الافعال وعقد لها بابا فقال

### (باب) بيان (الافعال)

أى أقسامها وأحكامها وأل للعهد والمعهود الافعال الاصطلاحية لا اللغوية كما أشار الى ذلك بالاستغنى قوله  
(أفعالهم) أى النحاة لكن الاصل لم يقيد بذلك لان كل قوم انما يتكلمون على اصطلاحهم والافعال جمع  
فعل بكسر اللام وقد تقدم تعريفه وهو جنس تحت ثلاثة أنواع فكان التعبير بتأخير لكن التلظيم كأصله  
أراد مزيد البيان للبندى وقلنا أظهر فى مقلم الاضمار والافعال كان مقتضى الظاهر أن يقول بهى (ثلاثة)  
لأربع لها (فى الواقع) اجاعا وهى فعل (ماض) كقاض فأصله ماضى فعل به مافعل بقاض وهو ما دل على  
حدث وزمن ماض وضعا وبقولنا وضعا خرج نحو يضرب اذا اقترن بلام أولها فانه وان دل على حدث وزمن  
ماض لكن بطريق العروض لانه موضوع للحدث والزمن المستقبل وانما عرض له ذلك ودخل نحو بهت  
واشترت ونحو أى أمر الله فانه وان لم يدل على حدث وزمن ماض لكن بطريق العروض لانه موضوع

رابعها موصول الاسم

كالتنى

خامسها معرف بحرف

أل

كما تقول فى عمل المحل

سادسها ما كان من

مضاف

لواحد من هذه الاصناف

كقوله تعالى ابني وابن زيد

وابن ذى

وابن القدي ضربته وابن

البذى

(باب الافعال)

أفعالهم ثلاثة فى الواقع

ماض



للحدث والزمن الماضي وانما عرض لذلك والمراد من الموضع ما يضمن التقديرى لان المفهوم من مخرج  
 الفصل لا بد. الحاجب انما لم يثبت في عصى وضعه للزمان لكن لما وجد فيه خواص الفعل وهي تاء التأنيث  
 وتاء الفاعل قدر ذلك ادراجاله في نظم اخواته فان قيل في التعريف المدة كور دور لاخذ المعرف فيه واجب  
 بأن المراد بلماضي للأخوذ في التعريف اللغوي بخلاف المعرف فان المراد به الاصطلاحى وحينئذ فلا دور  
 لا يقال يتقضى التعريف بما لا يتصور معه زمان نحو اراد الله في الازل كئلو خلق الله الزمان اذ لا زمان  
 حينئذ لا نأقول يكفى في ذلك الزمان التوهم كما قاله بعضهم (وفعل الامر) وهو ما دل بصيغته وضعا على حدث  
 مطلوب وزمن مستقبل باعتبار الحدث وحال باعتبار الطلب فهو للزمن المستقبل والحال باعتبارين وحينئذ  
 فلا يطلق القول بأنه للزمن المستقبل والحال وبقولنا بصيغته خرج نحو لتضرب فاته وان دل على ذلك لكن  
 لا بصيغته بل باللام وبقولنا وضعا خرج نحو تؤمنون بالله ورسوله وتجاهدون في سبيل الله فاته وان دل على  
 ذلك لانه بمعنى آمنوا بالله ورسوله وجاهدوا في سبيل الله بدليل جزم المضارع في جوابه لكن لا بالوضع ودخل  
 ما اذا استعمل فعل الامر في الاباحة أو التهديد أو نحوهما فاته وان لم يدل على ذلك لكن بطريق السروض  
 وليس من فعل الامر أفعل في التجب نحو أسمعهم وأبصر لانه لم يدل على ما ذكرنا هو من الفعل  
 الماضي لكن أتى به على صورة فعل الامر كما هو مقرر في محله (تنبيه) المقصود من فعل الامر حصول  
 ما لم يحصل وهو ظاهر أو دوام ما هو حاصل كما في قوله تعالى يا أيها النبي اتق الله يا أيها الذين آمنوا آمنوا (و) فعل  
 (المضارع) أى فعل هو المضارع وهو ما دل على حدث وزمن حال أو مستقبل وضعا فهو مشترك بين زمنى  
 الحال والاستقبال اشتركا لفظيا على الصحيح عند كثيرين منهم ابن الحاجب فيكون موضوعا لكل منهما  
 بوضع كما هو ضابط المشترك اللفظي وبقولنا وضعا خرج نحو أتى أمر الله فاته وان دل على ذلك لكن لا بالوضع  
 كما تقدم ودخل نحو يضرب اذا اقترن بلم أو لما فاته وان لم يدل على ذلك لكن بطريق العروض كما تقدم أيضا  
 وانما سمي هذا القسم مضارعا لانه مشابه للامم والمضارعة في اللغة المشابهة مأخوذة من الضرع لان  
 المتشابهين كأنهما ارتضعا من ضرع واحد (تنبيه) قدم الناظم الفعل الماضي لتقدمه في الوجود وثنى بالامر  
 لانه كالماضي في البناء رخم بالمضارع لتعينه للتأخير حينئذ لكن الاصل قدم المضارع على الامر حيث قال  
 ماض ومضارع وأمر اقتداء بالقرآن العزيز قال الله تعالى انما قولنا لشيء اذا أردنا أن نقول له كن فربها  
 كذلك واذا أردت بيان أحكام هذه الاقسام (ف) أقول لك (الماضي مفتوح الاخير) أى مبنى على فتح  
 الحرف الاخير من (لن) تطع عن مضمر محرك به رفع) وعن واو جمع أخذ من كلامه الآتى بأن اتصل به اسم  
 ظاهر نحو ضرب زيداً وضمره سكن نحو ضرب ببناء على أن هذه الفتحة الاصلية وهو الصحيح أو اتصل به  
 ضمير محرك به نصب نحو ضربك (فان) لم يقطع عن المضمر المدة كور وعن واو الجمع بل (أتى مع ذا) أى مع  
 هذا (الضمير) وهو الضمير المحرك للذى رفع به نحو ضربت أو مع واو الجمع نحو ضربوا (سكنا) بألف الاشباع  
 فى الاولى استلزام الى أربع متحركات فيها هو كالكمة الواحدة فى نحو ضربت وطرد اللبب فى نحو  
 استخرجت وضم فى الثانى لتأنيبه الواو كما أشار اليه بقوله (وضمه) أى الحرف الاخير من الماضي (مع)  
 بسكون العين للضرورة (ولو جمع) أى الواو التى هى ضمير الجمع (عينا) بألف الاشباع ولا يرد على ذلك نحو  
 غزوا ورموا لان الضم فيه مقدر على الواو والياء المحنوتين اذا الاصل غزوا ورموا استنقلت الضمة على  
 الواو والياء حذف ثم حذف الواو والياء لالتقاء الساكنين أو يقال تحركت الواو والياء وانفتح ما قبلهما  
 قلبتا ألفين ثم حذفنا لالتقاء الساكنين (تنبيه) لا خلاف فى بناء الماضي وانما الخلاف فيما بينى عليه فقيل  
 بينى على الفتح مالم يتصل به ضمير متحرك أو واو جمع والابنى على السكون فى الاول وعلى الضم فى الثانى كما  
 يصرح به كلام ابن هشام فى شرح الشنور وقيل مبنى على الفتح مطلقا لكن اذا اتصل به الضمير المدة كور أو واو

وفعل الامر والمضارع  
 فالماضي مفتوح  
 الاخير لن قطع  
 عن مضمر محرك به  
 رفع  
 فان أتى مع ذا الضمير  
 سكنا  
 وضم مع واو جمع عينا

الجمع يكون الفتح مقدرا وهذا هو الراجح وكلام الاصل ظاهر فيه وكلام الناظم محتمل له وان كان التبادر منه الاول اذ يحتمل أن كلاما من السكون والضم في كلامه ليس للبناء كما هو المختار (والامر مبني على السكون) ان كان صحيح الآخر ولم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اضرب بمحل بناء ذلك على السكون لئلا تباشره نون التوكيد لفظاً وتقديرافان باشره كذلك بني على الفتح نحو اضرب (أو) على (حذف حرف علة) ان كان معتل الآخر ولم يتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اخش وارم واغز ومحل بناء ذلك على حذف حرف العلة اذ لم تدخل عليه نون الاناث ولم تباشره نون التوكيد فان دخلت عليه الاولى بني على السكون فتقول اخشين وارمين واغزون أو الثانية بني على الفتح فتقول اخشين وارمين واغزون (أو) على حذف (نون) ان اتصل به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة المؤنثة نحو اضربا واضربوا واضربني فتلخص من ذلك أن الامر مبني على ما يجزم به مضارعه فان جزم مضارعه بالسكون بني على السكون وان جزم مضارعه بحذف حرف العلة بني على حذف حرف العلة وان جزم مضارعه بحذف النون بني على حذف النون (قنبيه) اختلف البصريون والكوفيون في بناء الامر فقال البصريون بأنه مبني وقال الكوفيون بأنه غير مبني بل يجزوم بلام الامر مقدرة لانه مقتطع عندهم من المضارع فأصل اضرب عندهم تضرب فحذف اللام تخفيفاً ثم التاء تخوف التباس الامر حينئذ بالمضارع حالة الوقف ثم أتى به زة الوصل فصار اضرب وقد صرح الناظم بالاول وهو مراد الاصل وان كان التبادر من كلامه الثاني حيث قال والامر مجزوم أبداً اذ يحتمل أن كلامه على التشبيه فيكون فيه حذف الاداة والأصل والامر مجزوم أو أن المجزوم في كلامه بمعنى المعامل معاملة المجزوم وعلى كل فيكون قد أشار الى أنه مبني على ما يجزم به مضارعه كما فصله الناظم وبذلك تعلم أنه لا يتعين حمل كلام الاصل على مذهب الكوفيين وان جملة بعض الشارحين عليه أخذوا بظاهره جواز جملة على مذهب البصريين كما علمت بل هو الاولى (وافتحوا) أي النحاة أو العرب فعلا (مضارعاً) حرف (واحد) بالاشباع (من الحروف الاربع) لم يقل الاربع لان الحروف تذكروا وتؤنث كما صرح به المرادى على أن زيادة التاء في عدد المذكورين عدد المؤنث انما يجب كل منهما اذا كان المميز مذكورا بعد اسم العدد وأما اذا حذف أو قدم وجعل اسم العدد صفة له فلا يجب ذلك بل هو أولى فقط كما نقله النووي عن النحاة فاحفظها فانها عزيزة الوجود وقوله (الزوائد) بالاشباع صفة للحروف والاربع وهي جمع زائد وان اقتضى كلام الاصل أنها جمع زائدة حيث قال احدى الزوائد انما سميت زوائد لانها زادت في المضارع دون الماضي وسميت أيضاً بحرف المضارعة وهي (همز) بشرط أن تكون للتكلم مع الافراد ككافي قولك أقوم بخلاف ما اذا لم تكن لذلك ككافي أكرم (ونون) بشرط أن تكون للتكلم مع التعدد وتعظيم النفس ككافي قولك تقوم اذا كنت مع غيرك أو كنت معظماً نفسك بخلاف ما اذا لم تكن لذلك ككافي نرجس (وكذا ياء) بشرط أن تكون للغة مع التذكير مطلقاً أو التأنيث جمعا ككافي قولك يقوم زيد والهندات يقمن بخلاف ما اذا لم تكن لذلك كما في برناً (وتا) بشرط أن تكون للخطاب مطلقاً أو للغة مع التأنيث افراداً أو تنفية ككافي قولك تقوم يازيد وتقوم هندوا الهندان تقومان بخلاف ما اذا لم تكن لذلك ككافي تعلم وهذه الاحرف (بجمعها) أي تلك الاحرف (قولي أنيت) أي قربت وأدركت (ياقي) فان قيل ككافي جمعها أنيت بجمعها نائيت وناي وأتين فنا وبه اختيار أنيت أجيب بان أنيت بمعنى قربت وأدركت كما علمت ففيه تفاؤل بادراك المطلوب وأيضا كل حرف من حروف أنيت بضعف ما قبله ففيه تفاؤل بحصول الخير أضعافاً مضاعفة (و) هذه الاحرف (حيث كانت في) فعل (رباعى) أي ذى أربعة أحرف سواء كان ماضيه ثلاثياً من زيد بحرف نحو أكرم أو رباعياً مجرداً نحو حرج (تضم) فتقول أكرم وأدحرج ونكرم وندحرج ويكرم ويدحرج ونكرم وندحرج

والامر مبني على  
السكون \* أو حذف  
حرف علة أو نون  
وافتحوا مضارعا واحدا  
من الحروف الاربع  
الزوائد همز ونون وكذا  
ياء وتا \* بجمعها قولي  
أنيت يافتي  
وحيث كانت رباعى  
تضم

بضم حروف المضارعة في جميع ذلك (وفتحها) أي تلك الاحرف (فباسواه) أي فباسوى لرباعي من الثلاثي والخماسي والسادسي (ملتزم) فتقول لأضرب وأطلق وأستخرج ونضرب وتنطلق ونستخرج ونضرب وينطلق ويستخرج ونضرب وتنطلق وتستخرج فتفتح حروف المضارعة في جميع ذلك \* ولما تكلم الناظم على حكم المضارع في قوله من ضمه وفتحها أخذ يتكلم على حكم المضارع في آخره وعقد لذلك بابا فقال

(باب) بيان (اعراب الفعل) المضارع

من رفع أو نصب أو جزم وقد بين ذلك بقوله (رفع) الفعل (المضارع الذي تجردا) بألف الاشباع أي عرى (عن ناصب) من النواصب التي سيد كرها (و) عن (جازم) من الجوازم التي سيد كرها (تأبدا) بألف الاشباع أي ثبت أبدا ولذلك قال الأصل وهو مرفوع أبدا حتى يدخل عليه ناصب أو جازم \* تنبيهان الأول \* لاختلاف في رفع المضارع بالشرط المذكور وإنما اختلف في رفعه فقل حلولة محل الاسم والصحيح انه التجرد من الناصب والجازم كما جرى على أسنة المعربين \* فان قيل التجرد عديم الرفع وجودي والعديم لا يصح أن يكون مؤثرا في الوجودي \* أجيب بمنع أن التجرد عديم لأن المراد به استعمال المضارع على أول أحواله وذلك وجودي لا عديمي على أن هذا السؤال إنما يتجه بناء على أن عوامل الاعراب مؤثرات لا علامات كما صرح به الرضي بخلافه على أنها علامات لا مؤثرات (الثاني) يرد على إطلاق الناظم كالأصل ما إذا اتصل بالفعل المضارع نون الاناث أو باشرته نون التوكيد لأنه مبني مع الأولى على السكون ومع الثانية على الفتح ولذلك قيد بعض شراح الأصل بالتجرد عن النونين لكن قال بعضهم لا حاجة إلى التقييد بذلك لأن الفعل المضارع إذا اتصل به نون الاناث أو باشرته نون التوكيد وإن كان مبنيًا لفظا لكنه مرفوع محلا ورد بان탈نا نسلم ذلك بل لاحظ له حينئذ في الاعراب أصلا لأنه إنما أعرب لشبهه بالاسم وقد ضعف ذلك الشبه بإحدى النونين لأنها لا تتصل إلا بالفعل فرجع إلى أصله وهو البناء فالحق أنه لا بد من التقييد المذكور ولما ذكر حالة الرفع أخفى في ذكر حالة النصب مع بيان النواصب فقال (فانصب) الفعل المضارع (ب) الواحد من (عشر) على ما ذهب إليه الكوفيون من أن كلاما من العشر التي سيد كرها الناظم ينصب المضارع بنفسه والصحيح ما ذهب إليه البصريون من أن الذي ينصب المضارع بنفسه إنما ينصبه أن مضمره بعده فتلخص أن هذه على الصحيح وأما الباقي من العشر فلا ينصب المضارع بنفسه وإنما ينصبه أن مضمره بعده فتلخص أن هذه العشرة ثلاثة أقسام قسم ينصب المضارع بنفسه اتفاقا وهو أن فقط وقسم ينصبه بنفسه على الصحيح وهو أن واذن وكى المصدرية وقسم لا ينصبه بنفسه على الصحيح وهو الباقي من العشر ومن قال من شراح الأصل أنها قسمان فقط فقد تعقب بما قلنا وقد بين الناظم تلك العشرة تنبيها للفائدة فقال (وهي) أي العشر التي ينصب بها (أن) المصدرية وإنما لم يقيدها الناظم كالأصل لأنها المتبادرة عند الإطلاق وخرج بها الخفيفة من الثقبلة وهي الواقعة بعد فعل يقين نحو علم أن سيكون منكم مرضى وكذا بعد فعل ظن على أحد الوجهين نحو وحسبوا أن لا تكون فتنة قرئ برفع تكون ونصبه والأكثر النصب والمفسرة وهي المسبوقة بجملة فيها معنى أقول دون حروفه نحو وأحيينا اليأس أن اصنع الفلك والزائدة والأكثر أن تقع بعد ما كفي قوله تعالى فلما أن جاء البشير فأدق المضارع بعدها فلا تنصبه نحو آتيك لما أن يقدم زيد (ولن) وهي حرف نفى ونصب واستقبال فتنبى الحدث وتنصب اللفظ وتخص الزمن بالاستقبال بعد أن كان محتملا للحال والاستقبال نحولن نبرح عليه عاكفين (وكى) مصدرية كانت أو تعليلية بناء على ما ذهب إليه الكوفيون من أن التعليلية ناصبة بنفسها كالمصدرية بخلافه على ما ذهب إليه البصريون من أن التعليلية ليست ناصبة بنفسها وإنما الناصب أن مضمره بعدها \* تنبيه \* كي تعين للمصدرية في صورة واحدة وهي ما إذا تهمت على اللام بحوقله تعالى لكيلا تأسوا وللتعليل في صورتين وهما ما إذا تهمت على اللام وأن نحو قولك جئت بك

دعيتها فباسواه ملتزم

(باب اعراب الفعل)

رفع المضارع الذي

تجردا

عن ناصب وجازم تأبدا

فانصب بعشر وهي أن

ولن وكى

كي لاقرأ أو قولك جئتكم كي تكرمني وتحتلمهما في صورتين وهما ما اذا توسطت بين اللام وأن أو خلت من اللام وأن نحو قولك جئتكم لكي أن تكرمني وقولك جئتكم كي تكرمني ومن هذه الصورة قوله تعالى كيلا يكون درية بين الاغنياء منكم (كذا اذن) وهي حرف جواب وجزاء كذا قال سيبويه وهل هي كذلك في كل موضع أو في الاكثر وقد تمتحض للجواب قال بالاول الشلو بين وقال بالثاني الفارسي واستدل بأنه اذا قال لك شخص أحبك قلت اذن أظنك صادقا قال اذا لا يجازاة هنا لان المراد أظنك حالا ولا مدخل للجزاء في الحال وتكلف الشلو بين في جعلها هنا للجزاء يجعل المراد ان ثبت ذلك أظنك صادقا وانما تنصب اذن (ان صدرت) أي ان أتى بهافي صدر الجواب كما اذا قلت اذن أكرمك جوابا لمن قال أكرمك غدا فان لم تصلو بأن أخرت أو وسطت ألغيت كما اذا قلت أكرمك اذن أو قلت أنا اذا أكرمك وأما قوله

لا تتركني فيهم شطيرا \* اني اذا أهلك أو أطيروا

فضرورة أو مؤول بأنه على حذف الخبر والتقدير اني لا أقدر على ذلك ثم استأنف وقال اذا أهلك أو أطيروا **تبيينان** \* الاول \* ذكر الناظم لأعمال اذن شرطاً وترك شرطين أحدهما أن يكون الفعل مستقبلا فلو كان حالا لم يعمل كما في قولك لمن يحدثك اذن تصدق والآخر أن يكون متصلا بها لكن يغتفر الفصل بالقسم لانه للتأكيدي بل لانها لم يعتد بها فاصلة في أن فكذا في اذن واغتفر بعضهم أيضا الفصل بالنداء وبالظرف وبالجار والمجرور وان اقترنت اذن بحرف عطف لم تعمل الاعلى فلهذا قد أشار بعضهم لذلك بقوله

أعمل اذن اذا أتتكم أولا \* وسقت فعلا بعدها مستقبلا \* واحذر اذا أعملتها أن تفصلا

الابحلف أو نداء أو بلا \* وافصل بظرف ولو بمجرور على \* رأي ابن عصفور رئيس النبلا

وان نجى بحرف عطف أولا \* فلأحسن للوجهين أن لا تعملا

الثاني نقل أن للنحويين في رسم اذا ثلاثة مذاهب الاول انها تكتب بالالف مطلقا قيل وهو الاكثر والثاني انها تكتب بالنون مطلقا والثالث انها تكتب بالالف وان أعملت كتبت بالنون ونقل عن الفراء عكسه وتبعه عليه ابن خروف (ولام كي) وهي اللام الموضوعية للتعليل وان استعملت في غيره كالعاقبة والصوره وسميت بلام كي لانها تختلف في افادة التعليل وظاهر كلام الناظم انها ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضمره جوازاً بعدها كما هو مذهب البصريين فتقول أسلمت لأدخل الجنة أو لان أدخل الجنة ومحل كونها مضمره جوازاً بعدها لم تقتزن بلا والواجب اظهارها نحو قوله تعالى لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل وقوله لئلا يعلم أهل الكتاب أن لا يقدرون على شيء من فضل الله فلها حالتان بعد لام كي وأما بعد غير لام كي مما سياتي فهي واجبة الاضمار فتحصل أن لها ثلاثة أحوال جواز الاضمار والاظهار وذلك بعد لام كي اذا لم تقتزن بلا ووجوب الاظهار وذلك بعد لام كي اذا اقترنت بلا ووجوب الاضمار وذلك بعد غير لام كي مما سياتي (ولام بعد) وهي اللام المسبوقه بكان المنفية بمات نحو قوله تعالى وما كان الله ليعذبهم وأنت فيهم أو يكن المنقي لم نحو قوله تعالى لم يكن الله ليغفر لهم والمراد بالجد هنا كالجحد ومطلق النقي وان كان كل منهما في الاصل موضوعا للنفي ما علم قال تعالى وحججوا بها واستيقنتها أنفسهم وظاهر كلام الناظم أن هذه اللام ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضمره وجوباً بعدها كما هو مذهب البصريين **تبيينه** \* اختلف في خبر كان أو يكن فذهب البصريون الى انه محذوف وهذه اللام جارة متعلقة بذلك الخبر المحذوف وذهب الكوفيون الى أنه بالفعل الواقع بعد اللام وهذه اللام زائدة لتوكيد النفي وجري عليه ابن مالك في معنى التسهيل وصرح به ولده لكن الذي في شرح التسهيل موافقة البصريين (وكذا حتى) الجارة وانما لم يقيد بها الناظم كالاصل لانها المرادة حيث أطلقت في هذا الباب وخرج بها العاطفة وهي التي تعطف بعضها على كل نحو ملت الناس حتى الانبياء وجاء الحجاج حتى المشاة والابتداء انتهى

كذا اذن ان صدرت

ولام كي

ولام بعد وكذا حتى

التي تبتدأ بعدها الجمل نحو قوله فما زالت القتلى تمج دماعها \* بدجلة حتى ماء دجلة أشكل  
وظاهر كلام الناظم أنها ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضرة وجوباً ببعدها  
كما هو مذهب البصريين وعلى كل فشرط النصب أن يكون الفعل مستقبلاً فإن كان حالاً رفع كقولك  
مرت حتى أدخل البلد في حالة دخولها \* تنبيه \* معنى حتى غالباً للغاية فيكون ما بعدها غلبة لما قبلها  
وعلامته أن يصح في موضعها إلى كافي قوله تعالى حكاية عن قوم موسى لن نبرح عليك كافرين حتى يرجع  
اليومى وقد تكون للتعليل فيكون ما قبلها علامة لما بعدها وعلامة ذلك أن يصلح في موضعها كى التعليلية  
كافي قولك أسلم حتى تدخل الجنة (وأو) التي بمعنى إلى وهي التي ينقض ما قبلها شيئاً فشيئاً كافي قولك  
لأزمنك أو تقضني حتى والتي بمعنى الا وهي التي ينقض ما قبلها دفعة واحدة كافي قولك لأقتلن الكافر أو  
يسلم والتي بمعنى التعليل وهي التي يكون ما قبلها علامة فيما بعدها كافي قولك لا طيعن الله أو يغفر لي بخلاف التي  
للعطف وظاهر كلام الناظم أنها ناصبة بنفسها كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضرة وجوباً  
بعدها كما هو مذهب البصريين (والواو) التي للجمعية بخلاف العاطفة والاستئنافية (والفاء) التي للسببية  
بخلاف العاطفة والاستئنافية فيشترط في الواو أن تكون للجمعية وفي الفاء أن تكون للسببية ويشترط في كل  
منهما أن يكون (في جواب) للنفي أو الطلب وصنيع الناظم أعنى قوله والواو والفاء في جواب أولى من قول  
الاصل والجواب بالفاء والواو لان الكلام في النواصب والجواب منصوب لاناصب وان أجاب بعضهم عن  
الاصل بأن في عبارته قلباً والاصل والفاء والواو في الجواب (قد عنوا) أى النحاة (به) أى الجواب (جواباً)  
واقعا (بعد نفي) محض أى خالص من شائبة الاثبات بأن لم ينقض بالأو غيرها بخلاف غير المحض كقولك  
ما أنت الا تاتينا فحدثنا برفع الفعل (أو) بعد (طلب) محض وهو الذي يكون بالفعل بخلاف غير المحض نحو  
صه فنستريح برفع الفعل وأقسام الطلب ثمانية فالجمله مع النفي تسعة وقد نظمها بعضهم في بيت فقال  
مرؤانه وادع وسل واعرض لحضهم \* تمن وأرج كذلك النفي قد كمالا  
\* فتعال الامر قولك أقبل فأحسن اليك أو وأحسن اليك ومثال النهي ما أشار اليه بقوله (كلا ترم) أى ترد  
(علما) فترك التعب أو (وترك التعب) وفي التنزيل لا تغفروا على الله كذبا فيسحتكم وقال الشاعر  
لاتنه عن خلق وتأتى مثله \* عار عليك اذا فعلت عظيم  
\* ومثال الدعاء قولك رب وفقني فأعمل صالحاً أو أو أعمل صالحاً قال الشاعر  
رب وفقني فلا أعدل عن \* سنن السالعين في خير سنن  
وفي التنزيل ربنا طمس على أموالهم واشدد على قلوبهم فلا يؤمنوا \* ومثال السؤال أى الاستفهام قولك من  
يستصيرني فأ نصر ما أو نصره قال تعالى فهل لنا من شفعاء فيشفعوا لنا \* ومثال العرض في قولك لا تنزل  
عندنا فتصيب خيراً أو وتصيب خيراً قال تعالى لو لا آخرتني إلى أجل قريب فأصدق \* ومثال التحضيض هلا  
تكرم زيدا فيه حسن اليك أو بحسن اليك قال تعالى لو لا أنزل اليه ملك فيكون معه نذير \* ومثال التمني قولك  
ليت لي مالا فأتفق منه أو وأتفق منه قال تعالى يا ليتني كنت معهم فأفوز فوزاً عظيماً \* ومثال التبرج في قولك لعل  
الحبيب قادم فأزور أو وأزور قال تعالى حكاية عن فرعون لعل أبلغ الاستبذاب أسباب السموات فأطلع إلى  
الهموسى \* ومثال النفي قولك لا يقضى على زيد فيموت أو يموت وقال تعالى لا يقضى عليهم فيموتوا وقال تعالى  
ولما يعلم الله الذين جاهدوا منكم ويعلم الصابرين وظاهر كلام الناظم أن كلاماً من الواو والفاء في ذلك كله ناصب  
بنفسه كما هو مذهب الكوفيين والحق أن الناصب أن مضرة وجوباً ببعده كما هو مذهب البصريين \* ولما  
ذكر كلاماً من حالي الرفع والتصبذ كرحالة الجزم مع بيان الجوازم فقال (وجزمه) أى الفعل المضارع (نظم)  
نحو لم يلد ولم يولد (و) (لها) أخت لم نحول ما يذوقوا عذاب بخلاف علما الحينية وهي التي بمعنى حين كافي قولك

أو  
والواو والفاء جواب  
قد عنوا \* به جواب الجواب  
نفي أو طلب  
كلا ترم علما وتقول  
التعب  
وجزمه بلم ولما



هرضت عليك لمخفت كذا والايجابية وهي التي بمعنى الا كافي قوله تعالى ان كل نفس لما عليها حافظ في قراءة من شدد الميم كذا قيل والحق أنه لاحجة الى هذا الاحتراز لانه لم يحفظ دخول كل من الحينية والايجابية على المخلوع واختلف عمل لما بسيطة أو مركبة من لم وما والحق انها بسيطة كما هو مذهب الجمهور (تنبيه) ذكر الاصل بعلم ولما ألم والمساو ظاهر ذلك أنهما أداتان مستقلتان وليس كذلك بل هما لم ولما زيد عليهما همزة الاستفهام ولذلك لم يذكراهما التاظم (فتوجب) صناعة وأمل رفعه بعلم في قوله يوم الصليفاء لم يوفون بالجار \* ضرورة وقيل لغة وزعم اللحياني أن بعض العرب نصب بها كما في قراءة بعضهم ألم نشرحك صدرك بفتح الحاء وخرجت على أن الاصل ألم نشرحن بنون التوكيد الخفيفة ثم حذفن وقيت الفتحة لتدل عليها وفي هذا شذوذ أن أحدهما توكيد المنفي والآخر حذف النون لضروفت ولما كنين (و) كذا (لا ولا مدلتا) وضعا (على الطلب) للترك في الاولى والفعل في الثانية نحو لا تؤاخذنا ونحول قبض علينا ربك وأثرت بقولي وضعا الى أنهما قديدا لان على التهديد كافي قولك لو لم يكن لك لا تظني وكما في قوله تعالى من شاء فليؤمن ومن شاء فليكفر وقد سمع عن العرب الجزم بلا النافية اذا صلح قبلها كافي نحو وجبته لا يكن له على حجة ويجوز حذف اللام في الشرح دون غيره على الصحيح كافي قوله

محمد فقد تقصت كل نفس \* اذا ما خفت من أمر تبالا

قد وجب

ولا ولا مدلتا على الطلب

كذلك ان وما ومن

ولما

أي متى أين أين مهمما

وحيثما وكيفما وأنى

كلن يقيم زيدا وعمرو فكذا

(تنبيه) الحق ان لا الناهية والدعائية بمعنى غاية الامر أن التعبير بالدعائية في جانب المولى سبحانه وتعالى أولى مراعاة للدب وكذلك لام الامر ولا م الدعاء وان تبادر من قول الاصل ولا م الامر والمساء ولا في النهي والدعاء خلاف ذلك ولذلك عدل عند الناظم الى ما عبر به (كذلك ان) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والمخففة من الثقيلة وتقرن ان الشرطية بلا النافية نحو ان لا تنصروه فقد نصروه الله وان لا تغفري وترحني أكن من الخاسرين فايهاك أن توهم أن الاستثنائية كما غلط فيه بعض من يدعي الفضل (وما) الشرطية بخلاف الزائدة والنافية والمصدرية (ومن) الشرطية بخلاف الاستفهامية (واذما) وهي حرف على الاصح و(أنى) بتشديد الياء وهي بحسب ما تصنف اليه فان أضيفت الى ظرف فهي ظرف زمان أو مكانا وان أضيفت الى ما يعقل فهي ما يعقل وان أضيفت الى ما لا يعقل فهي ما لا يعقل وهكذا و(متى) الشرطية بخلاف الاستفهامية وهي للعموم في الزمان و(أين) بفتح الهمزة على المشهور وكسرهما لغة وهي للعموم في الزمان كمتى وقد تستعمل في الزمان التي يقع فيها الامور العظام وزعم بعضهم أنها للعموم في الاحوال و(أين) وهي للعموم في المكان و(مهما) وهي ما يعقل غير الزمان وهي بسيطة (وحيثما) وهي للعموم في المكان كأين (وكيفما) وهي للعموم في الاحوال البوقد جري الناظم في عدها من الجوازم على ما ذهب اليه الكوفيون من الجزم بها والحق ما ذهب اليه البصريون من عدم الجزم بها وان كانت تستعمل في المجازاة فيجازى به بمعنى لا هملا (وأنى) بتشديد النون وهي للعموم في المكان كأين وحيثما فمثال ان ما أشأاليه بقوله (ك) قولك (ان يقيم زيدا وعمرو فكذا) \* ومثال ما قوله تعالى وما تفعلوا من خير يعلم الله \* ومثال من قوله تعالى من يعمل سوءا يجزيه \* ومثال اذا ما قول الشاعر

وانك اذا ما نأت ما أنت أمر \* به تلف من اباه تأمر آتيا

وانك اذا ما تأب ما أنت أمر \* به تلف من لياه تأمر آتيا

وبروي

\* ومثال أي قوله تعالى أيطا تسعوا فله الاماء الحسنی \* ومثال متى قول الشاعر

أنا ابن جلا وطلاع الثتيا \* متى أضع العامة تعرفوني

\* ومثال أين قوله \* أيا ما تعدل به الريح تزل \* ومثال أين قوله تعالى أينما تكونوا يفركم الموت

ومثال محاقوله تعالى مهما تأتته من آية لتسحرنا بها فما نحن لك بمؤمنين \* ومثال حيثما قوله

حيثما تستقيم بقدر لك الله نجاحا في غابر الأزمان

هـ مثال كيفما قولك كيفما تجلس أو تجلس ولم يوجد لها شاهد من كلام العرب بعد الفحص هـ ومثال أني قول الشاعر فاصبحت أني تأتها تستجربها \* نجد حطبا جزلا ونارا تأججا

ثم إن هذه الأدوات منها ما يجزم فعلا واحدا بطريق الاصالة وهو لم ولما وكذا واللام الطليتان وإنما قلت بطريق الاصالة لأن ما ذكر قد يجزم أكثر من فعل بطريق التبع كالعطف ومنها ما يجزم فعلين غالبا وهو أن وما بعدها كما أشار إليه بقوله (واجزم) أيها المتكلم (بان) الشرطية (و) (ب) ما بها (أي بان) قدأ لهما من باقي الأدوات المدة كورة بعدها (فعلين) ويسمى الأول منهما فعل الشرط والثاني جوابه وجزاءه وشرط الأول أن لا يكون ماضى المعنى وأن لا يكون طلبيا وأن لا يكون جامدا وأن لا يكون مقرونا بقدا وحرف تنفيس أو حرف نفي غير لا ولم وشرط الثاني أن يكون صالحا لأن يكون شرطا والاوجب قرنه بالفاء فإذا وجدت هذه الشروط جازمت الفعلين اما (لفظا) فيهما أو أحدهما (أو محلا) كذلك وأشار بقوله (مطلقا) إلى أنه لا فرق بين أن يكون كل من الفعلين مضارعا نحو وان تعود وانعدا وما ضيا نحو وان عديم عدا أو الأول ماضيا والثاني مضارعا نحو من كان يريد حث الآخرة تزدله في حربه أو عكس ذلك وهو قليل والصحيح أنه جائز في الاختيار نحو قوله صلى الله عليه وسلم من يقيم ليلة القدر إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه وقول الشاعر ان نصرمونا وصلنا كم وان تصالوا \* ملأتموا نفس الاعداء اربابا

فالصور أربع اجالا وتوسع تفصيلا لأن الأولى تحتها أربع باعتبار كون كل منهما مصحوبا بل أو غير مصحوب بها فاما أن يكونا مصحوبين بها واما أن يكونا غير مصحوبين بها واما أن يكون الأول مصحوبا بالهاء دون الثاني أو بالعكس والثانية تحتها صورة واحدة والاخيرتان تحت كل منهما صورتان باعتبار كون المضارع فيهما مصحوبا بل أو غير مصحوب فالجمله تسع وكلها جائزة حتى في صورة الاختلاف على الراجع وإنما قلت غالبا فيما تقدم لأن ما ذكر قد يجزم فعلا وجلة نحو قوله تعالى وقالوا امهما تأتياه من آية لتسحرنا بهما فأتى كك بمؤمنين بل قد يجزم فعلا واحدا نحو زيد وان كثماله بخيل وعمرو وان أعطى مالا لثيم فقد صرح كثير بأن مثل ذلك لا يحتاج إلى جواب وهو الذي اختاره السعد التفتازاني واختله بعضهم أن الجواب محذوف دل عليه خير المبتدأ ولما تقدم الكلام على الأفعال لأنها عوامل ورتبة العامل التقدم على المعمول شرع في الكلام على الاسماء مبتدئا بالمرفوعات منها لأنها العمدة فقال

### (باب) بيان (مرفوعات الاسماء)

أي الاسماء المرفوعة والمرفوعات من الاسماء أو مرفوعات هي الاسماء فالإضافة في كلامه إما من إضافة الصفة للوصف أو من الإضافة التي على معنى من أو من الإضافة البيانية والمرفوعات جمع مرفوع بمعنى لفظ مرفوع لاجمع مرفوعة كما يقتضيه قوله (مرفوع الاسماء) بالقصر وفي الإضافة ما تقدم وقوله (سبعة) خبر عن قوله مرفوع الاسماء المقصود به الجنس فلذلك صح الاخبار عنه بالجمع فاندفع ما قد يقال كيف يصح الاخبار في كلامه مع عدم للطائفة وهذه السبعة (نأتي بها) إن شاء الله تعالى مبنية وقد اعتذر الناظم عن ذكر اسمائها كما صنع الأصل بقوله (معلومة الاسماء) بلئذ (من تبيوها) أي فلا حاجة إلى ذكرها هنا وبدأ بالفاعل لأنه أصل المرفوعات فقال (فالفاعل) لغة من أوجد الفعل واسطلاحا (اسم مطلقا) أي سواء كان صريحا نحو قام زيدا ومؤولا نحو يجنبني أن تقوم وخرج الحرف والفعل والجمله مالم يقصد لفظها كما إذا قلت صدر عني لا حول ولا قوة الا بالله أي صدر عني هذا اللفظ وهذا الاسم (قد ارتفع) لفظا نحو قال الله وتقدير ان نحو جاء الفتى أو محلا نحو قال الذي عنده علم من الكتاب وقد يجز بمن أو الباء الزائدتين نحو ما جاءنا من بشير ولا نذير ونحو نبي بالله شهيد أو رافعه قيل الاسناد والصحيح أنه (بفعله) أو ماني تأويله كما هم الفاعل نحو مختلف

واجزم بان وما بها قد

ألقا

فعلين لفظا أو محلا

مطلقا

وليقترن بالفا جواب

لوقع

بعد الاداة موضع

الشرط امتنع

(باب مرفوعات

الاسماء

مرفوع الاسماء سبعة

نأتي بها

معلومة الاسماء من

تبيوها

فالفاعل اسم مطلقا قد

ارتفع \* بفعله

ألوانه وأمثال المبالغة نحو أضراب زيد والصفة المشبهة نحو حسن وجهه وأفعِل التفضيل نحو ما رأيت رجلا  
أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد والمصدر نحو ولودفع الله الناس بعضهم ببعض وإمهم الفعل نحو  
هيهات العقيق والظرف نحو ومن حنته علم الكتاب والجار والمجرور نحو وفي الله شك وإنما المصدر الناطم على  
الفعل لأنه الأصل (والفعل) أي والحال أن للفعل أو مافى تأويله (قبله وقع) اما لفظا وهو ظاهر أو تقديرًا نحو  
ولن أخدم من المشركين استجارك أو حكا نحو قوم واستقم (وواجب) صناعة (في الفعل) ماضيا كان أو مضارعًا  
(أن يجردا) من علامة التثنية والجمع (اذ الجمع) مذكرا كان (أو) مؤنثا أول (مثنى) كذلك (أسندا) به  
يتعلق الجار والمجرور وقبله وقد فرع على ذلك لكن على ألف والنشر المشوش قوله (فقل أي الزيدان)  
والهتدان ويأتي الزيدان والهتدان (و) قل أي (الزيدون) والهتدان ويأتي الزيدون والهتدان كما إذا أسند  
للفرد ماضيا كان أو مضارعًا (ك) قولك (جاء زيد) وجاءت هند (و) قولك (يجي) بلاهز (أخونا) ونجى  
هتد وهذا كله على اللغة الفصحى وهناك لغة قليلة تلحقه علامة التثنية والجمع ويعبر عن هذه اللغة بلغة  
أكلوني البراغيث وحكي بعض النحويين أنها لغة طي وبعضهم أنها لغة أزد شنوة ومن هذه اللغة قوله  
تولى قتال المارقين بنفسه \* وقد أسماه مبعده وحيم

والفعل قبله وقع  
وواجب في الفعل أن  
يجردا  
إذا جمع أو مثنى أسندا  
فقل أي الزيدان

والزيدون  
كجاء زيد ويجي أخونا  
وقسموه ظاهرا  
ومضمرًا  
فالظاهر اللفظ الذي  
قد ذكرنا  
والمضمر اثنا عشر نوعا  
قسما  
كقمت قننا قمت  
قمتا قمتن قمت قام قمت  
قاما  
قاموا قمن نحو صمتن  
علما

وقوله نصر ورك قومي فاعتزرت بنصرهم \* ولو أنهم خذلوك كنت ذليلا  
وعلى هذه اللغة جل قوله صلى الله عليه وسلم يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل وملائكة بالنهار لكن الصواب  
جمعه على اللغة الفصحى لأن هذا الحديث مختصر من حديث مطول وهو أن لله ملائكة يتعاقبون إلى آخره  
فالواضحة لعلامة كما عليه ابن مالك (وقسموه) أي الفاعل (ظاهرا) سواء كان مفردا أو مثنى أو جموعا  
جمع تصحيح أو تكسير وعلى كل مذكرا كان أو مؤنثا فهذه ثمانية مثال المفرد بقسميه جاء زيد وجاءت هند  
ومثال المثنى بقسميه جاء الزيدان وجاءت الهتدان ومثال جمع التصحيح بقسميه جاء الزيدون وجاءت  
الهتدان ومثال جمع التكسير بقسميه جاء الزيدون وجاءت الهنود (ومضمرًا) وهو ما كنى به عن الظاهر  
اختصارا لأن الأصل في نحو قولك زيد ذهب زيد ذهب زيد فلما كنى بالضمير عن الظاهر وقيل زيد ذهب  
كان أخصر \* تنبيهان \* الأول \* كان التغيير بالواو أولى لأنها أجدى في التقسيم \* الثاني لعل النصب في كلامه  
على نزاع اختلاف أي إلى ظاهر أو مضمر (فالظاهر) هو (اللفظ الذي قد ذكرنا) في قوله فقل أي الزيدان  
الح (والمضمر اثنا عشر) بسكون الشين (نوعا قسما) منها اثنان للتكلم الأول التاء المضمومة للتكلم وحده  
مذكرا كان أو مؤنثا والثاني نالتكلم ومعه غيره مذكرا كان أو مؤنثا مثنى أو جمعا وذلك (ك) مافى قولك  
(قمت) بضم التاء وقولك (قمتا) ومنها خمسة للمخاطب الأول التاء المفتوحة للمفرد المذكور وذلك كقولك  
(قمت) يازيد والثاني التاء المكسورة للمفردة المؤنثة وذلك كقولك (قمت) ياهند والثالث التاء المضمومة مع  
الميم والألف للمثنى مذكرا كان أو مؤنثا وذلك نحو قولك (قمتا) يازيدان أو ياهندان والرابع التاء المضمومة مع  
مع النون للجمع المؤنث وذلك كقولك (قمتن) ياهندات والخامس التاء المضمومة مع الميم للجمع المذكور  
وذلك كقولك (قمتن) يازيدون ومنها خمسة للغائب الأول هو للمفرد المذكور نحو قولك زيد (قام) فان للفاعل  
فيه ضمير مستتر تقديره هو والثاني هي للمفردة المؤنثة نحو قولك هند (قامت) فان للفاعل فيه ضمير مستتر  
تقديره هي والثالث الألف للمثنى المذكور نحو قولك الزيدان (قاما) فان للألف فيه هي الفاعل وأدخل الناطم  
كالأصل بقامتا للمثنى المؤنث ولا بد منه ومنه قالتا أيناطعين والرابع الواو للجمع المذكور نحو قولك  
الزيدون (قاموا) فان الفاعل فيه هو الواو (و) الخامس النون للجمع المؤنث نحو قولك الهتدان (قمن)  
فان الفاعل فيه هو النون وقد مثل أيضا لضمير جمع القوم المخاطبين لزيادة التوضيح وتتم البيت بعوله (نحو  
صمتن) \* يازيدون (علما) أي حولا وعلم أن الضمير قسما متصل بعلمه وهو ملا يتنابها بولا بلى الا

في الاختيار ومنفصل عن عامله وهو ما يتبناه ويلى الا في الاختيار فالاول تقدم ذكره في الامثلة المذكورة كما  
أشار اليه بقوله (وهذه ضمائر) بالتنوين للضرورة (متصلة) بعواملها لانه لا يتبناها ولا تلى الا في الاختيار  
والثاني أشار اليه بقوله (ومثلها) أي مثل الضمائر المتصلة (الضمائر المنفصلة) عن عواملها فهي اثناعشر نوعا  
أيضا منها اثنان للتكلم وخمسة للمخاطب ومنها خمسة للغائب كما تقدم في المتصلة وذلك (ك) قولك (لم يقيم  
الأنأو) قولك لم يقيم إلا (أنتم) يازيدون فالاول للتكلم وحده والثاني للجمع المذكور المخاطب (وغير ذين)  
من بقية أنواع المنفصلة (بالقياس) على المتصلة (يعلم) وذلك كقولك لم يقيم إلا نحن ولم يقيم إلا أنت يازيدون ولم  
يقيم إلا أنت ياهندون لم يقيم إلا أنتن ياهندات وزيد لم يقيم إلا هو وهند لم يقيم  
إلا هي والزيدان أو الهندان لم يقيم إلا هما والزيدون لم يقيم إلا هم والهندات لم يقيم إلا هن ومثل الامع لم في هذه  
الامثلة انما تقول انما يقوم أنما يقوم نحن وانما يقوم أنت يازيدون وانما يقوم أنتن ياهندات وانما يقوم هو وهندان  
يازيدان أو ياهندان وانما يقوم أنتم يازيدون وانما يقوم أنتن ياهندات وزيدان وانما يقوم هو وهندان وانما يقوم  
هي والزيدان أو الهندان انما يقوم هم والزيدون انما يقوم هم والهندات انما يقوم هن \* والحاصل ان الضمير  
امال للتكلم أو للمخاطب أو للغائب وكل من هذه الثلاثة امام فرد أو مثنى أو مجموع فهذه تسعة قائمة من ضرب  
ثلاثة في مثلها وكل من هذه التسعة امام ذكر أو مؤنث فالحاصل بالضرب ثمانية عشر وكل من الثمانية عشر  
امامتصل أو منفصل فالجملة ستة وثلاثون لكن ألقاظ الضمائر المتصلة اثناعشر فقط وكذلك المنفصلة لان  
المتكلم باقسامه الستة وضع له لفظان فقط واحد للفرد مذكرا كان أو مؤنثا والآخر للاربع الباقية والمخاطب  
باقسامه الستة وضع له خمسة ألقاظ والغائب كذلك لان المثنى من كل منهما اكتفى بلفظ واحد في المذكور  
والمؤنث فسقط ستة من ثمانية عشر يبقى اثناعشر لكل من الضمائر المتصلة والمنفصلة وعلم من كلام الناظم  
أن الضمائر المستمرة من قسم المتصلة \* ولما فرغ من الكلام على الفاعل شرع في الكلام على نائب الفاعل  
فقال

### (باب) بيان (نائب الفاعل)

وتعبيره بنائب الفاعل أولى من تعبیر الاصل بالمفعول الذي لم يسم فاعله لانه لا يشمل درهما من نحو قولك  
أعطى زيد درهما ولا يشمل كلاما من الظرف والجار والمجرور والمصدر اذا أنيب عن الفاعل لكن أجيب عن  
الاصل بأن الكلام في المرفوعات فلا يرد درهما من نحو قولك أعطى زيد درهما لانه منصوب وبأنه اقتصر  
على المفعول لانه الاصل في النيابة وأجيب أيضا بان المفعول الذي لم يسم فاعله صار علما على النائب عن  
الفاعل وقد بين ذلك بقوله (أقم) أيها التكلم (مقام) بضم أوله لانه من أقام بخلاف مألوك كان من قام فانه  
يكون بفتح أوله ومقام مضاف و (الفاعل) مضاف اليه وقد وصفه بقوله (الذي حذف) لغرض من  
الاعراض كالخوف منه أو عليه والابهام على السامع ونحو ذلك (مفعوله) ان وجدته نحو ضرب عمرو  
ويضرب عمرو فتقيم مقام الفاعل الذي حذف مفعوله (في كل ماله عرف) من الرفع وغيره مما تقدم (أو  
مصدرا) نحو قوله تعالى فاذا نفخ في الصور نفخة واحدة (أو ظرفا) زمانيا أو مكانيا فالاول نحو صم رمضان  
والثاني نحو جلس أمام الامير (أو) جاروا (مجرورا) نحو سير يزيد ومحل جواز اقامة كل من هذه الثلاثة  
(ان لم نجد مفعوله المذكور) والافلا تجوز اقامة كل منها على الصحيح ثم انك اذا أقيمت مقام الفاعل الذي  
حذف مفعوله كأن قلت ضرب عمرو ويضرب عمرو والتبس الاسناد للمفعول بالاسناد للفاعل وحينئذ فلا بد  
من تغيير الفعل المسند لاحدهما تمييزا بينهما والاولى بالتغيير الفعل المسند للمفعول لانه الذي حصل به التباس كما  
أشار اليه الناظم بقوله (وأول الفعل) سواء كان ماضيا ومضارعاً بخلاف فعل الامر فانه لا يصح بناؤه للمفعول  
واحتراز بقوله (الذي هنا) أي في باب نائب الفاعل عن الفعل في باب الفاعل لما علمت من أن الاولى بالتغيير  
انما هو الفعل المسند للمفعول وجلة قوله (يضم) خبر عن الاول ثم ان كان ماضيا كسر ما قبل آخره كما أشار

وهند ضمائر متصلة  
ومثلها الضمائر المنفصلة  
كلم يقيم إلا أنا أو أنتم  
وغير ذين بالقياس يعلم  
(باب نائب الفاعل)  
أقم مقام الفاعل الذي  
حذف  
مفعوله في كل ماله  
عرف  
أو مصدرا أو ظرفا أو  
مجرورا  
ان لم نجد مفعوله  
المذكور  
وأول الفعل الذي هنا  
يضم

اليه بقوله (وكسر ما) أى حرف أو الحرف الذى (قبل) الحرف (الآخر ملتزم) بفتح الزاى أى التزمته العرب (فى كل) فعل (ماض) وان كان مضارعاً فتح ما قبل آخره كما أشار اليه بقوله (وهو) أى ما قبل الحرف الأخير (فى) الفعل (المضارع منفتح) وقد مثل لكل من الماضى والمضارع على اللف والنشر المشقوش بقوله (ك) قولك (يدعى) بتشديد الدال وأصله يدعى زيد كذا فإذا بنيت له للفعل تقول يدعى كذا و (ك) قولك (ادعى) بتشديد الدال وأصله ادعى زيد كذا فإذا بنيت له للفعل تقول ادعى كذا وهذا كله فى صحيح العين وأما معتل العين فان كان ماضياً كباع وقال كسر أوله كما أشار اليه بقوله (وأول الفعل الذى كباعاً) من كل فعل ماض معتل العين (منكسر) لفظاً وان كان منصباً تقدير افتقوله بيع وقيل وأصله بيع وقول نقلت حركة العين فيهما الى ما قبلها بعد سلب حركته وقلت الواو فى الثانى ياء لسكونها وانكسر ما قبلها ولم تقلب الياء لعدم مقتضى فصار بيع وقيل ولعل الناظم اعتذر عن الاصل فى عدم ذكره لذلك بقوله (وهو الذى قد شاع) أى اشتهر فلذلك تركه الاصل وان كان مضارعاً ضم أوله على الاصل ولذلك لم يبنه عليه الناظم فتقول يقال ويبيع وأصله يقول ويبيع نقلت حركة العين الى الساكن قبلها ثم قلبت ألفاً لتحررها بحسب الاصل وانفتح ما قبلها الآن فصار يقال ويبيع واعلم أن نائب الفاعل قسمان كما أشار اليه بقوله (وذاك) أى نائب الفاعل (أما مضمراً) سواء كان متصلاً ومنفصلاً (أو مظهراً) بأقسامه السابقة فى باب الفاعل (ثانيهما) وهو الظاهر (ك) ما فى قولك (يكرم البشر) بكسر الشين بصيغة افعال (أما الضمير) متصلاً كان أو منفصلاً (فهو نحو) الضمير فى (قولنا دعيت) فالتاء نائب الفاعل وقولنا (ادعى) فالضمير المستتر نائب الفاعل وهذا فى المتصل بارزاً كان أو مستتراً وأما المنفصل فهو نحو الضمير فى قولنا (مادعى الأنا) وهذا فى الماضى ومثله المضارع وبالجملة فجميع ما تقدم فى باب الفاعل يأتى فى باب النائب عن الفاعل \* ولما فرغ من الكلام على نائب الفاعل صرح فى الكلام على المبتدأ والخبر فقال

### ﴿ باب ﴾ بيان (المبتدأ والخبر) \*

وانما جعلاهما فى باب واحد لتلازميهما غالباً نحو أقام الزيدان ودام ضرب العمران لان المبتدأ فى ذلك لا خبر له لكن له مرفوع سمدس الخبر وقد عرف الناظم كلاماً من المبتدأ والخبر مبتدأ بالاول فقال (المبتدأ) هو (الاسم) صريح وهو ظاهر أو مؤول ونحوه وأن تصوموا خير لكم وتسمع بالمعبدى خير من أن تراه ومعلوم أن الاسم جنس يشمل المشتق والجامد ويشمل أيضاً العلم المنقول كشمر والجملة التى أرى يدل عليها نحو قوله صلى الله عليه وسلم لا حول ولا قوة الا بالله كتر من كنوز الجنة ولا يشمل الفعل والحرف فان قيل قد وقع الفعل مبتدأ فى قولهم ضرب فعل ماض ووقع الحرف مبتدأ فى قولهم من حرف جر أجيب بأن ضرب ومن فى ذلك ونحوه مما يذكر على السنة العربيين امكان لان المقصود لفظهما لكن الحكم عليهما بالفعلية والحرفية بالنظر لمساهما وهو ضرب ومن فى تركيب آخر والا لكان كذا فان الاسم لا يكون فعلاً ولا حرفاً وقوله (رفعه مؤبد) أى أبده النحاة أى أبتنوه أبداً فصل أول خرج به الاسم المنصوب بخبر كان وامم ان والمجرور وخرج به أيضاً الاسم الذى لا اعراب له كاسم الفعل على الصحيح من أنه لا محل له من الاغراب واختلف فى الرفع للمبتدأ والصحيح أنه الابتداء واختلف أيضاً فى الرفع للخبر والصحيح أنه المبتدأ قال ابن مالك ورفعوا مبتدأ بالابتداء \* كذلك رفع خبر بالمبتدأ

وقيل انهما ترافعا فكل منهما رفع الآخر وقيل ان الابتداء رفعهما معاً وقيل ان الابتداء رفع المبتدأ وهما رفع الخبر فالأول أربعة وقوله (عن كل لفظ عامل) غير زائد وشبهه (بمجرد) فصل ثان خرج به الفاعل ونائب الفاعل وامم كان وامم ان ومن الفاعل محرز يذنب فى جواب من قام لانه وان كان مجرداً عن لفظ عامل لفظاً لم يكن مجرداً عنه تقديره فان التقدير قام زيد ولا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بما بعده وقيد باللفظ لان

وكسر ما قبل الأخير

ملتزم

فى كل ماض وهو فى

المضارع

منفتح كيدعى كادعى

وأول الفعل الذى كباعاً

منكسر وهو الذى قد

شاع

وذاك اما مضمراً أو

مظهراً

ثانيهما كيكرم البشر

أما الضمير فهو نحو

قولنا

دعيت ادعى مادعى

الأنا

﴿ باب المبتدأ والخبر ﴾

المبتدأ اسم رفعه مؤبد

عن كل لفظ عامل بمجرد



المبتدأ ليس مجرد اعراف غير اللفظ فانه مرفوع بالابتداء على الصحيح كما علمت وناقض غير زائد وشبهه  
 فيدخل المجرور بحرف زائد أو شبهه به فالاول كافي قولك بحسبك درهم ومنه قولهم ناهيك بزيد وقولهم  
 كيف بك اذا كان كذا والثاني كافي قوله لعل أبي المغوار منك قريب \* ومنه مجرور رب نحو قولك رب  
 رجل كريم لقيته ومنه ايضا الواقع بعد لولا في نحو لولا في لولاك ولولاه على ما قاله سيبويه من أن لولا جارة  
 للضمير مختصة به \* فان قيل حيث كان لابد من التقييد بغير الزائد وشبهه فلم تركه الناظم كالاصل أوجب بأن  
 العامل متى أطلق انما ينصرف الى ما ليس زائدا ولا شيئا وتعبيده بالعامل بصيغة الافراد أولى من تعبير  
 الاصل بالعوامل بصيغة الجمع لانه لا يخرج مادخل عليه عامل أو عاملان وان أوجب عنه بان أُل جنسية  
 \* ولما فرغ من تعريف المبتدأ اشرع في تعريف الخبر فقال (والخبر) هو (اسم) صريح وهو ظاهر أو مؤول  
 نحو شأن زيد أن يفعل كذا وانما اقتصر على الاسم لانه الاصل في الاخبار والاخبار قد يكون جملة أو ظرفا  
 أو جارا أو مجرورا كما سيأتي ويحتمل أن المراد بالاسم ما يشمل الاسم حقيقة وهو ظاهر أو حكما وهو الجملة  
 والظرف والجارا والمجرور وقوله (ذوارتفاع) فصل أول خرج به الاسم المنسوب والمجرور بل والاسم الذي  
 لا اعراب له أصلا كما تقدم نظيره وقوله (أسندا) بالبناء للفعول فصل ثان خرج به المبتدأ والفاعل ونائب  
 الفاعل واسم كان وخبر ان فتعريف الخبر هو الاسم المرفوع الذي أسند حال كونه (مطابقا في لفظه) من  
 حيث التذكير وضده ومن حيث الافراد وضده (للمبتدأ) فان كان المبتدأ مفردا يكون الخبر كذلك  
 (كقولنا زيد عظيم الشأن) أي عظيم القدر (و) ان كان المبتدأ مثنى يكون الخبر كذلك (كقولنا  
 الزيدان قائمان) وان كان المبتدأ جمعا كان الخبر كذلك وأشار اليه بقوله (ومثله) قولنا (الزيدون  
 قائمون) ثم ان الخبر حقه التأخر عن المبتدأ وقد يكون متقدما عليه كما أشار اليه بقوله (ومنه) أي من المبتدأ  
 والخبر (أيضا) أي كما منه ما تقدم قولنا (قائم أخونا) فان أصله أخونا قائم فقدم الخبر على المبتدأ ولا يصح  
 ان يكون قائم مبتدأ وأخونا فاعلا سدا مسددا للخبر لان شرط ذلك أن يعتمد الوصف على نفي أو استفهام وما هنا  
 ليس كذلك \* ولما فرغ من تعريف كل من المبتدأ والخبر اشرع في أقسام كل منهما مبتدأ أو قسم المبتدأ فقال  
 (والمبتدأ) قسمان كما أشار اليه بقوله (اسم ظاهر كما مضى) في الامثلة السابقة (أو مضمرة) منفصل أخذ  
 مما يأتي (ك) ما في قولنا (أنت أهل للقضا) أي أنت أهل للحكم بين الناس (ولا يجوز الابتداء بما اتصل  
 من الضمير) الاول نحو لولا في لولاك ولولاه بناء على أن الضمير المتصل في ذلك في محل رفع بالابتداء  
 وقيل انه في محل جر بلولا (بل بكل ما انفصل) منه وهو ثلاثة أقسام قسم يختص بالمتكلم وهو (أنا) للمتكلم  
 وحده (ونحن) للمتكلم ومعه غيره أو المعظم نفسه وقسم يختص بالمخاطب وهو (أنت) للمخاطب المفرد  
 المذكور (أنت) للمخاطبة المفردة المؤنثة و(أنتم) للمخاطب المثنى مذكرا كان أو مؤنثا و(أنتم) لجمع  
 النسوة المخاطبات و(أنتم) لجمع الذكور المخاطبين (و) قسم يختص بالغائب وهو (هو) للغائب المفرد  
 (وهي) للغائبة المفردة و(هم) لجمع الذكور الغائبين و(ها) للغائب المثنى مذكرا كان أو مؤنثا (وهن  
 أيضا) لجمع النسوة الغائبات فللمتكلم اثنان وللمخاطب خمسة وللغائب كذلك (فالجاء اثنان عشر) ضميرا  
 (وقدم مضى منها) في قوله كأنك أنت أهل للقضا (مثال معتبر) ولم يأت ببقية الامثلة لعلمها بالمقايضة \* ولما فرغ  
 من تقسيم المبتدأ اشرع في تقسيم الخبر فقال (ومفردا) وهو هنا ما ليس جملة ولا شبه الجملة وهو قسمان مشتق  
 وجامد فالمشتق هو ما دل على متصل مصوغا من مصدر والجامد بخلافه والاول متحمل للضمير المبتدأ  
 ما لم يرفع الظاهر نحو زيد قائم أبوه بخلاف الثاني الا اذا أول بالمشتق نحو زيد أسد وانما كان الاول مفردا  
 لان الوصف مع مرفوعه لا يكون جملة الا ان أفاد فائدة يحسن السكوت عليها نحو قائم الزيدان (وغيره)  
 وهو الجملة وشبهها ولا يخفى أن كلا من قوله مفردا وقوله غيره حال مقسم من فاعل قوله (يأتي  
 الخبر) والتقدير ويأتي الخبر حال كونه مفردا وحال كونه غيره واذا أردت بيان كل منهما (فالاول)

والخبر اسم ذوارتفاع  
 أسندا

مطابقا في لفظه للمبتدأ

كقولنا زيد عظيم  
 الشأن

وقولنا الزيدان قائمان

ومثله الزيدون

قائمونا

ومنه أيضا قائم أخونا

والمبتدأ اسم ظاهر كما

مضى

أو مضمرة كأنك أنت أهل

للقضا

ولا يجوز الابتداء بما

اتصل

من الضمير بل بكل

ما انفصل

أنا ونحن أنت أنت

أنتم

أنتن أنتم وهو وهي هم

ها

وهن أيضا فالجميع اثنان

عشر

وقد مضى منها مثال

معتبر

ومفردا وغيره يأتي

الخبر \* فالاول

وهو (اللفظ) المفرد هو (الذي في النظم مر) في قوله كقولنا زيد عظيم الشأن الخ لا يخفى أن الجار والمجرور متعلق بالفعل بعده الذي هو صلة الموصول (وغيره) أي غير المفرد (في أربع محصور) أي لا يخرج عنها وكذلك قوله (لا غير) بالبناء على الضم وإنما كان أربعة لأن شبه الجملة شيان والجملة كذلك كما يعلم من قوله (وهي) أي تلك الأربعة (الظرف والمجرور) التامان والتام هو الذي يتم به الفائدة من غير ملاحظة متعلقه بخلاف الناقصين والناقص هو الذي لا يتم الفائدة من غير ملاحظة متعلقه نحو زيد اليوم أو زيد بك أوفيك أو عنك (وفاعل مع فعله الذي صدر) منه أي من مدلوله لأن المراد الفاعل الاصطلاحي الذي هو اللفظ وصدر الفعل اتما هو من الفاعل الحقيقي وهذا إشارة إلى الجملة الفعلية وهي ما صدرت بفعل حقيقة وهو ظاهر أو حكما نحولن يقوم زيد وظاهر اطلاقه أنه لا فرق بين أن تكون الجملة خبرية أو انشائية فقضية أنه يجوز نحوز به من غير حاجة إلى تقدير القول وهو كذلك عند ابن مالك ولذلك قال في التسهيل ولا يمنع كونه طلبية خلافا لابن الأنباري ولا يلزم تقدير القول قبل الطلبية خلافا لابن السراج اهـ (والمبتدأ مع ماله من الخبر) وهذا إشارة إلى الجملة الاسمية وهي ما صدرت باسم حقيقة وهو ظاهر أو حكما نحولن زيد قائم فالظرف (ك) ما في قولك (أنت عندى و) الجار والمجرور كافي قولك (الفتى بداري) وكل من الظرف والجار والمجرور متعلق بمحذوف ولا خلاف في جواز تقديره اسما نحو كائن أو مستقرا أو فعلا نحو كان أو استقر وإنما الخلاف في ترجيح بعضهم رجح تقديره امما القلة التقدير عليه وبعضهم رجح تقديره فعلا لأن الأصل في العمل للأفعال والحق كما قاله الموضح في المعنى أنه لا يرجح تقديره امما ولا فعلا بل بحسب المعنى (و) الجملة الفعلية كافي قولك (ابني قرا) جملة قرأ من الفعل والفاعل الذي هو الضمير المستتر في محل رفع خبر عن المبتدأ (و) الجملة الاسمية كافي قولك (ذا أبوه قاري) جملة أبوه قاري من المبتدأ وخبره خبر عن المبتدأ الأول الذي هو اسم الإشارة وجملة الفعل والفاعل والمبتدأ وخبره في هذين القسمين تسمى جملة صغرى وأما الجملة تمامها فتسمى جملة كبرى لأن ضابط الصغرى ما وقعت خبرا عن غير هاء وضابط الكبرى ما وقع الخبر فيها جملة ومن ذلك تعلم أن قولك زيد قائم لا يسمى جملة صغرى ولا كبرى وقد تكون جملة صغرى باعتبار كبرى باعتبار نحو جملة أبوه غلامه منطلق في قولك زيد أبوه غلامه منطلق باعتبار كونها وقعت خبرا عن غيرها تسمى جملة صغرى وباعتبار كونها وقع الخبر فيها جملة كبرى وأما جملة زيد أبوه الخ فتسمى جملة كبرى فقط وجملة غلامه منطلق تسمى صغرى فقط (تنبيه) يشترط لصحة وقوع الجملة خبرا أن تكون مشتملة على الرابط ما لم تكن عين المبتدأ في المعنى نحو نطق الله حسبي والرابطة في الجملة الأولى من كلام الناظم الضمير المستتر وفي الثانية الضمير من أبوه ولما فرغ من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في الكلام على العوامل الداخلة عليهما وهي ثلاثة أقسام فالقسم الأول ما يرفع الاسم وينصب الخبر وهو كان وأخواتها والقسم الثاني ما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو ان وأخواتها والقسم الثالث ما ينصبهما معا وهو ظن وأخواتها وقد تكلم عليها الناظم على هذا الترتيب حيث قال

(كان وأخواتها)

هذا الترتيب حيث قال

أي نظائر ما في العمل فهو استعارة تصريحية وبدأ بكان لأنها أم الباب فقال (ارفع بكان المبتدأ) حال كونه (اسما) لها في اصطلاحهم ويسمى أيضا فاعلا مجازا والاصح أنها حدثت فيرفعها غير الفتى كان به (واختبر) بالنصب على أنه مفعول مقدم (بها) أي بكان (انصبين) بنون التوكيد الخفيفة حال كونه خبرا لها في اصطلاحهم ويسمى مفعولا لها مجازا وذلك (ك) ما في قولك (كان زيد ذابصر) أي صاحب بصير (كذلك) أي مثل كان (أنصحى) فارفع بها المبتدأ امما لها وانصب بها الخبر وذلك كافي قولك أنصحى الفقيه ورعا وكذلك (ظل) فارفع بها المبتدأ امما لها وانصب بها الخبر وذلك كافي قولك ظل زيد صائما وكذلك (بات) فارفع بها المبتدأ امما لها وانصب بها الخبر وذلك كافي قولك بات زيد قائما وكذلك (أمسى) فارفع بها المبتدأ

اللفظ الذي في النظم مر  
وغيره في أربع محصور  
لا غير وهي الظرف  
والمجرور وفاعل مع فعله  
الذي صدر  
والمبتدأ مع ماله من الخبر  
كأنت عندى والفتى  
بداري  
وابني قرا وذا أبوه  
قاري  
(كان وأخواتها)  
ارفع بكان المبتدأ امما  
واختبر بها انصبين  
ككان زيد ذابصر  
كذلك أنصحى ظل بات  
أمسى

امها لها وانصب بها الخبر وذلك كافي قولك أمسى زيد غنيا (وهكذا أصبح) فارفع بها المبتدأ امها لها وانصب بها الخبر وذلك كافي قولك أمسى البرد شديدا (وهكذا صار) فارفع بها المبتدأ امها لها وانصب بها الخبر وذلك كافي قولك صر زيدا غنيا (وهكذا ليسا) فارفع بها المبتدأ امها لها وانصب بها الخبر وذلك كافي قولك ليس زيد قائما ولا يخفى أن ما تقدم يعمل بلا قيد وأما ما سياتي فيعمل بقيد وهو قسمان قسم يعمل بقيد أن يكون من بعد نفي أو ما ألحق به وهو (فتى واقفك وزال) ماضى يزال (مع برج) فهذه (أر بعها) أى أربع هي (من بعد نفي) أو ما ألحق به من النهى والدعاء (تنضح) وذلك كافي قولك ماضى زيد عالما وما انتفك عمر ومستقيما وما زال بكر صالحا وما برج خالد مطيعا وانما شرط فيها ذلك لانها بمعنى النفي فاذا دخل عليها النفي أو شبهه انقلبت اثباتا فيستغاد منها الاستمرار المقصود حينئذ وقسم يعمل بقيد أن يكون بعدما الظرفية المصدرية وهو ما أشار إليه بقوله (كذلك دام) بشرط أن تكون (بعدها الظرفية) وانما سميت ظرفية لانياتها عن الظرف (وهي التي تكون مصدرية) لكونها آلة في تأويل الفعل الذي بعدها بمصدر وذلك كافي قولك لا أصحبك مادام زيد مترددا اليك أى مدة دوام ترد زيدا اليك فلولم تكن دام بعدما المذكورة لم تعمل العمل المذكور بل يكون المنصوب بها حالاً ثم ان هذه الأفعال منها ما لا يتصرف أصلاً وهو ليس اتفاقاً ودوام على الصحيح ومنها ما يتصرف تصرفاً ناقصاً وهو زال وأخواته ومنها ما يتصرف تصرفاً تاماً وهو الباقي وحكم المتصرف منها حكمها كما أشار إليه بقوله (وكل ما صرفته بماسبق) من الأفعال (من مصدر وغيره) كالامر والمضارع (به التحق) أى التحق به في المذكور ثم مثل لذلك على اللف والنشر غير المرتب لانه مثل الثاني بقوله (كقولك) (كن صديقا) و(لا تكن مجافيا) وللأول بقوله (انظر لكوني مصباحا موافيا) وفي نسخة مصافيا \* ولما فرغ من الكلام على كان وأخواتها شرع في الكلام على ان وأخواتها حيث قال

﴿ ان وأخواتها ﴾

أى نظائرهما كما مر وبدان لانها أم الباب فقال (تنصب ان المبتدأ) حال كونه (امها) لها في اصطلاحهم (واختبر \* ترفعه) حال كونه خبرا لها في اصطلاحهم أيضا وذلك (كقولك) (ان زيدا ذوناظرا) أى صاحب نظر (ومثل ان) المكسورة الهمزة (أن) المفتوحة الهمزة وذلك كقولك بلغنى أن زيدا قائم ومثلهما أيضا (ليت) وذلك كقولك ليت لي مالا فاحج منه والمثلية انما هي (في العمل) لاني غير هذا لذللك المكسورة الهمزة مع اسمها وخبرها كلام تام بخلاف المفتوحة الهمزة فانها مع اسمها وخبرها في حكم المفرد ومعنى أن للتوكيد وأما ليت فمعناها التمني كما سبقت ذكره الناظم (وهكذا كأن) بالهمزة وتشديد النون وذلك كقولك كأن زيدا أسدو كذلك (لكن) بتشديد النون وذلك كقولك زيد شجاع لكنه بخيل وكذلك (لعل) وذلك كقولك لعل الحبيب قادم \* وشرط عمل هذه الحروف أن لا تقترب بها الكافة والابطل عملها الا ليت ففيها الوجهان ثم ان معنى ان بكسر الهمزة وأن بفحها التوكيد كما أشار إليه بقوله (وأكدوا المعنى) وجوبا ان كان المخاطب منكرا واستحسانا ان كان مترددا فان كان خالي الذهن لم يؤكده (بان) بكسر الهمزة (أنا) بفتحها والمراد بالتوكيد تقوية الحكم عند المخاطب إيجابا كان نحو ان زيدا قائم أو سلبا نحو ان زيدا ليس بقائم ومعنى ليت التمني كما أشار إليه بقوله (وليت من ألفاظ من) أى شخص أو النى (تمنى) فهى للتمنى وهو طلب ما لا طمع فيه بان كان مستحيلا نحو قول الشاعر

ألا ليت الشباب يعود يوما \* فأخبره بما فعل للشيب

أو ما فيه عسر نحو قولك ليت لي قنطارا من الذهب ومعنى كأن التشبيه كما أشار إليه بقوله (كأن) موضوعا (للتشبيه) وهو الحاق ناقص بكامل في الشرف وفي الخمسة فالاول نحو قولك كأن زيدا أسدو الثاني كقولك كان زيدا حمارا وذلك انما يكون (في المحاكاة) أى في المشابهة لغيره ومعنى لكن الاستدراك كما أشار إليه

وهكذا أصبح صار ليسا

فتى واقفك وزال مع

برج

أر بعها من بعد نفي

تنضح

كذلك دام بعد ما

الظرفية

وهي التي تكون

مصدرية

وكل ما صرفته مما

سبق

من مصدر وغيره به

التحق

ككن صديقا لا تكن

مجافيا

وانظر لكوني مصباحا

موافيا

﴿ ان وأخواتها ﴾

تنصب ان المبتدأ امها

واختبر

ترفعه كأن زيدا ذوناظرا

ومثال ان أن ليت في

العمل

وهكذا كأن لكن

لعل

وأكدوا المعنى بان أنا

وليت من ألفاظ من

تمنى

كأن للتشبيه في المحاكاة

بقوله (واستعملوا) أي العرب (لكن في استدراك) وهو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم نبوته أو بانهات ما يتوهم قبحه فالاول كإلى قولك زيد شجاع لكنه ليس بكريم والثاني كإلى قولك زيد جليل لكنه كريم ومعنى لعل الترجي والتوقع كما أشار إليه بقوله (ولترج) وهو طلب الامر المحبوب للمستقر المحصور (و) (لتوقع) وهو الاشتاق من المكروه أي الخوف منه وعلى هذا فالتوقع قسم للترجي وقيل هو أعم منه لكن توقع المحبوب يسمى ترجيا وتوقع المكروه يسمى اشفاقا ولا يخفى ان الجار والمجرور خبر مقدم و(لعل) مبتدأ مؤخر فالاول (كقولهم لعل محبوبي وصل) الى مقصده والثاني كقولهم لعل زيدا هالك ولما فرغ من الكلام علم ان وأخواتها شرع في الكلام على ظن وأخواتها حيث قال

﴿ ظن وأخواتها ﴾

أي نظائرهما وبدأ بظن لأنها أم الباب فقال (انصب بظن المبتدأ مع الخبر) على انهما مفعولان لها على الصحيح وعند الكوفيين نصب الثاني على التشبيه بالحال (و) انصبها أيضا (كل فعل) يذكّر (بعدها) أي بعد ظن (على الاثر) بفتحين ويجوز في غير النظم كسرهما لمزوجة وسكون الشاء المثناة ومحل ذلك ما لم يتعلق أو ترفع والتعليق هو ابطال العمل لفظا ومحلا بسبب توسط ماله الصدارة بينها وبين معموليها نحو علمت زيدا قائم والالغاء هو ابطال العمل لفظا لمحلا لضعف العامل بتوسطه والاعمال والالقاء حيث تدعى على السواء أو تأخره والاهمال حيث تدعى أرح فالاول نحو زيدا ظننت قائم والثاني نحو زيدا قائم ظننت ويمتنع الاهمال مع تقدمه نحو ظننت زيدا قائما وذلك الفعل (ك) الفعل في (خلته) أي ظننته وقد ترد ليقين كإلى قوله

دعاني الفواني عجمي وختنتي \* لي اسم فلا أدعى به وهو أول

وأصل خلت خيلت بفتح الخاء وكسر الياء نقلت حركة الياء الى الخاء بعد سلب حركتها ثم حذفت للتقاء الساكتين و(حسبته) أي ظننته وقد ترد ليقين كإلى قوله

حسبت النقي والجود خير من تجارة \* رباحا اذا ما المرء أصبح ناقلا

و(زعمته) أي ظننته وأما بمعنى كفته فليست مما نحن فيه لانها تعدى الى مفعول واحد تقول زعمت زيدا أي كفته و(رأيت) أي علمته وأما بمعنى أبصرته فليست مما نحن فيه لانها تعدى الى مفعول واحد تقول رأيت زيدا أي أبصرته و(وجدته) أي علمته وأما بمعنى أصبته فليست مما نحن فيه لانها تعدى الى مفعول واحد تقول وجدت زيدا أي أصبته و(علمته) لا بمعنى عرفته ولا تعدت حيث تعدى لمفعول واحد تقول علمت المسئلة أي عرفتها و(جعلته) أي صيرته ونقلته من حالة الى حالة و(اتخذته) أي صيرته ونقلته من حالة الى حالة (وكل ما \* من هذه) الافعال (صرفته) كالامر وامم الفاعل وامم المفعول فهو مثلها (فليعلم) أي فليعلمن فالالف منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة وذلك (كقولهم ظننت زيدا منجدا) من الشدة وخلته قائما وحسبته صادقا وزعمته عالما ورأيت محبوبا ووجدته نافعا وعلمته صديقا وجعلته معينا واتخذته خليلا و(و) كقولهم (اجعل لنا هذا المكان مسجدا) وظن زيدا قائما الى آخره ولا يخفى أن هذا التقسيم أعني ظن وأخواتها حاجة أن يذكّر في المنصوبات ولكن ذكر في المرفوعات استطرادا وهكذا خبر كان وامم ان ولما أنهى الكلام على ما يعرب استقل لا أخذ في الكلام على ما يعرب تبعاً وهو أربعة النعت والعطف والتوكيد والبدل وقد بدأ بالنعت لانه كالجزء من متبوعه حيث قال

﴿ لب (بيان) النعت ﴾

وهو لغة وصف الشيء بما هو فيه واصطلاحاً التابع الذي يتم متبوعه بيان صفة من صفاته أو صفة ما يتعلق به فهو قيمان الاول يسمى نعتاً حقيقياً وهو الرفع لضمير المنعوت والثاني يسمى سيبياً وهو الرفع لظاهر المضاف الى السبب وهو ضمير المنعوت كما أشار الى ذلك بقوله (النعت) بمعنى التابع الخصوص (امراة)

ولستعملوا لكن في

استدراك

ولترج وتوقع لعل

كقولهم لعل محبوبي

وصل

﴿ ظن وأخواتها ﴾

انصب بظن المبتدأ مع

الخبر

وكل فعل بعدها على الاثر

نخلته حسبته زعمته

رأيت وجدته علمته

جعلته اتخذه وكل ما

من هذه صرفته فليعلم

كقولهم ظننت زيدا

منجدا

واجعل لنا هذا المكان

مسجدا

﴿ باب النعت ﴾

نعت امراة

لمضمر) مستتر (يعود للمنعوت) وذلك هو النعت الحقيقي (أو) رافع (المظهر) أو المضمر بارز ثم إن المنعوت له عشرة أحوال الرفع والتصب والجرو والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث والتعريف والتكبير ولا تجتمع كلها في وقت واحد ألا ترى أنه لا يكون الاسم الواحد مرفوعاً ومنصوباً ومجروحاً في حالة واحدة ولا مفرداً ومثنى ومجموعاً كذلك ولا مذكراً ومؤنثاً معاً ولا معرفةً ومذكراً كذلك وإنما يجتمع منها في الوقت الواحد أربعة واحد من أوجه الأعراب الثلاثة وواحد من الافراد والتثنية والجمع وواحد من التذكير والتأنيث وواحد من التعريف والتكبير ولذلك لا يتبع النعت المنعوت في جميع العشرة معاً سواء كان حقيقياً أو سببياً وإنما يتبعه الأول في الأربعة المذكورة كما أشار إلى ذلك بقوله (فأول القسمين) وهو الرفع لمضمر مستتر يعود إلى المنعوت الذي هو الحقيقي (منه) أي من النعت ولفظ أول منصوب على أنه مفعول مقدم بقوله (أتبع) بقطع الهمزة (منعوتة من عشرة) بسكون الشين للضرورة (الأربع) أي في أربعة من عشرة كما علمته مما سبق وقد أبدل من قوله أربع قوله (في واحد من أوجه الأعراب) الثلاثة وقد بينها بقوله (من رفع أو خفض أو اتصاف) وأدنى ذلك بمعنى الواو لأنه يان لا وجه الأعراب الثلاثة كما علمت فإن جعل بياناً للواحد منها كانت أو على بابها (كذا) في واحد (من الافراد) والضد (و) في واحد من (التذكير والضد) وضد الافراد التثنية والجمع وضد التذكير التأنيث (و) كذا في واحد من (التعريف والتكبير) فتلخص أنه يتبع منعوتة في أربعة من عشرة وذلك (كقولنا جاء الغلام الفاضل) فإن النعت فيه يتبع منعوتة في واحد من أوجه الأعراب وهو الرفع وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع وهو الافراد وفي واحد من التذكير والتأنيث وهو التذكير وفي واحد من التعريف والتكبير وهو التعريف فقد تبعه في أربعة من عشرة (و) كقولنا زيد (جاء معه نسوة حوامل) فإن النعت فيه يتبع منعوتة في واحد من أوجه الأعراب وهو الرفع كما في الذي قبله وفي واحد من الافراد والتثنية والجمع وفي واحد من التذكير والتأنيث وهو التأنيث وفي واحد من التعريف والتكبير وهو التذكير ولا يتبعه في شيء من الخمسة الباقية بل في واحد من أوجه الأعراب الثلاثة وفي واحد من التعريف والتكبير (وثاني القسمين) وهو الرفع للمظهر يلزم الافراد وان كان المنعوت مثنى أو مجموعاً كما أشار إلى ذلك بقوله (وثاني القسمين) وهو الرفع للمظهر أو للمضمر البارز (منه) أي من النعت ولا يخفى أن الواو داخلة على قوله (أفرد) بقطع الهمزة والتقدير وأفرد ثاني القسمين منه (وان جرى المنعوت) حال كونه (غير مفرد) بأن كان مثنى أو مجموعاً لان النعت كالفعل وهو ملازم للافراد إذا اسند للظاهر الأعلى لغةً كأقوى البراغيث كما أشار إلى ذلك ابن مالك بقوله

وجرد الفعل إذا ما أسندا \* لاثنين أو جمع كفاز الشهدا

وقد يقال سعدا وسعدوا \* والفعل للظاهر بعدمسند

ويتبع الظاهر الذي رفعه في واحد من التذكير والتأنيث كالفعل المسند للظاهر كما أشار إليه بقوله (وأجعله) أي ثاني القسمين (في) واحد من (التأنيث والتذكير) لافيهما معاً كما لا يخفى والجار والمجرور متعلق بقوله (مطابقاً) أي موافقاً (للمظهر المذكور) فإن كان الظاهر المذكور مذكراً ذكر النعت وان كان المنعوت مؤنثاً (مثاله قد جاء حرتان \* منطلق زوجاهما العبدان) فمطلق مفرد وان كان المنعوت غير مفرد ومطابق للظاهر في التذكير وان كان المنعوت مؤنثاً وان كان الظاهر المذكور مؤنثاً أنت النعت وان كان المنعوت مذكراً كما أشار إلى ذلك بقوله (ومثله أتى غلام سائله \* زوجته) أي زوجة ذلك الغلام (عن دينها المحتاج له) أي إليه والشاهد في قوله سائله فإنه مطابق للظاهر في التأنيث وان كان المنعوت مذكراً أو أياً كان تنوهم أنه يتبع منعوتة في الافراد لان كونه مفرداً هنا ليس بطريق التبعية وإنما هو أمر اتفاقي \* ولما فرغ من الكلام على النعت شرع في الكلام على العطف حيث قال

لمضمر

يعود للمنعوت أو المظهر

فأول القسمين منه أتبع

منعوتة من عشرة لأربع

في واحد من أوجه

الأعراب

من رفع أو خفض أو

اتصاف

كذا من الافراد

والتذكير

والضد والتعريف

والتكبير

كقولنا جاء الغلام

الفاضل

وجاء معه نسوة حوامل

وثاني القسمين منه أفرد

وان جرى المنعوت غير

مفرد

وأجعله في التأنيث

والتذكير

مطابقاً للمظهر المذكور

مثاله قد جاء حرتان

منطلق زوجاهما العبدان

ومثله أتى غلام سائله

زوجته عن دينها

المحتاج له



### ﴿ باب ( بيان ) العطف ﴾

وهو لغة الشئ والرجوع وأما اصطلاحاً فهو قسبان عطف بيان وهو التابع الموضح أو المخصص لمبتدأه الجامد غير المؤول بالمشتق وعطف نسق وهو التابع المتوسط بينهما وبين متبوعه أحد الحروف الآتية وقد بين ذلك بقوله (واتبعوا) أي العرب أو النحاة (المعطوف) وهو التابع المخصوص وقوله (بالمعطوف \* عليه) متعلق بالفعل قبله وكذلك قوله (في اعرابه المعروف) من رفع أو نصب أو خفض أو جزم ولا فرق في ذلك بين الاسماء والأفعال كما أشار إليه بقوله (وتستوى الاسماء والأفعال في \* اتباع كل) منهما (مثله) فتعطف الاسماء على الاسماء وتعطف الأفعال على الأفعال ومحل ذلك في عطف النسق (ان يعطف ب) أحد هذه الحروف التي هي (الواو) وهي لمطلق الجمع ويقال للجمع المطلق فيؤدى العبارتين واحد عند النحويين وأما عند الفقهاء فيفرق بينهما ولتلك جعلوا مطلق الماء شاملاً لأي ماء كان حتى المستعمل والمتنجس وجعلوا الماء المطلق خاصاً بما يسمى ماء بلا قيد فالفرق بين العبارتين اصطلاح فقهي (والفا) وهي للترتيب مع التعقيب لكن التعقيب في كل شئ بحسبه فيقال دخلت مكة فالدخول في المدينة إذا لم يكن بينهما المسافة الطريق ويقال أيضاً تزوج زيد فولد له إذا لم يكن بين التزوج والولادة الامدة الجل مع لحظة الوطء ومقدماته ولا يرد قوله تعالى أخرج المرحى فجعله غشاء أحوى وكذلك قوله تعالى نخلقنا العلقمة مضغة نخلقنا المضغة عظماً لان التقدير والله أعلم في الاول مضت مدة فجعله غشاء أحوى وفي الثاني مضت مدة نخلقنا العلقمة مضغة مضت مدة نخلقنا المضغة عظماً (أو) وهي بعد الطلب للتخيير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين كما في قولك تزوج هنداً أو اختها وللإباحة ان جاز الجمع بينهما كما في قولك جالس الحسن أو ابن سيرين وبعد الخبر للإيهام ان كان المتكلم عالماً بالحكم لكنه أبهم على السامع كما في قوله تعالى وإنا أنزلناكم على هدى أو في ضلال مبين وللشك ان كان المتكلم متردداً في الحكم كما في قولك جاء زيد أو عمر وإذا لم تعلم أيهما جاء (وأم) وهي قسبان متصلة ومنفصلة فالتصلة هي المسبوقه بهمزة الاستفهام نحو أعندك زيد أم عمرو وبهمزة التسوية نحو قوله تعالى سواء عليهم أأنذرتهم أم لم تنذرهم ومثل همزة التسوية ما في معناها كما أدرى وما أبالي وليت شعري والمنفصلة وتسمى المنقطعة وهي التي لم تسبق بشئ من ذلك بل وقعت بين جملتين مستقلتين فهي مختصة بالجل وعطفها للفرد قليل بل قيل ليست عاطفة أصلاً مفرداً ولا جملة (وئما) بضم المثلثة وهي للترتيب مع التراخي بحيث يكون بين المتعاطفين زائداً على ما لا بد منه بينهما أخذاً مما مر وقد ترد بمعنى الواو كما في قوله تعالى خلقكم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجهما ومعنى الفاء كما في قول الشاعر

كهر الرديني تحت الحجاج \* جرى في الانابيب ثم اضطرب

و (حتى) وهي للتدريج والغاية فيشترط كون ما بعدها غاية لما قبلها في شرف أو عدمه ويشترط أيضاً كونه جزءاً له لوحكاً وكونه ظاهراً ومفرداً ﴿ تنبيه ﴾ انما يقل الناظم في بعض المواضع كما صنع الاصل حيث قال وحتى في بعض المواضع لان ذلك لا يختص بحتى بل غيرها كذلك لان كل حرف من هذه الحروف له معان غير العطف لكن أجيب عن الاصل بأنه انما يخص حتى بذلك مع أن غيرها كذلك لان العطف بها قليل على أنه يحتمل رجوع قوله في بعض المواضع لجميع الحروف لاختصاص حتى (وبل) بعد نفي أو نهى أو إيجاب أو أمر وهي في الاولين لاثبات الحكم لما قبلها وضده لما بعدها وفي الاخيرين تصريف الحكم الى ما بعدها ويصير ما قبلها في حكم المسكوت عنه بحيث يحتمل ثبوت الحكم له وعدمه وعلم بما ذكر أنه لا يعطف بها بعد الاستفهام فلا يقال أضربت زيداً بل عمراً (ولا) بعد أمر أو إيجاب اتفاقاً أو نداء على الراجح نحو يا ابن أخي لا ابن عمي وهي لنفي الحكم عما بعدها وإثباته لما قبلها (ولكن) بعد نفي أو نهى وهي للاستدراك و (اما) بكسرة الهمزة على القول بأنها عاطفة والواو قبلها زائدة والتحقيق أنها ليست بعاطفة بل مجرد التفصيل والعطف الواو قبلها

### ﴿ باب العطف ﴾

واتبعوا المعطوف  
بالمعطوف  
عليه في اعرابه المعروف  
وتستوى الاسماء  
والأفعال في  
اتباع كل مثله ان يعطف  
بالواو والفا أو أم وئما  
حتى وبل ولا ولكن اما

وهي مثل أنوفى معانيها فتكون بعد الطلب للتصير ان امتنع الجمع بين المتعاطفين نحو قوله تعالى فشذوا الثواق  
فاملنا بعد ولما فعلوا ولا باحثة ان جاز الجمع بينهما نحو قولك تعلم ما فقها واما نحو او بعد الخبر للابهام ان كان  
المتكلم عالما بالحكم لكنه أبهم على السامع نحو قولك جاء في امار يدو اما عمرو وللشك ان كان للمتكلم مترددا  
في الحكم نحو قرأت سورة كذا واما سورة كذا اذالم تعلم أيهما قرأت وتوقد مثل النظم لبعض الحروف  
السابقة حيب قالونك (ك) قولك (جاء زيد ثم عمرو) وكقولك (أكرم زيد وادع عمر بالقوا المعظم) بفتح  
الميم وسكون الطاء المهمة (و) كقولك (فتة) أي جماعة (لم يأكلوا) من الطعام (أو) لم (يحضروا) موضعه  
(حتى يفوت أو يزول المنكر) بفتح الكاف ولا يخفى أن العطف في هذا البيت من قبيل عطف الفعل على  
الفعل وفي البيت قبله من قبيل عطف الاسم على الاسم ولما فرغ من الكلام على العطف أخذ في الكلام  
على التوكيد فقال

(باب) بيان (التوكيد)

بالواو وبالهمز وبالألف والاول هو الافصح وهو الذي جاء به القرآن قال تعالى ولا تنقضوا الأيمان بعد  
توكيدها وهو لغة التقوية وأما اصطلاحا فهو قسبان لفظي ومعنوي فاللفظي إعادة اللفظ الاول بنفسه  
أو بمرادفه وسيأتي الكلام عليه والمعنوي تابع يقصده كونه المتبوع على ظاهره ويختص بالاسم كما أشار  
إليه بقوله (وجائز في الاسم) دون غيره من الفعل والحرف (أن يؤكدا) بالبناء للمفعول (فيتبع المؤكد)  
بكسر الكاف على أنه اسم فاعل (المؤكدا) بفتح الكاف على أنه اسم مفعول (في) واحد من (أرجه  
الاعراب) الثلاثة فيتبعه في الرفع ان كان مرفوعا وفي النصب ان كان منصوبا وفي الخفض ان كان مخفوضا  
(و) يتبعه أيضا (التعريف) فيكون تابعا للمؤكدمعروف (لا) للمؤكدمنكر (لان) ألقاظ التوكيد كلها  
معارف فلا تتبع المنكر (ف) هو (عن مؤكدا) عند البصريين وأما قوله باليت عدة حول كله رجب  
فشاذ ويكون بالفاظ معلومة عند العرب فلا يعدل عنها الى غير ما وتلك الفاظ المعلومة منها ما هو مشهور  
ومنها ما هو غير مشهور فالمشهور ما ذكره بقوله (ولفظه المشهور فيه) أي في التوكيد (أربع) من الفاظ وهي  
(نفس وعين ثم كل أجمع) والاولان يؤكدهما الرفع المجاز والآخران يؤكدهما للاحاطة والشمول ولذلك  
لا يؤكدهما الا ماله أجزاء منفصل بعضها عن بعض حقيقة وسو ظاهرا وحكما وهو ما يصح أن يكون الحكم  
ثابتا لبعض أجزائه دون بعض كما في قولك اشتريت العبد كله فان أجزاء العبد وان لم ينفصل بعضها عن البعض  
الآخر حقيقة لكن ينفصل حكما لجواز أن يشتري نصفه دون نصفه الآخر وغير المشهور ما ذكره بقوله  
(وغيرها) أي غير الأربع المذكورة (توابع) بالتنوين للضرورة (لأجعا) ولكونها توابع لاجع لا تقدم  
عليه ولا يؤكدهما استقلا ولا شذوه

ياليتي كنت صبيا مرضعا \* تحملي الذلفاء حولا أكتعا

إذا بكيت قبلتي أربعا \* إذا أظل الدهر أبكي أجعا

ثم بين ذلك الغير بقوله (من أكتع) وهو من تكتع الجلد اذا اجتمع (وأبتع) وهو من البتيع وهو طول  
المنق (وأبصعا) وهو من البصع بالصاد المهمة وهو العرق المجتمع في التأكيد بكل من هذه الثلاثة إشارة  
الى أن المؤكدا اجتمعت أجزاؤه ولم يتخلف منها شيء وتقدم النظم أبتع على أبصع مجازة لكلام الأصل  
والأصح للعكس فأخرها أبتع والأصل افراد النفس عن العين (ك) قولك (جاء زيد نفسه) وقد يجمع  
بين النفس والعين لكن بشرط تقدم النفس على العين كقولك جاء زيد نفسه عينه (و) اذا أكتد  
بكل فاعل (أرى) أي أعلم أو أبصر (جيش الامير) أي جنده (كله) وجهه (تأخرا) في محل المفعول  
الثاني لأرى ان كانت علمية وفي موضع الحال ان كانت بصرية (و) اذا أكتد باجعين وتوابعها فقل  
(طفت حول القوم أجعينا) حال كونها (متبوعة بنحو أكتعينا) كالبصعين وأبتعين وهذا في الجمع  
المذكر وقول في الجمع المؤنث جاءت النساء جمع كتع بصع وتقول في نحو الجيش جاء الجيش أجمع

كجاء زيد ثم عمرو أكرم  
زيدا وحمرا بالقوا المعظم  
وفئة لم يأكلوا أو  
يحضروا

حتى يفوت أو يزول  
المنكر

(باب التوكيد)

وجائز في الاسم أن  
يؤكدا

فيتبع المؤكد المؤكدا  
في أوجه الاعراب  
والتعريف لا

منكر فعن مؤكدا خلا  
ولفظه المشهور فيه أربع

نفس وعين ثم كل أجمع  
وغيرها توابع لاجعا

من أكتع وأبتع وأبصعا  
كجاء زيد نفسه وقل  
أرى

جيش الامير كله تأخرا

وطفت حول القوم

أجعينا

متبوعة بنحو أكتعينا

أ كنع أبصع أبتع وتقول في نحو القبيلة جاءت القبيلة جعاء كنعاء بصعاء ببعاء \* ولما انتهى الكلام على التوكيد المعنوي أخذ في الكلام على التوكيد اللفظي فقال (وان تؤكّد كلمة) بكسر الكاف وسكون اللام كما هو أحد اللغات فيها (أعدتها) أي أعدت تلك الكلمة (بلفظها) أو مجرداً عنها وهذا القسم يكون في الاسم والحرف والفعل فالاول كقولك قام رجل رجل والثاني كقول الشاعر

لا لا أبوح بحب بنته انها \* أخذت على موافقا وعهودا

والثالث (كقولك انتهى انتهى) ولا يخفى ما في ذلك من حسن الاختتام حيث أشار الى انتهاء الباب ولما فرغ من الكلام على التوكيد أخذ في الكلام على البديل فقال

### (باب بيان البديل)

وهو لغة العوض واصطلاحاً التابع المقصود بالحكم بلا واسطة بينه وبين متبوعه كما حده بذلك ابن مالك ويكون في الاسم والفعل كما يعلم من قوله (إذا اسم أو فعل) بدرج الهزمة (لمثله تلا) أي تبع مثله من الاسم والفعل (والحكم للثاني) أي والحال أن الحكم للثاني (وعن عطف) بالحرف (خلا) أي والحال أنه خلا عن عطف واحتز بقوله والحكم للثاني عن النعت والتوكيد وعطف البيان فإن الحكم فيها الاول للثاني وبقوله وعن عطف خلا عن عطف النسق فانه وان كان الحكم فيه للثاني كالاول لكن لم يخل عن العطف وجواب اذا جلة قوله (فاجعله) أي الاسم أو الفعل وانما أفرد الضمير لان العطف بأو هي لاحد الشيتين أو الاشياء فكأنه قال فاجعل أحدهما (في اعرابه) من رفع ونصب وخفض في الاسم أو رفع ونصب وخزم في الفعل (كالاول) أي مثل الاول منهما حال كونك (ملقبا) بكسر القاف المشددة بصيغة اسم الفاعل (له) أي لاحدهما (بلفظ البديل) أي بلفظ هو البديل ولما ذكر حكم البديل شرع في بيان أقسامه فقال (كل) من كل أي بدل كل من كل وضابطه أن يكون المراد بالثاني ما أريد بالاول وانما لم يعبر الناظم بما عبر به الاصل في هذا القسم أعني قوله بدل الشيء من الشيء لأن ذلك لا يختص ببديل الكل من الكل بل يشمل غيره اذ بدل البعض من الكل يصدق عليه انه بدل الشيء من الشيء لكن أجيب عن الأصل بان المراد بالشيء المساوي لا مطلق الشيء وما عبر به الناظم هو ما عبر به الجمهور وعبر ابن مالك ببديل المطابق وهو أولى لصلاحته لاسم الله تعالى نحو الى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الجر (وبعض) من كل أي وبدل بعض من كل وضابطه أن يكون الثاني جزءاً من الاول قليلاً كان ذلك الجزء أو كثيراً أو مساوياً (واشتغال) أي وبدل اشتغال وضابطه أن يشتمل المبدل منه على البديل وان لم يكن كاشتغال الطرف على المظروف (وغلط) أي وبدل غلط وليس المراد ان البديل نفسه غلط بل المراد أنه بدل عن لفظ وقع غلطاً وضابطه أن لا يقصد ذكر الاول بل يسبق اليه لسانه (كذلك اضراب) أي بدل اضراب ويسمى بدل البداء وضابطه أن يقصد ذكر الاول ثم بعد الاخبار به ببذوله أن يخبر بالثاني وحينئذ (فبانحس انضبط) أي فالبديل انضبط بهذه الخمس وقد أغفل الناظم سادساً وهو بدل النسيان وضابطه أن يقصد ذكر الاول ثم يتبين فساد ذلك القصد فيقصد ذكر الثاني لا يقال يكفي بدل الغلط عن بدل النسيان لاننا تمنع ذلك اذ الغلط في اللسان والنسيان في الجنان وقد مثل الناظم لما ذكره من الاقسام على اللف والنشر المرتب حيث قال فالاول أعني بدل الكل من الكل (كقوله) (جاءني زيدا أخوك و) الثاني أعني بدل البعض من الكل كقوله (أكل عندى رغيفاً نصفه ولا بد في هذا القسم كالذي بعده من ضمير مطابق للبديل منه مذكور كما مثل الناظم أو مقدر كافي قوله تعالى وثمة على الناس حج البيت من استطاع اليه سبيلاً أي من استطاع منهم (و) الثالث أعني بدل الاشتغال كقولك (قد وصل الى) بتشديد الياء (زيد علمه الذي درس) أي درسه (و) الرابع والخامس والسادس أعني بدل الغلط وبدل الاضراب وبدل النسيان (قد ركب اليوم بكراً الفرس) فإن قلت بكراً دون

وان تؤكّد كلمة أعدتها

بلفظها كقولك انتهى

انتهى

(باب البديل)

إذا اسم أو فعل لمثله تلا

والحكم للثاني وعن

عطف خلا

فاجعله في اعرابه كالاول

ملقباً له بلفظ البديل

وكل وبعض واشتغال

وغلط

كذلك اضراب فبانحس

انضبط

جاءني زيدا أخوك وأكل

عندي رغيفاً نصفه

وقد وصل

الى زيد علمه الذي

درس

وقد ركب اليوم بكراً

الفرس

ان قلت بكراً دون

قصد) بان سبق اليه لسانك (ف) لفظ الفرس في المثال المذكور (غلط) أي بدل غلط (أو قلته) أي بكرا (قصدا) بان قصدها ولا تم بعد الاخبار به بذلك أن تخبر بالفرس (ف) لفظ الفرس (اضراب فقط) أي بدل اضراب لا غلط ويسمى بدل البداء كما علمت أو قلته قصدا ثم تبين لك فساد ذلك القصد فقصدت ذكر الفرس فلفظ للفرس بدل نسيان وهذه الامثلة كلها في بدل الاسم من الاسم ومثال بدل الفعل من فعل ماذا كره في قوله (والفعل) أي وبديل الفعل (من فعل ك) قولك (من يؤمن) بما جاء به للنبي صلى الله عليه وسلم (يثب) على ايمانه (يدخل جنائلكم) (فيها تعب) فمن شرطية ويؤمن فعل الشرط ويثب جواب الشرط ويدخل جنائلكم من يثب وهو بدل كل من كل لان المراد بالتواب دخول الجنان ولم ينزه فيها تعب بدل من يدخل جنائلكم هو بدل لاشتمال لان دخول الجنان يشتمل على عدم نيل التعب فيها وقسمثل بعضهم لبديل الكل من الكل بقوله تعالى ومن يفعل ذلك يلق أثاما يضاعف له العذاب وليبدل البعض من الكل بما اذا قلت ان نصل تسجد لله رجحا وليبدل الاشتمال بقول الرازي

ان على الله أن يتابعها \* تؤخذ كرها أو تحجب طائعا

ولبديل للغلط والاضراب والنسيان بما اذا قلت ان تأتينا تسألنا نعطيك فان قلت تأتينا من غير قصد بان سبق لسانك اليه فتسألنا بديل غلط وان قلت تأتينا قصدا بان قصدها ولا ثم بعد الاخبار به بذلك أن تخبر بتسألنا فتسألنا بديل اضراب ويسمى بدل البداء كما تقدم ولن قلت تأتينا قصدا ثم تبين لك فساد ذلك القصد فقصدت ذكر تسألنا فتسألنا بديل نسيان \* ولما انتهى الكلام على مرفوعات الاسماء شرع في الكلام على منصوباتها فقال

(باب) بيان (منصوبات الاسماء)

أي الاسماء المنصوبة أو المنصوبات من الاسماء أو منصوبات هي الاسماء فالإضافة في كلامه ما من إضافة الصفة للموصوف أو من الإضافة التي على معنى من أو من الإضافة البيانية وقد بينا بقوله (ثلاثة من سائر الانما خلت) أي مضت حال كونها (منصوبة) فلا حاجة إلى ذكرها هنا والمراد بهذه الثلاثة خبر كان واسم ان ومفعول لا ظن (وهذه) المذكورات هنا (عشر تلت) أي تلت الثلاثة المتقدمة (وكلها) أي كل هذه العشرة (تأتي على ترتيبه) أي ترتيب كل (أو لطف في الذكر مفعول به) والضمير في به يعود إلى الموصوف المحذوف والتقدير لم لم مفعول به (وذلك) أي المفعول به هو (لم جاء) حال كونه (منصوبا) لفظا كما في قولك ضربت زيدا أو محلا كما في قولك ضربت هذا أو تقديرا كما في قولك ضربت الغني وحال كونه قد (وقع \* عليه) أي تعلق به (فعل) لغوي وهو الحدث اثباتا (ك) قولك (احذروا أهل الطمع) أو قويا كقولك لا تخفروا أهل التقوى وهو قسمان لا ثالث لهما كما أشار إليه بقوله (في ظاهر ومضمر قد انحصر) فلا يخرج عنهما (وقد مضى التمثيل للذي ظهر) أي في قوله احذروا أهل الطمع (وغيره) أي غير الذي ظهر (قسمان أيضا) أحدهما (متصل) وذلك (ك) قولك (جاءني) زيد (و) كقولك (جاءنا) عمرو (و) الآخر (منفصل مثاله) أي مثال المنفصل (إلى) حيث (أو أياها حيث) من التحية (أكرم بالذي حيانا) هذا ليس محط المثال وإنما هو تميم اقتصر الناظم في تمثيل كل من للتصل والمنفصل على ضمير المتكلم ولم يذكر غيرهما لعدم المقايسة كما أشار إليه بقوله (وقس بذين) أي بهذين الضميرين أي إلى أياها (كل مضمر فصل) من ضمائر الخطاب كما في قولك إياي يازيد أكرمك وإياك يا هندا أكرمك وإياي يازيدان أكرمك وإياكم يازيدون أكرمك وإياكن يا هندات أكرمك وضمائر الغائب كما في قولك يازيد يا هندا أكرمك وضمائر الغائب كما في قولك يازيد يا هندا أكرمك والزيدون يابهم أكرمك والهندات يابهم أكرمك (و) قس (ب) بذي النين قبل أي بالضميرين الذين ذكرنا قبل ذلك في المتصل (كل) مضمر (متصل) من ضمائر الخطاب كما في قولك أكرمك يازيد أكرمك يا هندا أكرمك كما يازيدان أو يا هندات أكرمككم يازيدون أكرمككم

قصد فقط

أو قلته قصدا قاضراب

فقط

والفعل من فعل كمن

يؤمن يثب

يدخل جنائلكم لم ينل فيها

تعب

(باب منصوبات

الاسماء)

ثلاثة من سائر الاسماء

خلت

منصوبة وهذه عشر

تلت

وكلها تأتي على ترتيبه

أو لطف في الذكر مفعول به

وذلك لم جاء منصوبا

وقع

عليه فعل كاحذروا

أهل الطمع

في ظاهر ومضمر قد

انحصر

وقد مضى التمثيل للذي

ظهر

وغيره قسمان متصل ومنفصل

كجاءني وجاءتكم ومنفصل

مثاله إياي أو إياكم

حيث أكرم بذي النين

وقس بذين كل مضمر

فصل

وبالذين قبل كل متصل

ياهندلب وضائر الغائب كما في قولك زيدا كرمته وحننا كرمتهلوا زيدا ان لو اهلنا ان كرمتهلوا زيدا  
 ا كرمتهم واهنتا كرمتهن وحيثنا (فكل قسم منهما) أي من المتصل والمنفصل (فما انحصر \* ما جاء  
 من أنواعه) أي من أنواع كل قسم منهما (في اثني عشر) اثنان لتكلم وخسة للمخاطب وخسة للغائب  
 وجعلها اثنا عشر واعلم أن الضمير فيما تقدم انما هو الكاف والهاء في المتصل وايا في المنفصل واللواحق لها  
 حروف خطاب وضعية وتكلم وتثنية وجمع على الصحيح لكن الضمير في هاء الغائبة مجموع الهاء والالف  
 للزوم الالف وحكي السيرافي أنه لا خلاف في ذلك كما قاله في التسهيل \* ولما تكلم على المفعول بدأ أخذ بتكلم على  
 المصدر فقال

(باب) بيان (المصدر)

وهو اسم الحلت الجاري على فعله بخلاف اسم المصدر فانه اسم الحلت الغير الجاري على فعله نحو نوضا وضوا  
 واغتسل غسلا وليس المراد هنا بيان المصدر من حيث هو وانما المراد بيانه من حيث انه ينصب مفعولا مطلقا  
 وهو اما مؤ كدلهامه نحو ضربت ضربا أو مبين لنوعه نحو ضربت ضرب الامير أو لعدده نحو ضربت  
 ضربتين وقد ذكر الناظم ضابطا للمصدر توضيحا للتعلم حيث قال (وان ترد تصريف نحو قاما) أي نحو يله  
 الى صيغ مختلفة (فقل) في مضارعه (يقوم ثم قل) في مصدره (قيام) وقل في أمره قم وفي اسم الفاعل منه قائم  
 (فما يجي \* ثالثا) في تصريف الفعل (ف) هو (المصدر) وهذا انما هو بحسب ما جرى في  
 العرف من تقديم الماضي وتأخير المضارع والتثليث بالمصدر والافتد بجي \* المصدر أولا كما اذا نطقت أولا  
 بالمصدر ثم بالماضي وهكذا وقد يجي \* ثانيا كما اذا نطقت أولا بالماضي ثم بالمصدر وهكذا وقد يجي \* رابعا كما اذا  
 نطقت بالماضي ثم بالمضارع ثم بالامر ثم بالمصدر وهكذا وقد ذكر حكمه بقوله (ونصبه بفعله مقدر) وهو قسمان  
 لفظي ومعنوي فالاول ما وافق فعله في اللفظ والمعنى والثاني ما وافقه في المعنى فقط كما أشار اليه بقوله ( فان  
 يوافق) أي المصدر (فعله الذي جرى) في الذكر (في اللفظ) من حيث الحروف والحركات والسكنات  
 (و) في (المعنى فلفظيا يرى) وهذا هو القسم الاول (أووافق) فعله في (المعنى فقط) أي دون اللفظ (وقد  
 روى) أي المصدر (بغير لفظ الفعل فهو معنوي) وهذا هو القسم الثاني واذا عرفت ذلك ( فقم قياما من  
 قبيل الاول) وهو اللفظي (وقم وقوا من قبيل ما يليه) وهو المعنوي وهذا التقسيم انما يتمشى على ما ذهب  
 اليه المازني من أن المعنوي منصوب بالفعل المدكور معه وأما على ما ذهب اليه غيره من أنه منصوب بفعل  
 مقدر من لفظه فيكون المصدر لفظيا أبدا لان فعله لا يكون الامن لفظه \* ولما تكلم على المصدر أخذ بتكلم  
 على الظرف فقال

(باب) بيان (الظرف)

وهو لغة الوعاء واصطلاحا ما ذكره بقوله (هو اسم وقت أو) اسم (مكان) قد (انتصب \* كل) منهما (على  
 تقدير) معنى (في) وهو الظرفية (عند العرب) لان العبرة بهم دون غيرهم ومحل ذلك (اذا أتى ظرف  
 المكان) حال كونه (مبهما) بان دل على مكان غير معين كأمام وخلف ووراء الى آخر الامثلة الآية في اسم  
 المكان واحتراز بذلك عما اذا كان ظرف المكان مختصا بان دل على مكان معين كسجدودار ونحو ذلك  
 فانه لا ينصب على الظرفية الا على سبيل التوسع وأما ظرف الزمان فلا يشترط أن يكون مبهما كما أشار اليه  
 بقوله ومطلقا (في غيره) أي غير ظرف المكان (فليعلم) فلا فرق بين أن يكون مبهما أو مختصا والاول هو  
 مادل على زمان غير معين نحو لحظة وحين وضابطه كل ما لا يصلح جوابا للثاني ولا لاسم والثاني مادل على زمان  
 معين كيوم ويومين وضابطه كل ما يصلح جوابا للثاني أو كم وعلم من ذلك أن المصدر من قبيل المختص خلافا  
 لمن جعله قسما ثانيا ولما ذكر فيما تقدم أن الظرف منتصب احتاج الى بيان ما انتصب به فقال (والنصب)  
 للظرف مكانيا كان أو زمانيا (بالفعل الذي به) أي معه (جرى) فالمسكني (ك) قولك (مرت ميلا  
 و) الزماني كقولك (اعتكفت أشهرا) جمع شهر (أولية) وهي من غروب الشمس الى طلوع المجر

فكل قسم منهما قد  
 انحصر

ما جاء من أنواعه في اثني  
 عشر

(باب المصدر)

وان ترد تصريف نحو  
 قاما

فقل يقوم ثم قل قياما  
 فما يجي \* ثالثا فالمصدر  
 ونصبه بفعله مقدر  
 فان يوافق فعله الذي  
 جرى

في اللفظ والمعنى فلفظيا  
 يرى

أووافق المعنى فقط وقد  
 روى

بغير لفظ الفعل فهو  
 معنوي

فقم قياما من قبيل الاول  
 وقم وقوا من قبيل ما يلي

(باب الظرف)

هو اسم وقت أو مكان  
 انتصب

كل على تقدير في عند  
 العرب

اذا أتى ظرف المكان  
 مبهما

ومطلقا في غيره فليعلم  
 والنصب بالفعل الذي به

جرى  
 كمرت ميلا واعتكفت

أشهر \* أولية



(أو يوما) وهو من طلوع الفجر إلى غروب الشمس (أوسنينا) جمع سنة (أومدة) وهي القطعة من الزمان (أوجعة) وهي الأسبوع (أوحينا) وهو اسم لزمان مبهم (أوقم صباحا) وهو من نصف الليل إلى الزوال (أومساء) بفتح الميم والمد وهو من الزوال إلى نصف الليل (أوسحر) وهو آخر الليل قبيل الفجر وهو بلا تنوين إذا أُرجمت به سحر ليلة بعينها وبالتنوين إذا لم ترد به ذلك (أوغدوة) وهو من وقت صلاة الصبح إلى طلوع الشمس (أوبكرة) وهي من طلوع الفجر عند أهل الشرع ومن طلوع الشمس عند أهل اللغة وقوله (إلى السفر) متعلق بقم وهو راجع لجميع ما بينهما (أو) قم إليه (ليلة الاثنين أو) قم إليه (يوم الأحد أو صم غدا) وهو اسم لليوم الذي بعد يومك (أوسرمدا) وهو الزمان المستقبل الذي لانهاية له (أو الأبد) وهو مرادف للسرمد وكذلك الأمد وإن أغفله الناظم وقد تمثيل ظرف المكان بقوله (واسم المكان نحو) قولك زيد (سراماه) والأمام بفتح الهمزة مرادف لقدام وسيأتي (أو) سر (خلفه) وخلفه بفتح الخاء المعجمة ضد أمام أوسر (وراءه) وراء بالمد مرادف خلف أوسر (قدامه) وقدام بضم القاف وتشديد الدال المهملة ضد خلف أوسر (يمينه) ويمين ضد شمال أوسر (شماله) وشمال بكسر الشين ضد يمين أوسر (تلقاه) أي مقابله (أو) سر (فوقه) وهو المكان العالي (أو) سر (تحتة) وهو ضد فوق أوسر (ازاءه) بكسر الهمزة الأولى مع المد وهو بمعنى تلقاه (أو) سر (معه) بسكون العين وهو اسم لمكان الاجتماع (أو) سر (خذاءه) بالمد أي قريبان (أو) سر (عنده) وهو اسم لما قرب من المكان (أو) سر (دونه) وهو اسم للمكان الأسفل (أو) سر (قبله) وهو اسم للمكان المتقدم (أو) سر (بعده) وهو اسم للمكان المتأخر أوسر (هناك) وهو اسم إشارة للمكان البعيد أوسر (أخر) بفتح المثناة وهو بمعنى هناك أوسر (فرسخا) وهو اثنا عشر ألف خطوة أوسر (بريدا) وهو أربعة فراسخ (وهنا) اسم للمكان القريب (قف موقفا سعيدا) وفي ذلك إشارة إلى مفعول وهو من معتل الفاء فقط كوقف يكون بكسر العين ومن معتل اللام وحدها كرمى ومع الفاء كوفي يكون بفتح العين كرمى وموفي ومن الأجوف كباع يكون بكسر العين لكن يدخله النقل كببيع ومن الصحيح يكون بفتح العين إن كانت عين مضارعة مضمومة كافي كل وطلع ومفتوحة كما في شرب وذبح فتقول ما كل ومطلع ومشرب ومنه ساء كان المراد منه الزمان أو المكان أو المصدر فإن كانت عين مضارعة مكسورة كما في ضرب ومكسب كان بفتح العين في المصدر وبكسرهما في اسمي الزمان والمكان فتقول مضرب ومكسب بالفتح إن أردت بكل منهما المصدر وبالكسر إن أردت به اسم الزمان أو المكان وهذا كله في الثلاثي ويكون من غير الثلاثي كاسم المفعول نحو مكرم ويدرج بضم الميم وفتح الراء فيهما \* ولما تكلم على الظرف أخذتكم على الحال فقال

### (باب) بيان (الحال)

وهو لغة ما عليه الشخص من خيرا أو شرا واصطلاحا ما ذكره الناظم بقوله (والحال) هو (وصف) اسم كان أو جملة أو ظرفا أو جارا أو مجرورا (ذوانتصاب) لأنه فضلة والنصب إعراب الفضلات والمراد بالفضلة ما ليس جزءا من الكلام لا ما يستغنى الكلام عنه والالورد نحو قوله تعالى وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما إلا لعبين واحتراز بذلك عن الخبري نحو قولك زيد ضاحك (آتي) بمد الهمزة على أنه اسم فاعل لآبقة صرها على أنه فعل ماض حال كونه (مفسر المبهمة أحيات) محسوسة كانت كما في قولك جاء زيدرا كبا أو غير محسوسة كما في قولك تكلم زيد صادقا واحتراز بذلك عن التمييز في نحو قولك لله دره فارسا وكذلك نعت النكرة المنصوب في نحو قولك رأيت رجلا راكبا (وانما يؤتى به) حال كونه (منكرا) لتلايتهم كونه نعتا إذا كان صاحبها منصوبا وحل غيره عليه وما جاء معرفة في الظاهر ما بالاضافة نحو جاء زيد وحده أو بال نحو أرسلها العراك أو بالعمية نحو جاء التحيز بداد فان بداد علم جنس على التبدد فهو مؤول بالنكرة فوحده بمعنى

أويوما أوسنينا

أومدة أوجعة أوحينا

أوقم صباحا أومساء

أوسحر

أوغدوة أوبكرة إلى

السفر

أوليلة الاثنين أويوم

الأحد

أوصم غدا أوسرمدا

أو الأبد

واسم المكان نحو سر

أمامه

أوخلفه وراءه قدامه

يمينه شماله تلقاه

أوفوقه أوتحتة ازاءه

أومعه أوحذاءه أوعنده

أودونه أوقبله أو بعده

هناك ثم فرسخا يریدا

وهنا قف موقفا سعيدا

(باب الحال)

الحال وصف ذوانتصاب

آتي

مفسرا لمبهمة أحيات

وانما يؤتى به منكرا

منفردا والعراك بمعنى معتركة وبدل بمعنى متبددة (وغالباً) أى فى الغالب (يؤتى به) حال كونه (مؤخراً) بعد صاحب لمفعولاً وانما كان الغالب أن يؤتى به مؤخراً لأنه فضلة وشأن الفضلات للتأخر وذلك (ك) قولك (جاء زيد) حال كونه (راكباً ملفوفاً) وقد ضربت عبده (حال كونه) مكتوفاً) فقد أتى فى ذلك منكراً ولا يكون إلا كذلك نظر الحقيقة ومؤخراً كما هو الغالب (تنبيه) يصح أن يكون قوله ملفوفاً حالاً من زيد وأن يكون حالاً من الضمير فى قوله راكباً وعلى الأول تكون حالاً مترادفة وعلى الثانى تكون حالاً متداخلة (وقد يجىء) أى الحال (فى الكلام) على خلاف الغالب (أولاً) كفى قولك كيف جاء زيد فكيف حال وقد جاء أولاً لأنه قبل صاحبه وتقديم الحال هنا واجب لأن كيف لها الصدارة لتضمنها الاستفهام والغالب أن يكون الحال مشتقاً مستقلاً (وقد يجىء) حال كونه (جامداً) لفظاً (مؤولاً) معنى كفى قوله تعالى فانفر واثبات أى متفرقين وقد يجىء غير منتقل كفى قوله تعالى هو الحق مصداقاً لصدق حال غير منتقل بل لازم للحق (وصاحب الحال الذى تقرراً) فيما تقدم (معرف) حقيقة وقد تقدم فى الأمثلة السابقة وحكاماً بأن كان نكرة مؤخراً عن الحال كفى قوله

لمية موحشاً طلل \* يلوح كأنه خلل

أو مخصصة بوصف كفى قوله تعالى ولما جاءهم كتاب من عند الله مصداقاً بنصب مصداقاً كما قرئ به أو بإضافة كفى قوله تعالى فى أربعة أيام سواء أو بعمول كفى قولك عجب من ضرب الخيل شديداً أو مفيدة للعموم بأن وقعت بعد النفي كفى قوله تعالى وما أهلكن من قرية إلا هم اندرون فجعلتها مندرجاً من حال من قرية لكونها نكرة مفيدة للعموم لوقوعها بعد النفي وأشبهه النفي وهو النهى كفى قولك لا يبيع شخص على آخر مستسهلاً وهذا كله انما هو باعتبار الغالب (وقد يجىء) حال كونه (منكراً) حقيقة بأن كان نكرة ليست فى معنى المعرفة كفى قولك صلى رسول الله صلى الله عليه وسلم جالساً وصلى وراءه رجال قياماً ولا يقاس عليه \* ولما أنهى الكلام على الحال شرع فى الكلام على التمييز فقال (باب) بيان (التمييز)

ويقال المميز والتفسير والمفسر والبيِّن والمبين وهو لغة فصل الشئ عن غيره قال تعالى وامتنازوا اليوم أيها المجرمون أى انفصلوا من المؤمنين (وتعريفه) اصطلاحاً (اسم) صريح فلا يكون جملة وهذا مما فارق التمييز فيه الحال (ذوات تصاب) ويجوز جزمه بمن التمييز العدد والفعل فى المعنى ولذلك قال ابن مالك واجز بمن ان شئت غير ذى العدد \* والفاعل المعنى كطب تقاسم

وخرج بهذا القيد المرفوع وكذا المجرور لكن لا مطلقاً فإن منه ما ليس بتمييز كفى قولك مررت برجل ومنه ما هو تمييز كفى قولك ثلاثة رجال وقفيز بر (فسراً) أى ذلك الاسم (لنسبة) فى جملة ويسمى ذلك تمييزاً بالجملة وضابطه ما رفع إبهام نسبة فى جملة (أو) لـ (ذات جنس قدراً) ويسمى تمييزاً بالمفرد وضابطه ما رفع إبهام اسم قبله بمحل الحقيقة فالتمييز نوعان أحدهما تمييز بالجملة والآخر تمييز بالمفرد والأول قد يكون محمولاً ما عن الفاعل (ك) حافى قولك (انصب زيد عرقاً) فإن الأصل انصب عرق زيد فقول الاسناد عن المضاف الى المضاف اليه وأتى بالمضاف تمييزاً فصار انصب زيد عرقاً (و) كفى قولك (قدعلاً) زيد (قدراً) فإن الأصل قدعلاً قدعراً فقول الاسناد كما تقدم واما عن المفعول كفى قوله تعالى وجفنا الأرض عيوناً فإن الأصل والله أعلم وجفنا عيون الأرض فقول التعلق بالمضاف الى المضاف اليه إلى آخر ما تقدم (و) اما عن المبتدأ كفى قولك (لكن أنت أعلى منزلاً) فإن الأصل منزلتلك أعلى فحذف المضاف واقصص الضمير وأتى بالمضاف تمييزاً فصار أنت أعلى منزلاً والتمييز هنا يصلح أن يكون فاعلاً لوجعل أفعلاً التفضيل فعلاً فيصح أن يقال علامتلك فهو أعلى فى المعنى وحكمه النسب كما قال ابن مالك فى ألقته

والفاعل المعنى انصبين بافعلاً \* مفضلاً كانت أعلى منزلاً

وقد لا يكون فاعلاً فى المعنى وهو ما فعل التفضيل بعضه نحو أنت أفضل فتبه وحكما الجر بالإضافة كما مثل

وغالباً يؤتى به مؤخراً  
لكما زيد راكباً ملفوفاً  
وقد ضربت عبده مكتوفاً  
وقد يجىء فى الكلام أولاً  
وقد يجىء جامداً مؤولاً  
وصاحب الحال الذى  
تقرراً  
معرف وقد يجىء منكراً  
(باب التمييز)  
تعريفه اسم ذوات تصاب  
فسراً  
لنسبة وذات جنس قدراً  
كانصب زيد عرقاً وقد  
علا  
فسراً ولكن أنت أعلى  
منزلاً

الاذا كن افضل التفضيل مضافا الى غيره فنصب نحو انت اكرم الناس رجلا وقد لا يكون محولا من شيء  
 أصلا نحو امتلا الخوض ما موقه دره فارسلوا كرم به أيا (و) الثاني قد يكون واقعا بعد العدد الصريح  
 (ك) حاشي قولك (اشترت أربعا نعاجا) أو الكنا في كافي قولك كم عبدا ملكت وقد يكون واقعا بعد  
 المقدار كما أشار إليه بقوله (أو اشترت ألف رطل ساجا) وهذا مقدار روزني (أو بعته مكبة أرزا) وهذا  
 مقدار كيلي (أو) بعته (قنر باع أو) قدر (ذراع خزا) وهذا مقدار مساحي وعلم من ذلك أن العدد ليس  
 من جملة المقادير وهو قول المحققين لأنه ليس المراد به المقدار وإنما المراد به الحقيقة فاذا قلت عندي عشرون  
 رجلا فالمراد عندي نفس الرجال لا مقدارهم ولذلك لا يصح أن تقول عندي مقدار عشرين رجلا الأعلى  
 معنى آخر بخلاف المقادير فاذا قلت عندي رطل زيت فالمراد عندي مقدار الرطل لا حقيقته ولذلك يصح  
 أن يقول عندي مقدار رطل زيت (وواجب التمييز) عند البصريين (أن ينكرا) خلافا للكوفيين  
 ولا حاجة لهم في قوله \* وطبت النفس يا قيس عن عمرو \* لا مكان حمل أ ل على الزيادة (و) واجبه أيضا (أن  
 يكون) أي التمييز (مطلقا) أي لا غالب فقط كافي الحال (مؤخرا) عن صاحبه فلا يجوز تقديمه عليه \* وليأفرغ  
 من الكلام على التمييز أخذ في الكلام على الاستثناء فقال

### (باب) بيان (الاستثناء)

المتناسب جهة على المستثنى لان الكلام في المنصوبات والمستثنى هو الاسم الواقع بعد الأواحد أي نحوواتها  
 وعلى هذا ففي كلام الناظم استخدام لأنه ذكر اللفظ أولا بمعنى ثم أعاد عليه الضمير بمعنى آخر فإنه لا يصح أن  
 يكون عائدا للاستثناء بمعنى المستثنى وإنما يصح أن يكون عائدا له بمعنى المصدر لكن على تقدير مضاف  
 والتقدير (أخرج ب) (أداته من الكلام) السابق (ما) أي شيئا أو الشيء الذي (خرج \* من حكمه) أي  
 لم يتسلط عليه الحكم رأسا والالزم التناقض لأنه يصير دخلا خارجا في الكلمة المشرفة يجب على المتكلم بها  
 أن يلاحظ أن الحكم بنى اللوهمية منصب على غير المولى سبحانه وتعالى والا كفر والعياذ بالله تعالى (و) هو  
 وإن خرج من حكمه لكن (كان في لفظ) قد (اندرج) ولو بحسب ما يفهم منه عرفا فشم ذلك الاستثناء  
 المنقطع فأنك اذا قلت جاء القوم ففهم من ذلك عرفا محجي مما يتعلق بهم كالخبر فاذا قلت الاحرار فقد أخرجت به  
 من الكلام السابق ما خرج من حكمه ولكن في اللفظ قد اندرج بحسب ما يفهم منه عرفا (ولفظ الاستثناء) أي  
 أي اللفظ المفيد للاستثناء (الذي له حوى) أي جمع (الا) وهي لا تكون الاحرفا (وغير) بالرفع  
 (وسوى) كرضا (سوى) كهدي (سوا) بالقصر للضرورة والافهوب بالمد كسباء وبناء ولا يكون كل  
 من غير وسوى بلغاتها الأربع الامام (خلا) و(عدا) و(حاشا) وقد يقال حشا كما سيأتي وكل من هذه  
 الثلاثة متردد بين الحرفية والفعلية (فج) بسكون العين للضرورة أي مع الاستثناء (الانصب) وجوبا  
 (ما أخرجته) (الا) (من) كلام (ذي تمام) بأن يذكرفيه المستثنى منه (موجب) بفتح الجيم بأن لم يسبقه نفي  
 ولا شبهه وذلك (ك) قولك (قام كل القوم الا واحدا) كقولك (قد رأيت القوم الا خالدا) وكقولك  
 مررت بالقوم الا زيدا فالمستثنى في الاحوال الثلاثة منصوب بالأعلى الاستثناء وجوبا (وان يكن) أي  
 ما أخرجته الا (من) كلام (ذي تمام) بأن يذكرفيه المستثنى منه لكنه غير موجب بأن (اتنى) ولو حكا  
 بأن تقدم عليه نفي أو شبهه (فأبدلن) بنون التوكيد الخفيفة للمستثنى من المستثنى منه (والنصب فيه ضعفا)  
 فالارجح الابدال (هذا اذا) كان الاستثناء متصلا بأن (استثنيت من جنسه) فيترجح حينئذ الابدال  
 ويضعف النصب (ومساواة) وهو الاستثناء المنقطع بأن استثنيت من غير جنسه (فك) كنهه بعكسه) فيترجح  
 حينئذ النصب ويضعف الابدال عند تبيهم وأما أهل الحجاز فيوجبون النصب ولا يهم جاء التنزيل قال  
 تعالى ما لهم به من علم الا اتباع الظن أجمع السبعة على النصب فالمفضل (ك) قولك (لن يقوم القوم

وكاشترت كرم ساجا

أو اشترت ألف رطل

ساجا

أو بعته مكبة أرزا

أو قدر باع أو ذراع خزا

وواجب التمييز أن ينكرا

وأن يكون مطلقا مؤخرا

(باب الاستثناء)

أخرج به من الكلام

ما خرج

من حكمه وكان في لفظ

اندرج

ولفظ الاستثناء الذي له

حوى

الا وغير وسوى سوى سوا

خلا عدا حاشا فجع الانصب

ما أخرجته من ذي تمام

موجب

كقام كل القوم الا واحدا

وقد رأيت القوم الا خالدا

وان يكن من ذي تمام

اتنى

فأبدلن والنصب فيه ضعفا

هذا اذا استثنيت من جنسه

ومساواة حكمه بعكسه

لن يقوم القوم



والجمهور وقيل بفتح بنائه في الحالة المذكورة تضمنه معنى من الاستغراقية بدليل ظهورها في قوله

فقام يذود الناس عنها بسيفه \* وقال ألا من سبيل إلى هند

ولا يخفى أن قول الناظم وعند أفراد اسمها الخ شامل لحالتي التكرار وعدمه فتقول عند عدم التكرار لرجل في الدار يبناء رجل فقط وتقول عند التكرار لأخ لأب موجودان فتلزم بناء كل من الأخ والأب (أو رفعه) حال كونه (منونا ك) تقولك (لأخ ولأب) برفع كل من الأخ والأب مع التنوين (واصبأبا \* أيضا) إذا بنيت الأخ فتقول لأخ ولأب (وإن ترفع أخلًا تنصبا) فيمتنع أن تقول لأخ ولا أب لأنه لا وجه للنصب حينئذ ويجوز بناء الأخ ورفع الأب منونا وعكسه فيجوز أن تقول لأخ ولأب ولأخ ولا أب فتلخص أن الأوجه ستة واحد ممتنع وهو رفع الأول ونصب الثاني والخمسة الباقية جائزة وهذه الأوجه تجري في لاجل ولا قوة إلا بالله وقد أخذ محترز التكرير والاتصال بقوله (وحيث عرفت اسمها) بأن أنت به معرفة (أوفصلا) عنها (فارفعه) (ونون) (والتزم تكرار لا) عند غير المبرد وابن كيسان فالأول (ك) تقولك (لأعلى حاضر ولا عمر) أي حاضر (و) الثاني كافي قولك (لأننا عبد ولا ما يدخر) من المال \* ولما أنهى الكلام على لا شرع في الكلام على النداء فقال

﴿ باب النداء ﴾

وهو طلب الإقبال يا أو إحدى أخواتها وتعبير الأصل بالنداء أولى من تعبير الناظم بالنداء لأن المقصود انما هو المنادى كما يصرح به قوله (خس) بلاهاء ويجوز أن يقال خسة (تنادى) بكسر الدال وفتحها فالأول على أنه مبنى للفاعل والثاني على أنه مبنى للفعول (وهي مفرد علم) والمراد بالمفرد هنا وفي باب لا السابق ما ليس مضافا ولا شبيهه ولو لمثنى أو جموعا والمراد بالعلم ما كان تعريفه سابقا على النداء (ومفرد منكر قصدا يؤم) أي يؤم قصدا (ومفرد منكر سواء) أي سوى ما يؤم قصدا (كذا المضاف) لغير كاف الخطاب فلا يقال يا غلامك مثلا (والندى ضاهاه) أي شابهه في كونه تعلق به شيء من تمام معناه وفي كونه عاملا فيما بعده وفي كونه مطولا (فالاولان) وهما المفرد العلم والمنكر المقصود (فهما البنائز \* على الذي في رفع كل قد علم \* من غير تنوين على الإطلاق) فإن كان كل منهما يرفع بالضم بنى على الضم وإن كان كل منهما يرفع بالالف بنى على الالف وهكذا ومن هذا يعلم أن عبارة الناظم أولى من قول الأصل فالأصل المفرد العلم والنكرة المقصودة فيبينان على الضم من غير تنوين لكن أجيب عن الأصل بأنه أراد بالضم ما يشمل نائبه وقوله من غير تنوين لا يحتاج إليه إذ من المعلوم أن للبنى لا ينون واتخاذ كره توضيحاً ومحل كونه من غير تنوين في حالة الاختيار وأما في حالة الاضطرار فينبون الملمع الضم تشبيهاً بمر فروع ممنوع من الصرف اضطرالى تنوينه وإما مع النصب تشبيهاً بالمضاف لطلوه بالتنوين وكلاهما سموع عن العرب فمن الأول قوله

سلام الله بمطر عليها \* وليس عليك بمطر السلام

﴿ ومن الثاني قوله ﴾

ضربت صدرها الى وقالت \* يا عديا لقد وقتك الأواقي

(والنصب في الثلاثة البواقي) وهي المنكر غير المقصود والمضاف والمضاهية فالمفرد العلم (ك) تقولك (يا على) والمنكر المقصود كقولك (يا غلام بنى انطلق) إذا أردت غلاما معينا والمنكر غير المقصود كقول الواعظ (يا غلاما عن ذكره بأق) من غفلتك وهذا المثال يصلح أن يكون من قبيل الشبيه بالمضاف لأنه تعلق به شيء من تعلم معناه والمضاف كقولك (يا كاشف البلى) والاضافة في هذا المثال غير محضة (ويا أهل الثنا) والاضافة في هذا المثال محضة فأشتر بتكرار المثال إلى أنه لا فرق بين الاضافتين (و) الشبيه بالمضاف كقولك (يا طيف بالعباد الطيف بنا) وكقولك يا حسن وجهه وكقولك يا طالعاجلا وكقولك يا ثلاثة وثلاثين فيمن

أورفعه منونا

كلا أخ ولأب وانصب أبا

\* أيضا وان ترفع أبا

لا تنصبا

وحيث عرفت اسمها

أوفصلا

فارفع ونون والتزم

تكرار لا

كلا على حاضر ولا عمر

ولأننا عبد ولا ما يدخر

﴿ باب النداء ﴾

خس تنادى وهي مفرد

علم

ومفرد منكر قصدا يؤم

ومفرد منكر سواء

كذا المضاف والذي

ضاهاه

فالاولان فهما البنائز

على الذي في رفع كل

قد علم

من غير تنوين على

الإطلاق

والنصب في الثلاثة البواقي

كما على يا غلام بنى انطلق

يا غلاما عن ذكره

أق

يا كاشف البلى ويا أهل

الثنا

ويا طيف بالعباد الطيف

بنا



سميته بذلك وأما اذا ناديت جماعة عدتهم كذلك فان كانت غير معينة كان ذلك من قبيل التكررة غير المقصودة فتصيب كلام من المعطوف والمعطوف عليه وان كانت معينة كانت من قبيل التكررة المقصودة فنضم الاول وتنصب الثاني وترفعه فتقول يا ثلاثة والثلاثين أو والثلاثون كما تقول يا ثريد والحرث بنضم زيد وتنصب الحرث وترفعه وهذا اذا لم تعديا ولا تعين الضم والتجريد عن ال فتقول يا ثلاثين يا ثلاثون ولما انتهى الكلام على النداء شرع في الكلام على المفعول لاجله فقال

### باب المفعول لاجله

ويسمى المفعول من أجله والمفعول له وقد بين ذلك بقوله (والمصدر) القلبي (انصب) جوارزا (ان أنى) أى المصدر (ياتا) \* لعله الفعل الذى قد كانا) أى وجد (وشرطه) زيادة على ما ذكر (اتحاده) أى المصدر (مع) بسكون العين للضرورة (عامله) \* فيما له من وقته وفاعله) ولو تقديرا بجملة الشروط خمسة الاول أن يكون مصدرا نخرج غير المصدر فلا يجوز أن تقول جئتكم السمن والعسل والثاني أن يكون قلبيا نخرج غير القلبي فلا يجوز أن تقول جئتكم قراءة العلم ولا قتلا للكافر والثالث أن يكون علة للفعل الذى قبله نخرج غير العلة نحو ضربت ضربا فانه مفعول مطلق والرابع أن يكون مشاركا لعامله في وقته نخرج غير المشارك له فيه فلا يجوز أن تقول تأهبت اليوم سفرا غدا والخامس أن يكون مشاركا لعامله في فاعله نخرج غير المشارك له فيه فلا يجوز أن تقول جئتكم محبتكم إياي وانما قلنا ولو تقديرا ليدخل قوله تعالى يريكم البرق خوفا وطمعا فانه في تقدير يجعلكم ترون البرق خوفا وطمعا ثم هذه الشروط لجواز النصب لا لوجوبه كما أفسرنا اليه قال ابن مالك وان شرط فقد \* فاجزره بالحرف الخ والمستوفى للشروط المذكورة (ك) قولك (قم لزيدا اتقاء شره) بالاشباع (و) قولك (اقصد عليا ابتغاء بره) بالاشباع \* ولما انتهى الكلام على المفعول لاجله شرع في الكلام على المفعول معه فقال

### باب المفعول معه

أى الذى وقع الفعل بمصاحبته وقد بينه بقوله (تعريفه) أى للمفعول معه (امم) صريح ولو منى أو مجموعا وخرج بذلك الفعل نحو لاته عن خلق وتأتى مثله \* عار عليك اذا فعلت عظيم والجملة نحو سرت والشمس طالعة فليس كل منهما مفعولا معه وهذا الاسم (بعدوا) دالة على المعية بلا تشريك في الحكم وخرج بذلك الاسم بعد غير الواو ونحو جئت مع زيد وبعدا الواو التى لم تدل على المعية نحو اشترك زيد وعمر وقد (فسرا) أى بين الاسم المذكور (من كان معه فعل غيره جرى) أى الشئ الذى كان جرى معه فعل غيره والمراد من الفعل هنا الفعل اللغوى وهو الحث ولا بد أن يكون هذا الاسم مسبوقا بجملة فعلية أو اسمية فيها معنى الفعل وحروفه فالاولى كما في قولك سرت والنيل والثانية كما في قولك أناسا ثروا والنيل فلا يجوز هذا لك وأباك نعم الجملة المقدرة كاللفظة نحو قولهم كيف أنت وقصعة من ثريد فان التقدير كيف تكون وقصعة من ثريد خفف الفعل واتصل ضمير واذا أردت بيان حكمه (فانصبه) أى الاسم المذكور (بالفعل الذى به اصطحب) أى الذى اقترن به (أو) بـ (شبه فعل) كاسم الفاعل فالاول (ك) قولك (استوى) أى ارتفع (الماء والخشب) أى مع الخشب وهو المقياس الذى يعرف به قدر ارتفاع الماء وقت زيادته (و) الثانى (ك) قولك (الامير قادم والعسكرا) أى مع العسكرو هو جند الامير واعلم أن الاسم بعد الواو له خمس حالات الاولى ترجع العطف وذلك اذا امكن بلا ضعف في اللفظ نحو جاء الامير والجيش فيترجع العطف في ذلك لأنه الاصل وقد امكن بلا ضعف في اللفظ والمعنى (و) الثانية ترجع المفعولية وذلك اذا لم يمكن العطف الا بضعف في اللفظ (نحو) قولك (سرت والامير للقرى) فترجع المفعولية في ذلك لان العطف على ضمير الرفع المتصل من غير فصل ضعيف قال ابن مالك

### باب المفعول لاجله

والمصدر انصب ان أنى ياتا

لعله الفعل الذى قد كانا وشرطه اتحاده مع عامله فيما له من وقته وفاعله كتم لزيدا اتقاء شره

واقصد عليا ابتغاء بره

### باب المفعول معه

تعريفه اسم بعد واو فسرا

من كان معه فعل غيره جرى

فانصبه بالفعل الذى به

اصطحب

أو شبه فعل كاستوى

الما والخشب

وكالامير قادم والعسكرا

ونحو سرت والامير

للقرى



كانت للاستحقاق نحو الحمد لله و (عن) ومن معانيها المجاوزة وتكون حقيقة في الاجسام نحو رميت عن  
 القوس ومجازية في المعاني نحو أخذت العلم عن فلان و (على) ومن معانيها الاستعلاء ويكون حقيقة نحو  
 صعدت على الجبل ومجازا نحو عليه دين وأما نحو توكلت على الله فهو بمعنى الاضافة والاستناد أي أضفت توكلت  
 وأسندته الى الله اذ لا يعلم على الله شيء لا حقيقة ولا مجازا كما قاله الفارسي في شرح الالفية (كذاك) أي مثل  
 ذلك (واو) في الحلف نحو والله لأفعلن كذا وهما شروط ثلاثة الأول أن يحذف فعل القسم فلا يقال أقسم  
 والله كما يقال أقسم بالله والثاني أن لا تستعمل في قسم السؤال فلا يقال والله أخبرني كما يقال بالله أخبرني  
 والثالث أن لا تدخل على الضمير فلا يقال وك كما يقال بك وكذاك (با) بالقصر في الحلف نحو بالله لأفعلن  
 كذا ولا يشترط فيها شيء مما ذكر في الواو وكان الأولى تقديم الباء على الواو لأن الباء هي الاصل لكن قد يقال  
 قدمت الواو لكثرة دورانها على الألسنة (وتاء في الحلف) نحو والله لأفعلن كذا وحكي ترب الكعبة وهو شاذ  
 لأنها تختص بلفظ الجلالة ويشترط فيها الشروط السابقة في الواو وقد تبدل التاء هاء فيقال ها الله بقطع الهمزة  
 ووصلها مع اثبات الألف وحذفها ويعلم من كلام الرضي أن معنى حروف القسم الاصلاق فكان القسم لصق  
 بالمقسم به كصوق الداء للرجل وكذا (مد) و (منذ) نحو ما رأيته مديوم الخميس أو مديوم الجمعة وكذا  
 (رب) أي للتقليل قليلا وللتكثير كثيرا ويشترط تصديرها وتأخير العامل وتنكير المجرور بها وما أحسن  
 ما قاله بعضهم خليلي للتكثير رب كثيرة \* وجاءت لتقليل ولكنه يقل

وتصديرها شرط وتأخير عامل \* وتنكير مجرور بها كذا نقل

ويعلم من اشتراط تنكير مجرورها انها لا تنجر الضمير وقد تنجره قليلا بشرط أن يكون ضمير غيبة مفردا  
 مذكرا أبدا مفسرا بتمييز مطابق للعني نحو ربه رجلا رجلا رجلا ربه رجلا ربه امرأته امرأته امرأته ربه نساء  
 وهي حرف جر شبه بالزائد فجرور هاء في محل رفع على الابتداء في نحو رب رجل صالح عندي وفي محل نصب  
 في نحو رب رجل صالح لقيت وفي محل رفع أو نصب في نحو رب رجل صالح لقيته كما في قولك هذا لقيته وكذا  
 (واو رب المنحذف) نحو ويل أي ورب ليل في قول امرئ القيس

ويل كموج البحر أرخى سدوله \* على بأنواع الهموم ليتلى

وما ذكره الناظم كالاصل من أن واو رب المنحذوفة جارة هو قول المبرد والكوفي والصحيح أن الجار هو رب  
 المنحذوفة لا الواو ثم مثل الناظم بعض الحروف السابقة حيث قال وذلك (ك) قولك (مرت من مصر الى  
 العراق) وصمت من يوم الاثنين الى يوم الخميس (و) كقولك (جئت للحبوب باشتياق) مني له \* ولما تكلم  
 على حروف الخفض شرع يتكلم على الاضافة وهي خاتمة الكتاب فقال

باب الاضافة

وهي لغة الاسناد واصطلاحاً نسبة تقييدية بين شيئين تقتضي انجرار ثانيهما وقديين أحكامها بقوله (من  
 المضاف) الذي هو الأول من المتضيفين (أسقط التنوين) اذا كان منونا فلا يجتمع التنوين والاضافة وما  
 أحسن قول بعضهم كأي تنوين وأنت اضافة \* فأين تراني لا تحل مكانيا

(أونونه) التي تلي الاعراب وذلك (ك) قولك (أهلكم) هم (أهلونا) فان الأصل أهل لكم أهلونا لنا نحن  
 التنوين من الأول وحذفت النون من الثاني وحذفت اللام فيهما للتخفيف فصار أهلكم أهلونا واخفض  
 به أي بالمضاف على الصحيح وقيل بالاضافة وقيل بالحرف المنوي (الاسم الذي له) أي للمضاف (تلا) أي تبع  
 وذلك الاسم هو المضاف اليه (ك) قولك (قاتلا غلام زيد) باضافة قاتلا الى غلام ثم اضافة غلام الى زيد  
 (قتلا) بالبناء للجهول (وهو) أي وذلك الاسم الذي هو المضاف اليه (على) ثلاثة أقسام كما قاله ابن مالك  
 تبعاً لطائفة فاما أن يكون على (تقدير) وذلك اذا كان المضاف اليه ظرفاً للمضاف (أو) على تقدير (لام)

عن علي  
 كذاك واو با وتاء في  
 الحلف

مد منذ واو رب  
 المنحذف

كسرت من مصر الى  
 العراق

وجئت للحبوب  
 باشتياق

باب الاضافة

من المضاف أسقط  
 التنوين

أونونه كأهلكم أهلونا  
 واخفض به الاسم الذي

له تلا

كقاتلا غلام زيد  
 قتلا

وهو على تقدير في أولام

الملك والاختصاص أو الاستحقاق وذلك إذا كان المضاف اليه مالاً كاللضاف أو محتسباً أو مستحقاً له (أو) على تقدير (من) التبعية وذلك إذا كان المضاف اليه جنساً للمضاف وذلك (ك) قولك (مكر الليل) أي مكر في الليل (أو غلام) زيد (أو عبز) أي غلام لزيد أو عبز لزيد (أو أنازج) أي أنا من زجاج وهو معروف (أو ثوب خز) أي ثوب من خز وهو نوع من الحرير (أو ك) قولك (باب ساج) أي باب من ساج وهو نوع من الخشب واقتصر الجمهور على قسمين ولذلك اقتصر عليهما الأصل (وقدمت) (وأحكام كل تابع) حال كونها (مبسوطة) أي سبق الكلام عليها مبسوطة (في) الكلام على (الاربع التوابع) التي هي النعت والعطف والتوكيد والبدل وحيث فلا حاجة إلى التسكيم عليها هنا ولذلك لم يتكلم عليها الأصل في هذا الباب \* ثم استغاث الناظم حيث قال (فيا الهى) والاضافة في ذلك لتشريف المضاف اليه (الطف بنا) بسبب لطفك بنا (تنبع \* سبل) بسكون الباء للضرورة والافساح كطرق لفظاً ومعنى فكانه قال طرق (الرشاد والهدى) أي الاهتداء والعطف في ذلك للتفسير (و) بسبب ذلك (ترتفع) إلى المراتب العالية \* ثم أرخ تأليفه بقوله (وفي) شهر (جنادى سادس) شهر السنة التي هي تمام (السبعين) السكينة (بعدها) و فراغ (تسع) أي تسعمائة (من السنينا) في شهر جنادى من سنة سبعين وتسعمائة من الهجرة الشريفة (قد تم نظم هذه المقدمة) وهو (في ربيع ألف) بيت فعدة أيانه مائتان وخمسون حال كونه (كافياً من أحكامه) أي أتقنه يقال أحكمت الشيء إذا أتقنته وقد أبدل من الناظم السابق قوله (نظم الفقير) إلى الله تعالى أخذاً من قوله تعالى يا أيها الناس أنتم الفقراء إلى الله (الشرف العمر يطى) نسبة لعمر يطى قرية من شرقية بلبس (ذى العجز) عن الأشياء إذ لا قدرة للعبد على شئ من الأشياء (و) (ذى) التقصير (في الطاعات) (و) (ذى) (التفريط) في العبادات وانه اعترف الناظم بالعجز والتقصير والتفريط لأن ذلك شأن العارفين ثم قال (والحمد لله مدى الدوام) كناية عن التأيد (على جزيل الفضل والانعام) والاضافة في ذلك من اضافة الصفة للموصوف (وأفضل الصلاة والتسليم) كائن (على النبي المصطفى الكريم) أي البالغ في الكرم الغاية القصوى (محمد) (على) (محبته) والصحب اسم جمع لصاحب لاجع له على الصحيح لأن فعلا ليس من صيغ الجمع عند سيبويه خلافاً للاخفش (و) (على) (الآل) والآل اسم جمع لا واحده من لفظه ثم وصف كلاماً من الصحب والآل بقوله (أهل التقى) (و) (أهل) (العلم) (أهل) (الكمال) والتقى اسم من التقوى وهى امثال المأمورات واجتناب المنهيات وانما ختم الناظم مقدمته بالحمد والصلاة والتسليم على النبي والصحب والآل كما بدأها بذلك رجاء قبولها لأن الله أكرم من أن يقبل الطرفين ويرد ما بينهما \* وهذا آخر ما يسره الله تعالى على هذه المقدمة مع تراكم الاكدار ولكن الحمد لله على ما جرت به الاقدار وها أنا أرجو من الله قبوله وأن يجعل إلى أعلى الدرجات وصوله نسأله سبحانه وتعالى أن يختم لنا بالإيمان مع النظر لوجهه الكريم في دار الجنان وصلى الله على سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين وكان الفراغ من جمعه يوم الاثنين المبارك في شهر رجب المبارك من شهر سنة ألف ومائتين وتسع وعشرين من الهجرة النبوية على صاحبها أفضل الصلاة وأزكى التحية وبقية التوفيق لأرب غيرة ولا يرجى الاخير نسألك اللهم توبة صادقة تسطع على بواطننا وظواهرنا أنوارها ويؤزل بها عنا آثار المعاصي ويغيرها آمين

أومن كمكر الليل  
أوغلام  
أوعبز يداً وأنازج  
أوثوب خز أو كباب ساج  
وقدمت أحكام كل  
تابع  
مبسوطة في الاربع  
التوابع  
فيا الهى الطف بنا فتنبع  
سبل الرشاد والهدى  
فترتفع  
وفي جنادى سادس  
السبعين  
بعدها تسع من السنينا  
قد تم نظم هذه المقدمة  
في ربيع ألف كافياً من  
أحكامه  
نظم الفقير الشرف  
العمر يطى  
ذى العجز والتقصير  
والتفريط  
والحمد لله مدى الدوام  
على جزيل الفضل  
والانعام  
وأفضل الصلاة والتسليم  
على النبي المصطفى  
الكريم  
محمد وصحبه والآل  
أهل التقى والحمد والكمال

( يقول الفقير اليه تعالى ( ابراهيم بن حسن الانبائي ) خادم العلم ورئيس لجنة التصحيح  
بمطبعة الشيخ الجليل ( مصطفى التائي الحلبي وأولاده ) بمصر المحروسة )

حدا لمن فتح أبواب كرمه لمن لاذ بمجتابه ورفع قدر من انتصب لبث العلوم رجاء رضاه وفضل ثوابه  
ونظمهم في سلك أحبابه ولذذهم بكريم خطابه وصلاة وسلاما على أبلغ من خطب وأفصح من أبان عن  
ضميره وأعرب الرسول الارفع المفضل على الخلق أجمع سيدنا محمد وآله الأطهار وأصحابه الكملة  
الأخيار ( و بعد ) فلما كان متن ابن آجروم من أهم المتون حفظا وفهما في بابيه ومختصرا لطيفا  
فاتقا على آتريه نظمته الشرف العمر يلى ليسهل حفظه على المبتدئين ويعم نفعه المتبين وقد تميز  
عن أصله بما قال ناظمه

وقد حذف منه ما عنه غنى \* وزدته فوائدا بها الغنى

مقما لغالب الأبواب \* فجاء مثل الشرح للكتاب

ولقد كملت بهجته \* وتمت بركته \* بشرح ( فتح رب البرية على السرة البهية \* نظم

الآجرومية ) الذي وضعه عليه شيخ الاسلام \* وبركة الأنام الشيخ ابراهيم

البيجورى الذى جعل الله النفع فى كل مؤلفاته وانه لشرح سهل

لطيف واف بالمراد من المتن وفوق للمراد تقع الله به كما تقع

بأصله له سمع قريب وكان نهاية طبعه بالمطبعة

المعروفة المذكورة أعلاه منتهى نهر

شوال من شهر سنة ١٣٤٣

من الهجرة النبوية على

صاحبها أفضل الصلاة

والسلام آمين

آمين





## فهرست

﴿ شرح العلامة البيجورى على الدرر اللبية نظم الأجرمية لشرف الدين يحيى العمرى على ﴾

صفحة	صفحة
باب الكلام ٦	باب التثنية ٣٨
باب الاعراب ١١	باب العطف ٤٠
باب علامات الاعراب ١٣	باب التوكيد ٤١
باب علامات التثنية ١٥	باب المبدل ٤٢
باب علامات التثنية ١٦	باب منصوبات الاماء ٤٣
باب علامات الجزم ١٩	باب المصدر ٤٤
فصل العربيات ٢١	باب الظرف ٤٥
باب المعرفة والنكرة ٢٢	باب الحال ٤٥
باب الافعال ٢٤	باب التمييز ٤٦
باب اعراب العمل المتفرع ٢٧	باب الاستثناء ٤٧
باب صرفوعات الاماء ٣١	باب لا العاملة عمل ان ٤٨
باب نائب الفاعل ٣٣	باب النداء ٤٩
باب المبتدأ والخبر ٣٤	باب المفعول لاجله ٥٠
باب كان وأخواتها ٣٦	باب المفعول معه ٥١
باب ان وأخواتها ٣٧	باب محفوضات الاماء ٥١
باب ظن وأخواتها ٣٨	باب الاضافة ٥٢

﴿ تمت ﴾